جمعيـــة رجـال الأعـمـال الأردنييـن
Jordanian Businessmen Association

مجتمع الأعمال

مجلة اقتصادية فصلية تصدر عن جمعية رجال الأعمال الأردنيين
السنـة 28 - نيســان 2025

40 Years OF GROWTH

بنك الإسكان
Housing Bank

• جوائز حساب التوفير لكل المحافظات •

الذهب بيضل ذهب

افتح أو غذِّ حسابك
لفرصة ربح جوائز ذهب

للمزيد، امسح الرمز

-تنتهي الحملة بتاريخ 2025/12/31.
-خاضع لشروط وأحكام البنك.
- خاضع لضريبة الدخل على الجوائز.

جمعيـــة رجـال الأعـمـال الأردنييـن
Jordanian Businessmen Association

مجتمع الأعمال

مجلة اقتصادية فصلية تصدر عن جمعية رجال الأعمال الأردنيين
السنـــة 28 - نيســـان 2025

40 Years OF GROWTH

الإصدار الأول
2025

في هذا العدد

افتتاحية العدد , كلمة رئيس مجلس الإدارة	
رجال الاعمال تبحث آفاق التعاون الاقتصادي مع الولايات المتحدة الأمريكية	5
جمعية رجال الأعمال تناقش مشروع موازنة 2025 مع "مالية النواب"	6
رجال الأعمال تبحث آفاق تعزيز الاستثمارات البينية مع سوريا	8
رجال الأعمال تنظم زيارة عمل إلى المنطقة الحرة الأردنية السورية المشتركة	9
الغرايبة: الحكومة ملتزمة بمواجهة التحديات التي تعترض الاستثمار	12
"رجال الأعمال" تشيد بقرار تشكيل مجلس وطني لتكنولوجيا المستقبل	17
بورصة عمان: الإجراءات الحكومية ستعمل على تنشيط السوق المالي	21
توافق على تأسيس مجلس أعمال أردني جورجي لتعزيز التعاون الاقتصادي	23
جمعية رجال الأعمال تدعو لتمكين القطاع السياحي لاستعادة نشاطه	24
رجال الاعمال: بحث إقامة مؤتمر اقتصادي أردني صيني	26
رجال الأعمال الأردنيين تشيد بالجهود الملكية في دفع عجلة الاقتصاد وتحقيق الإصلاحات الشاملة	29
رجال الأعمال تبحث عقد ملتقى مجتمع الأعمال الثامن عشر في البحرين	30
جمعية رجال الأعمال تبحث تعزيز العلاقات الاقتصادية الأردنية الأوزبكية	31
في ذكرى الوفاء والبيعة.. الأردن يملك مشروعا اقتصاديا وطنيا عابرا للحكومات	33
رجال الأعمال تبحث آفاق العلاقات الاقتصادية مع بلغاريا	36
الخرابشة يدعو القطاع الخاص للمشاركة بتنفيذ مشروعات الطاقة والتعدين	39
رجال الأعمال تبحث آفاق التعاون الاقتصادي مع أذربيجان	41
جمعية رجال الأعمال تبحث التعاون الاقتصادي مع لاتفيا	42
"مالية الأعيان" تلتقي جمعية رجال الأعمال الأردنيين	43
دائرة ضريبة الدخل والمبيعات: نظام الفوترة الإلكتروني اهم محاور الإصلاح الضريبي	46
رجال الأعمال تبحث تعزيز العلاقات الاقتصادية مع العراق	48
تطلّع لعقد منتدى اقتصادي أردني تركي مع تحسّن العلاقات مع سوريا	51
رجال الأعمال تبحث خطة عمل تفعيل مجلس الأعمال الأردني الهنغاري المشترك	52
الطباع: الشراكات العربية قاطرة نمو الاستثمارات البينية في المنطقة العربية	53
مجلس الأعمال الأردني التركي في منتصف هذا العام في عمان	54

المدير المسؤول
طـــارق حجـــازي
المدير العام

هاتف
+96265373355

فاكس
+96265337617

ص.ب 926182
عمان 11190 الأردن

البريد الإلكتروني
info@jba.com.jo

الموقع الإلكتروني
www.jba.com.jo

لجنة الإعداد والتحرير

هديـــل القصـــاص
باحث اقتصادي

تحريـــــر خطـــــاب
مسؤول شؤون الأعضاء

شركة التأمين الإسلامية ... أمان ونماء منذ التأسيس

شركة التأمين الإسلامية أول شركة تأمين إسلامي في الأردن تأسست عام 1996م برأس مال وقدره 2 مليون دينار أردني وأصبح الآن 15 مليون دينار أردني. وقد أنشئت شركة التأمين الإسلامية على أساس نظام التأمين التعاوني المقر شرعاً من المجامع الفقهية وكبار هيئات الشرع الحنيف كبديل شرعي عن التأمين التجاري. وهي شركة مالية تُدير أموالها وفق مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية الغراء وعلى أساس الوكالة بأجر معلوم ، والمضاربة بأموال حملة الوثائق.

حققت شركة التأمين الإسلامية نجاحات متواصلة خلال مسيرتها منذ التأسيس، وقد ساهمت في إنشاء عدة شركات تعمل في مجال التأمين وإعادة التأمين الإسلامي في كل من اليمن، لبنان، السعودية وتونس . وكما صدر عن الشركة العديد من المؤلفات حول موضوع التأمين التكافلي الإسلامي مما جعلها منارة للعمل التأميني الإسلامي ومثالاً يُحتذى به لدى العديد من شركات التأمين التكافلي محلياً وعربياً ودولياً.

وحصدت شركة التأمين الإسلامية العديد من الجوائز خلال مسيرتها ومنها جائزة الابتكار والتميز في تطوير خدمات التكافل لعامي 2017 و 2023، وجائزة أفضل شركة تأمين تكافلي في الأردن للأعوام 2021 و2022 و2023 و2024 على التوالي من مجلة World Finance.

شركة التأمين الإسلامية م.ع.م
The Islamic Insurance Co.
ISO 9001:2015 Certified
الإدارة العامة: عمّان، شارع وصفي التل ، مجمّع التأمين الإسلامية (94)

Tel: 06-562 0151
Fax: 06-562 1414
Email: Islamicinsurance@tiic.com.jo
Website: Islamicinsurance.jo

افتتاحية العدد

بسم الله الرحمن الرحيم

يشهد الاقتصاد الأردني في بداية عام 2025 بوادر مشجعة بالنمو والاستقرار حيث حقق مؤشرات اقتصادية إيجابية على مستوى الاقتصاد الكلي بالرغم من البيئة الجيوسياسية المضطربة، وتوقع البنك المركزي الأردني ارتفاع معدل نمو الاقتصاد الوطني إلى 3.5 % في الأمد المتوسط وأن يرتفع خلال العام الحالي إلى 2.7 %، إلا أن ما تستهدفه رؤية التحديث الاقتصادي أعلى بكثير، مما يتطلب تحفيز الاستثمارات المحلية والأجنبية، وإزالة العقبات من أمام تعزيز الطلب المحلي على الاستهلاك، إضافة إلى تحولات هيكلية كبيرة في مختلف القطاعات الرئيسية، وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وزيادة الاستثمارات الإنتاجية، وتحفيز الابتكار، وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني، فضلا عن وجوب تسريع العمل برؤية التحديث الاقتصادي ومبادراتها، وتسريع تنفيذ المشاريع الاستراتيجية الكبرى.

وشهدت بعض القطاعات الاقتصادية الرئيسية نموا منذ بداية العام أهمها قطاع السياحة والعقار والخدمات وتكنولوجيا المعلومات، وذلك بفضل الجهود المبذولة من الحكومة بإقرار سياسات ناجعة حققت نموا ملحوظا في هذه القطاعات من بعد حالة الركود الطويلة، إلا أن حالة عدم اليقين في المنطقة مع عودة العدوان الإسرائيلي الغاشم على قطاع غزة، والحروب التجارية، والتقلبات في الأسواق المالية، تشكل عائق أمام ضمان تحقيق المستويات المستهدفة من النمو، مما يستدعي من الجهات المعنية ببذل جهود مضاعفة في دعم الاقتصاد الوطني، أيضا دعم تعافي قطاع السياحة بشكل كامل بعد عودة الاضطرابات الإقليمية، وتسريع مشروعات الطاقة المتجددة والمياه، ومعالجة المعيقات الهيكلية للاقتصاد الوطني كالبيروقراطية ونقص الموارد ،

فضلا عن تحسين بيئة الاستثمار المحلي بما يدعم استقلال الاقتصاد الوطني في الاعتماد على الذات.

ويتطلع مجتمع الأعمال الأردني إلى تعزيز الإصلاحات الهيكلية في بيئة الأعمال الأردنية والارتقاء بها باعتبارها أمرا بالغ الأهمية لتعزيز النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل لتقليل معدلات البطالة الثابتة، وذلك من خلال إجراء عدد من إصلاحات الحوكمة التي تهدف إلى تعزيز المنافسة وجذب الاستثمار ، والاستفادة من مشاركة القطاع الخاص وتقديم الإصلاحات في إطار مبادرة الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتعزيز المشاريع الاستراتيجية الكبرى، أيضا العمل على خفض نسبة الدين العام من الناتج المحلي الإجمالي والحد من الانفاق العام وتعزيز الإيرادات عبر تحسين إدارة الموارد وكفاءة القطاع العام لتحقيق النمو الاقتصادي المطلوب.

وفي الختام، فإنه يسر جمعية رجال الأعمال الأردنيين أن تقدم لكم في هذا العدد من مجلة مجتمع الأعمال موجزا حول أبرز نشاطات الجمعية خلال الربع الأول من عام 2025 والتي حرصت الجمعية من خلالها على مواكبة أبرز الأحداث الاقتصادية وأداء دورها في خدمة أعضائها وفي الترويج الاستثماري للمملكة.

حمـــدي الطبـــاع

رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين

تبحث آفاق التعاون الاقتصادي مع الولايات المتحدة الأمريكية

استقبل رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين حمدي الطباع، نائب المستشار الاقتصادي في سفارة الولايات المتحدة الأمريكية في المملكة كريستوفر ليسلي، لبحث سبل تعزيز التعاون بين البلدين في العديد من القضايا الاقتصادية والتجارية والاستثمارية ذات الاهتمام المشترك.

واستعرض الطباع خلال اللقاء الذي عقد بمقر الجمعية، الجهود التي تقوم بها الجمعية لتعزيز العلاقات الأردنية الأمريكية والتي كان آخرها لقاء منظمة رجال الأعمال التنفيذيين لمجموعة الأمن القومي الأمريكية العام الماضي، و يتطلع إلى تأسيس مجالس أعمال مشتركة تعزز أواصر العلاقات الاقتصادية بين مجتمعي الأعمال ذات الاهتمام المشترك في كلا البلدين، والتركيز على رفد المشاريع الاستثمارية في القطاعات الاقتصادية الواعدة بما يحقق المصالح الاقتصادية والاجتماعية بين البلدين.

وأشار الطباع إلى اتفاقية التجارة الحرة بين الأردن وأمريكا FTA والتي كانت أول اتفاقية تجارة حرة توقعها الولايات المتحدة الأمريكية مع دولة عربية وكانت من أنجح الاتفاقيات التي تم توقيعها في الأردن حيث عززت الروابط الثنائية الاقتصادية والتجارية بين البلدين، والتي جعلت الولايات المتحدة أهم شريك تجاري للأردن من حيث التصدير على وجه الخصوص حيث أن الميزان التجاري بين البلدين يميل لصالح الأردن مما يعكس مدى نجاح الاتفاقية في تحقيق المصالح المشتركة.

كما أكد على أهمية وضع برنامج عمل لتطوير العلاقات الاستثمارية والاقتصادية خلال العام القادم والعمل على إزالة المعيقات التي تواجه المستثمرين بين البلدين، مشيرا إلى حجم الاستثمارات الأمريكية في الأردن والتي بلغت مايقارب 196 مليون دولار في عام 2023 بزيادة 2.3 % مقارنةً بعام 2022، كما بلغ حجم الاستثمارات الأمريكية في سوق عمان المالي مايقارب 94.8 مليون دولار لعام 2023.

بدوره، أكد ليسلي أن العلاقات الأردنية الأمريكية تزخر دائما بالتعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري، وأكد أن نجاح اتفاقية التجارة الحرة بين البلدين عكست مدى التزام الأردن تجاه واجباتها المنصوص عليها لتطوير وتوفير بيئة تشريعية محفزة للتجارة والاستثمار مشيرا إلى أهمية العمل على زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين، وأشار إلى الاصلاحات الاقتصادية والإدارية والسياسية التي تبنتها الأردن في الفترة الأخيرة والتي ساهمت في رفد الاقتصاد الأردني، ويأمل أن تصبح المملكة رائدة على مستوى المنطقة والوجهة الأولى في بيئة الأعمال والمشاريع الاستثمارية المتطورة.

وبحث أعضاء مجلس الإدارة عدداً من القضايا التي تهم مجتمع الأعمال الأردني حيث أشاروا إلى تعزيز الفرص الاستثمارية في القطاعات التي يمثلونها في القطاع الطبي والصناعي والطاقة والتعدين والقطاع المالي، وتكثيف اللقاءات بين رجال الأعمال الأردنيين والأمريكيين وتكثيف لقاءات القطاع الخاص بين كلا الجانبين.

جمعية رجال الأعمال تناقش مشروع موازنة 2025 مع "مالية النواب"

ناقشت جمعية رجال الأعمال الأردنيين مع اللجنة المالية النيابية مشروعي قانوني الموازنة العامة وموازنة الوحدات الحكومية للسنة المالية 2025، برئاسة سعادة النائب نمر السليحات، وبحضور أعضاء مجلس إدارة الجمعية المهندس عبدالرحيم البقاعي، أيمن علاونة، والمدير العام طارق حجازي. ورحب النائب في جهود جمعية رجال الأعمال الأردنيين بصفتها مؤثرة في بيئة الأعمال الأردنية وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، وثمن الجهود المتواصلة للجمعية في رفد القطاع الخاص الأردني وتعزيز الشراكة مع القطاع العام في تطوير وإنجاز المشاريع الاستثمارية الكبرى بما يحقق النمو الاقتصادي واستقراره.

من جانبه، أكد البقاعي حرص جمعية رجال الأعمال الأردنيين على تعزيز بيئة الأعمال الأردنية ودورها في جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية إلى المملكة من خلال المؤتمرات ومجالس الأعمال، كما أشار إلى دور الجمعية في تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تنفيذ وتطوير المشاريع الاستثمارية وجذبها بما يحقق النمو الاقتصادي، كما أشار البقاعي إلى الديون المترتبة على الحكومة في مشروع الموازنة العامة لعام 2025، حيث لا تزال ديون عالية جدا ومازالت في تصاعد في كل عام مشيرا أن نقل هذه الديون إلى العام المقبل يربك الحكومات المتعاقبة، فلا بد من العمل على تخفيض الديون ومعالجتها خلال هذا العام.

بدوره، أشار علاونة على ارتفاع الفوائد نتيجة تأخير الحكومة بدفع المتطلبات على فتح استثمارات جديدة منافسة لها مع القطاع الخاص، وأكد على ضرورة تحفيز القطاع الخاص الأردني وتأسيس شركات مساهمة عامة من خلال الاستثمار المؤسسي المنظم، للبدء بمشاريع الشراكة بين القطاع العام والخاص والتي لم تتمكن الحكومة من التعاقد وترويجها اقليميا ودوليا، وضرورة وضع برنامج تفصيلي لتحسين البيئة الاستثمارية ووضع خارطة ترويج المشاريع الاستثمارية بشكل يضمن تحقيق نتائج أفضل للنمو الاقتصادي .

وأكد حجازي على ما جاء في خطاب الحكومة فيما يخص بتخفيض الدين العام خلال الأربع السنوات القادمة، حيث لا يشير إلى الواقع، وأن الدين العام مازال في تزايد حسب أداء الموازنة والعجز المزمن بها، حيث تشير البيانات أن خدمة الدين من خلال فوائده سيرتفع من 2.2 مليار دينار إلى 2.350 مليار دينار في العام 2027، وأن الموازنات السابقة والحالية لم تشهد أي إطفاء لديون قائمة من موارد الدولة بل تتم من خلال إصدار سندات جديدة لإطفاء سندات مستحقة الدفع، فإنه يجب على الحكومة وضع برامج عمل واقعية لزيادة حجم الاقتصاد الوطني وتحفيز القطاع الخاص الأردني على الاستثمار وبشكل عاجل، أيضا العمل على خفض البيروقراطية العالية في الإجراءات لما كلفة عالية على الاستثمار تفقد من تنافسية وربحية المشروع على المدى القصير، كما أشار إلى ضريبة المبيعات على السلع والخدمات والتي قد شكلت مايقارب 68 % من الإيرادات الضريبية، والتي تشكل أيضا 75 % من إجمالي الإيرادات العامة للدولة، حيث الحكومة مازالت غير قادرة على هيكلة الإيرادات الضريبية والعمل على تخفيضها، فلابد من إعادة النظر في تخفيض ضريبة المبيعات على عدد من القطاعات الاقتصادية بشكل مدروس.

وأشار حجازي إلى مزاحمة الحكومة للقطاع الخاص في اصدار سندات جديدة تبلغ 4.5 مليار دينار أردني وبنسبة 52 % من إجمالي موازنة التمويل، سيؤثر على حجم التمويل اللازم للقطاع الخاص وبالتالي سينخفض حجم الاستثمارات التوسعية والجديدة خاصة وأن أسعار الفوائد ستكون مرتفعة في الحصة المتبقية للقطاع الخاص.

وأوصت جمعية رجال الأعمال الأردنيين اللجنة بالعمل على تخفيض الحكومة الإنفاق الرأسمالي بمبلغ 1.7 مليار دينار في ضوء انخفاض الإيرادات بما يقارب 1 مليارديناز، حيث تشير بيانات الموانزنة أن حجم المشاريع الرأسمالية الجديدة للدولة والتي بلغت مايقارب 76 مليون دينار من أصل إجمالي مشاريع رأسمالية بمبلغ 1.46 مليار دينار وبنسبة 6.7 %، وأوصت بأهمية تنفيذ مشروع خط نقل غاز الريشة وأهمية بدء العمل فيه بسعات متدرجة، وعدم تحميل الموازنة العامة للدولة مبالغ تفوق الحاجة الفعلية لحجم الخط، وأهمية إشراك القطاع الخاص الأردني وتحفيزه على الاستثمار في ذلك المشروع الاستراتيجي الوطني الذي يحتاج إلى استثمارات هائلة.

كما أوصت بضرورة متابعة الأداء الحكومي والإنجاز ضمن برنامج عمل أولويات الحكومة للأعوام 2023 _ 2025 لتحقيق رؤية التحديث الاقتصادي، فمن الملاحظ بأن عدد كبير من المشاريع مازالت متأخرة أو غير منفذة أو لم يتم البدء بها، حيث أنجزت الحكومة 22.8 % فقط من مجموعة أولويات البرنامج التنفيذي لرؤية التحديث الاقتصادي منذ بدء تنفيذها مطلع العام 2023 ولنهاية الربع الثالث من العام 2024، ومنح القطاع الخاص الأردني فرصة المشاركة في مشروع الناقل الوطني لما يتمتع القطاع الخاص الأردني من خبرات متراكمة، أيضا الشراكة التشاورية الحقيقية للقطاع الخاص الأردني مع القطاع العام في دراسة الوضع الاقتصادي وتقديم حلول تعزيز نمو الاقتصاد الوطني، خاصة عند اتخاذ قرارات مصيرية أول من يتأثر بها هو القطاع الخاص.

وأوصت بتعظيم أداء شركة استثمارات المساهمات الحكومية في زيادة إيرادات الحكومة غير الضريبية وذلك من خلال عدم تطبيق قانون الفوائض المالية على الشركة لزيادة حجم الاستثمارات بما يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي المنشود في رؤية التحديث الاقتصادي وتوفير فرص عمل للأردنيين، بالإضافة إلى وضع خطة طوارئ في ظل حالة عدم اليقين التي تعيشها المنطقة والظروف الجيوسياسية الراهنة، وضرورة تضمين الموازنة دراسة لاستشراف مستقبل الاقتصاد الوطني ووضع عدد من الفرضيات، حيث لم تتضمن مشروع الموازنة العامة لعام 2025 أي خطة طوارئ، كما لم تتضمن أي برامج تحفيزية أو حماية للقطاعات الاقتصادية التي تضررت جراء الظروف السياسية في المنطقة خاصة القطاع السياحي.

كما أوصت بضرورة إقرار الحساب الختامي ومقارنته مع الموازنات العامة للدولة واستخدام الموازنة كأداة رقابة فعلية على الأداء الحكومي من قبل مجلس الأمة، حيث أن القطاعات الاقتصادية تبني خططها المستقبلية بالتوازي مع خطط الدولة وأهمها الموازنة العامة للدولة التي شهدت انخفاض في الإيرادات العامة على سبيل المثال بمبلغ 945 مليون دينار والذي أثر سلبا على الإنفاق الرأسمالي .

رجال الأعمال تبحث آفاق تعزيز الاستثمارات البينية مع سوريا

أكد اقتصاديون أهمية التواجد في المشهد الاقتصادي السوري باعتبار ذلك فرصة قوية وسانحة للمملكة، نظرا للقرب الجغرافي والعلاقات التاريخية والأخوية وتشابك المصالح، مشددين على أهمية تطوير وتسهيل عمليات النقل بين البلدين وبما يسهم في تقليل كلف التجارة.

وناقش هؤلاء خلال جلسة حوارية في جمعية رجال الأعمال الأردنيين، كيفية استفادة الأردن من الفرص التجارية والاستثمارية في سوريا خاصة مشروعات إعادة الأعمال التي قدروها بما يقارب 300 مليار دولار.

وأشاروا خلال الجلسة التي عقدت بمقر الجمعية، الى ضرورة تفعيل الدبلوماسية الأردنية وبذل الجهود والعمل المشترك مع الدول الفاعلة لإلغاء "قانون قيصر" وبما يسمح بعودة سوريا إلى محيطها بشكل سريع، داعين الى تفعيل المنطقة الحرة المشتركة والتشبيك مع شركاء آخرين للاستفادة من مشروعات إعادة الإعمار والبناء، ودراسة القيود المفروضة على عمليات الاستيراد وتحديد القطاعات المستهدفة والتشبيك بين مؤسسات القطاع الخاص في البلدين وتطوير تجارة الترانزيت ومنحها المزيد من التسهيلات وتعزيز الربط السياحي.

كما أشاروا خلال الجلسة التي أدارها نائب رئيس الجمعية محمد البلبيسي، الى الفرص التي يمكن للأردن الاستفادة منها في سوريا، لا سيما في مرحلة إعادة الإعمار خاصة في قطاع الإنشاءات والمقاولات وصناعة الإسمنت ومواد البناء والأدوية والمركبات العضوية وتكنولوجيا المعلومات والخدمات المصرفية.

الى ذلك قال رئيس الجمعية حمدي الطباع، إن المرحلة الراهنة تتطلب وضع "خارطة طريق" لتعزيز العلاقات الاقتصادية والاستثمارية والتجارية بين الأردن وسوريا، مبينا أن التجارة تعتبر شريان الحياة لكلا البلدين وتمثل حلقة وصل لتجارة المملكة مع الدول الأوروبية.

وأشار الطباع الى أن مجتمع الأعمال الأردني يسعى بشكل مستمر لمد جسور التعاون مع سوريا وتعزيز المصالح الاقتصادية والتجارية والاستثمارية لتحقيق التكامل الاقتصادي المشترك بين البلدين، خاصة في ظل الظروف الجيوسياسية الراهنة في المنطقة.

وأضاف، إن هناك فرصا اقتصادية كبيرة للبلدين يمكن البناء عليها وتطويرها من خلال تفعيل اللقاءات بين القطاع الخاص لرفد المصالح الاقتصادية والتجارية والاستثمارية وتفعيل مجالس الأعمال مع المؤسسات والفعاليات الاقتصادية في سوريا وبما يحقق المنفعة الاقتصادية للبلدين، مؤكدا أن مجتمع الأعمال يقف دائما خلف سياسات الدولة الأردنية في علاقاتها الخارجية.

وأكد الطباع أن الأردن لم يغلق أبوابه أمام الاشقاء في سوريا واستقطب استثمارات ناجحة ونوعية في العديد من القطاعات الصناعية والتجارية والخدمية كان لها قيمة مضافة للاقتصاد الوطني، مشددا على ضرورة الاسراع بالتحرك وتعزيز التواصل بين القطاع الخاص في البلدين.

رجال الأعمال تنظم زيارة عمل إلى المنطقة الحرة الأردنية السورية المشتركة

2025/1/6

نظمت جمعية رجال الأعمال الأردنيين وفد أعمال لزيارة المنطقة الحرة الأردنية السورية المشتركة، وبحضور عدد من رجال الأعمال الأردنيين، للاطلاع على واقع البيئة والفرص الاستثمارية في المنطقة، وآلية عمل المنطقة والاستثمارات القائمة فيها؛ لتعظيم استفادة القطاع الخاص الأردني في تدفق الاستثمارات والمبادلات التجارية بين البلدين الشقيقين.

وفي بيان صارد عن الجمعية، أكد رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين حمدي الطباع أن المنطقة الحرة الأردنية السورية المشتركة تمثل نقطة استراتيجية لتسهيل التجارة بين الأردن وسوريا، حيث تسهم في تسريع عمليات النقل والشحن بين البلدين، وتحفز التبادل التجاري عبر الحدود، كما تساهم في تحقيق التكامل الصناعي وتوفر بيئة عمل مناسبة لمختلف أنواع الأنشطة الاقتصادية بين البلدين.

وأشار الطباع إلى أهمية المنطقة والتي تسهم برفد القطاع التجاري والصناعي والخدمي، وتعزز التجارة الحدودية بين البلدين والتي شهدت انخفاضا حاد خلال السنوات السابقة، كما أشار إلى الدور الهام التي تقوم به المنطقة في جذب المستثمرين وجذب الصناعات المتعددة والمتنوعة، والتي تساهم في تنويع الاقتصاد الوطني للبلدين.

من جانبه، أكد عرفان الخصاونة مدير عام المنطقة الحرة الأردنية السورية المشتركة أن المنطقة تلعب دور أساسي في تعزيز التعاون الاقتصادي والاستثماري والتجاري بين الأردن وسوريا، ومن المتوقع أن تشهد المنطقة نشاطا ملحوظا في جميع القطاعات الصناعية والتجارية ومعارض السيارات والخدمات، مشيرا إلى استعاد نشاط حركة الشاحنات بين البلدين من خلال المنطقة الحرة الأردنية السورية المشتركة منذ إعادة فتح الحدود، وأن الشاحنات الأردنية المحملة بالبضائع مستمرة في دخول الأراضي السورية بهدف تلبية احتياجات الأشقاء السوريين من السلع لاسيما التموينية في ظل تبسيط الإجراءات لهذه الغاية، مشيرا إلى أن غالبية المستثمرين في المنطقة هم أردنيون وسوريون وعراقيون.

أكد حمدي الطباع رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين لوكالة "بترا"، أن قطاع التعدين يعد من القطاعات الرئيسية والمحورية الذي يساهم بشكل كبير في النمو الاقتصادي ومن المحاور الرئيسية لتحقيق رؤية التحديث الاقتصادي ،خاصة أن الاردن يتمتع بموارد طبيعية عالية من الفوسفات والبوتاس، وأكد أن الاستثمارات في قطاع التعدين هي من أولويات عمل الحكومة والتي تصب في الإصلاح الاقتصادي الشامل وذلك بالتوجه نحو الصناعات التحويلية وتحويل مواد الخام المستخرجة من التعدين إلى مواد ذات قيمة اقتصادية عالية مما يعزز من المنتجات المحلية و تقلل الاعتماد على مصادر التعدين الرئيسة.

وأكد الطباع أن قطاع التعدين يعد محرك رئيسي للاقتصاد المحلي والعديد من القطاعات الاقتصادية منها قطاع الصناعة و الخدمات، ويساهم في مشاريع التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر، وأشار الطباع إلى الاستثمارات في قطاع التعدين والتي تحتاج الى تقديم المزيد من الحوافز والتسهيلات للمستثمرين، وتبسيط الاجراءات الضريبية والادارية لجذب المزيد من المستثمرين، مشيرا الى المشاريع الاستثمارية المحلية في قطاع التعدين والتي تساهم بشكل كبير في رفد القطاع ومنها الشركة العربية الوطنية للتعدين.

تأسست شركة الكربونات الاردنية عام 1979 ، وتحولت الشركة على مر السنين الى شركة وطنية لاستغلال المواد الخام المحلية وتوفير فرص العمل للعمالة المحلية وتوفير العملات الصعبة نتيجة لزيادة الصادرات

تختص شركة الكربونات الاردنية في مجال تعدين وصناعة وتصدير كربونات الكالسيوم باعلى مواصفات الجودة والنقاوة والدقة في التسليم ، حيث يتم انتاج أصناف مختلفة من بودرة كربونات الكالسيوم الطبيعي والمعالج تناسب الصناعات المتعددة وحسب حاجاتها .

تقوم الشركة بتصدير 80 % من إنتاجها لأكثر من 35 دولة حول العالم من ضمنها كافة الدول العربية اضافة الى بلدان في جنوب شرق آسيا وشرق وغرب افريقيا وبعض الشحنات الى اوروبا .

It all started back in 1979 when the first calcium carbonate (calcite) powder production started at Jordan Carbonate in the Middle East. The company started its operations to serve initially the regional paint and coatings market where manufacturers used to import from Europe and Asia. The management philosophy has been always focusing to adopt the latest grinding and mining technology managed by industry leaders and an innovative team that is thriving to diversify our customers' options when it comes to sustainable production. Three generations later led by the family, Jordan Carbonate continues to carry the legacy of the founder to provide world-class service and products to customers in the region.

رجال الأعمال تبحث تعزيز العلاقات الاقتصادية مع الهند

بحث رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين، حمدي الطباع، مع السفير الهندي لدى المملكة، مانيش تشوهان، سبل تعزيز العلاقات الاقتصادية الثنائية بين البلدين وفرص الشراكة الاقتصادية الجديدة، وبحسب بيان للجمعية، أكد الطباع، أهمية بناء تعاون اقتصادي متطور يحقق المصالح المشتركة في ظل ما يجمع الأردن والهند من علاقات مميزة في مختلف القطاعات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية، مشددًا على أهمية استقطاب المزيد من الاستثمارات الهندية للمملكة.

وأشار الطباع إلى أهمية تعزيز التبادل التجاري بين البلدين وتكثيف لقاءات شركات القطاع الخاص، واطلاع المستثمرين الهنود على الفرص الاستثمارية الزاخرة في العديد من القطاعات الاقتصادية الواعدة في رؤية التحديث الاقتصادي خاصة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والذكاء الاصطناعي والطاقة والنقل والسياحة، والاستفادة من الحوافز الاستثمارية التي يقدمها قانون البيئة الاستثمارية الجديد

ومن الجدير ذكره أن مجلس الأعمال الأردني الهندي المشترك يعد من أبرز المجالس الحيوية، والتي تهدف إلى تعزيز التعاون المشترك بين البلدين و يخدم ويوسع آفاق العلاقات الاقتصادية بين مجتمع الأعمال الأردني والهندي.

بدوره، أكد السفير الهندي ضرورة توسيع آفاق التعاون في القطاعات الاقتصادية المختلفة بين البلدين، وتعزيز تبادل الخبرات ونقل التكنولوجيا والتدريب والتمكين وإقامة الاستثمارات وتحقيق التكامل في مختلف القطاعات الاستثمارية والتجارية والاقتصادية، مشيرًا إلى أن الاستثمارات الهندية في الأردن تعد الأبرز على مستوى المنطقة.

وبلغ حجم التبادل التجاري بين الأردن والهند خلال 2023 ما يقارب 3.3 مليار دولار، فيما تعتبر منتجات الصناعات الكيميائية العضوية وغير العضوية، والأسمدة، والألمنيوم، والصناعات الدوائية أبرز الصادرات الأردنية للهند، وحضر اللقاء عضو مجلس إدارة الجمعية، أيمن علاونة، ومديرها العام، طارق حجازي.

الغرايبة:

الحكومة ملتزمة بمواجهة التحديات التي تعترض الاستثمار

عقدت جمعية رجال الأعمال الأردنية لقاء صباحي حول الترويج للفرص الاستثمارية ومشاريع الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص ، تحدث خلالها وزير الاستثمار مثنى الغرايبة حول التطورات الأخيرة في الواقع الاستثماري للمملكة، حيث ادار اللقاء عضو مجلس إدارة الجمعية عبد الرحيم البقاعي.

وقال الغرايبة ان تنفيذ رؤية التحديث الاقتصادي تتطلب التركيز على تعزيز وتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي من خلال تحسين بيئة الأعمال والتشريعات، وتخفيف الإجراءات البيروقراطية المتعلقة بالاستثمار وتطوير البنية التحتية الداعمة، إضافة إلى الشفافية في الإنجاز لضمان نجاح الرؤية، والوصول إلى تحقيق النمو الشامل المستدام، مشيرا الى ان الحكومة ماضية في انحاز نشروع ناقل البحرين الوطني.

وبين ان المشروع سيضيف للاردن نقلة نوعية سيما في بنيته التحتية فضلا عن الضمان المائي ، وإقامة سدود توليد الكهرباء ، مشيرا الى الضرورة الملّحة لتنفيذ هذا المشروع في بلد بات "الأفقر في مصادر المياه" عالمياً بسبب القفزات غير الطبيعية في نمو سكانه، بعد أن كان من أغنى الدول مياهً.

وتحدث الغرابة عن وحدة الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص ، مؤكدا اهتمام الملك عبدالله الثاني بن الحسين ، خلال زيارته الأخيرة إلى رئاسة الوزراء وترؤسه جانبا من جلسة مجلس الوزراء، بمواصلة الحوار والشراكة مع القطاع الخاص والعمل كفريق واحد، إضافة إلى تسهيل الإجراءات وخفض الكلف على القطاع الخاص والمستثمر الأردني والأجنبي، اضافة الى ضرورة أن يتحمل الجميع مسؤولياتهم ليكون هناك تطبيق فعلي للأولويات على أرض .

واشار الغرايبة الى وضوح التوجيهات السامية للمستثمرين والحكومة بأن ما يحدث حول الاردن لا يجب أن يؤثر على مسيرة التنمية والتركيز كذلك على أهمية دور القطاع الخاص والمستثمرين العرب والأجانب في المساهمة بتحقيق التنمية الاقتصادية والشاملة في المملكة، مشددا على المتابعة الملكية السامية للقضاء والتحديات التي تواجه المستثمر.

وقال ان وزارة الاستثمار وجدت لإيجاد حلول للتحديات التي تواجه المستثمرين ، لافتا إلى اهتمام الحكومة الان بحديث مسارات القطاع العام وتعزيز التحفيز الاقتصادي من خلال تحديث مسارات رؤية التحديث الاقتصادي.

وبين الغرابية ان الحكومة تعمل حاليا على تغيير وتحديث مؤشرات الاداء في القطاع العام ، مشيرا الى تعاون مع شركة اجنبية لتلك الغاية .

وتناول الغرايبة أهمية العامل التنافسي لابراز الجودة في المنتج الاردني، مشيرا الى ان لدى الاردن قدرة كبيرة على التنافس، الأمر الذي يدعم مكانتها في الأسواق الدولية.

وقال رئيس الجمعية حمدي الطباع ان استقطاب الاستثمارات تعد من أولويات النهوض بالاقتصاد الوطني والسير في تنفيذ رؤية التحديث الاقتصادي، كونها المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي المنشود وتوسيع الاقتصاد الوطني وزيادة قيمة الناتج المحلي الإجمالي.

واضاف أن جلالة الملك عبدالله الثاني يوجه دائما لتعزيز الفرص الاستثمارية خاصة في قطاع التكنولوجيا لدوره كمحرك أساسي للاقتصاد، وإسهامه في تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين، وإنجاز مشاريع رؤية التحديث الاقتصادي.

واكد وجود حاجة ملحة لزيادة قاعدة الاستثمار المحلي والأجنبي واستقطاب المستثمرين الأردنيين المغتربين لتوسيع قاعدة استثماراتهم بالمملكة وتهيئة البيئة الاستثمارية للشركات العالمية لجعل الأردن مركزا استثماريا جاذبا في المنطقة.

وزاد الطباع " إن هذا سيشجع المزيد من الشركات على الاستثمار في السوق الأردني ويفتح آفاقا جديدة للتعاون مع الدول الراغبة في إعادة إعمار والاستثمار في سوريا والمنطقة، أيضا تفعيل النافذة الاستثمارية بشكل أفضل، ووضع خطوط تمويل خاصة لبعض القطاعات لدى البنك المركزي الأردني، وتسويق خطة الوزارة لعام 2025".

واشار لأهمية تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص لرفد المشاريع الاستثمارية وتعزيز التعاون مع المستثمرين الأردنيين في الخارج وتوطين استثماراتهم في المملكة، وإعداد الخريطة الاستثمارية وتسهيل وتبسيط الإجراءات المتعلقة بالعملية الاستثمارية.

ولفت الطباع إلى أهمية العمل على تقديم التسهيلات الضريبية للمستثمرين ولا سيما بقطاعات الطاقة والصناعة وتكنولوجيا المعلومات وغيرها من القطاعات التي تشهد تنافسية عالية على مستوى العالم والإقليم، وتقديم حوافز ضريبية وإعفاءات، وتبسيط الإجراءات الإدارية مما يجعل الاستثمار بالمملكة أكثر جاذبية مقارنة بالدول الأخرى ويحفز المستثمرين للدخول إلى السوق الأردنية

رجال الأعمال

توقع مذكرة تفاهم مع جمعية الأعمال السورية العالمية (سيبا الأردن)

2025/1/12

وقعت جمعية رجال الأعمال الأردنيين وجمعية الأعمال السورية العالمية (سيبا الأردن) اليوم الاحد، في مقر جمعية رجال الأعمال الأردنيين، مذكرة تفاهم إطارية تهدف الى تدعيم علاقات التعاون بين الجانبين و تعزيز التعاون المشترك، وبما يخدم ويوسع آفاق العلاقات الاقتصادية بين مجتمع الأعمال في كلا البلدين.

كما تهدف مذكرة التفاهم التي وقعها رئيس جمعية رجال الاعمال حمدي الطباع، ورئيس جمعية الأعمال السورية العالمية (سيبا الأردن) محمد الشاعر الى تعزز التعاون وتبادل الخبرات في مختلف المجالات الاقتصادية والاستثمارية بين البلدين، وتسعى مذكرة التفاهم الى تعزيز التعاون بين الجانبين في اقامة الفعاليات والمؤتمرات والمنتديات التي تخدم تنمية وتطوير العلاقات الاقتصادية بين أعضاء الجانبين وتوثيق سُبل الاتصال والتعارف فيما بينهم وتقديم التسهيلات الممكنة في هذا المجال وتشجيع أعضاء كلا الجانبين على المشاركة فيها بالإضافة الى التعاون في تشجيع وتسهيل تبادل الخبرات والمعلومات المتاحة لدى كلا لطرفين حول فرص تنمية وتطوير مختلف القطاعات الاقتصادية واقامة شراكات استراتيجية على المستوى المحلي والعربي والإقليمي.

كما تهدف الى التعاون المشترك في عقد لقاءات ثنائية مع رجال الأعمال في المجالات ذات الإهتمام المشترك، والتعاون في مجال اعداد الدراسات والبحوث والإحصاءات والتقارير المشتركة في مختلف المجالات الاقتصادية الى جانب التعاون في عقد ندوات وورش عمل مشتركة في المجالات ذات الاهتمام المشترك.

وفي بيان صادر عن الجمعية، أكد الطباع على أهمية تعزيز العلاقات الاقتصادية والاستثمارية والتجارية بين الأردن وسوريا، مؤكدا أن العلاقات الأردنية السورية لها جذور تاريخية على كافة الأصعدة ومن أبرزها العلاقات الاقتصادية بكافة محاورها الاستثمارية والتجارية والصناعية، حيث تشمل اتفاقيات ومذكرات تفاهم تؤطر العلاقات الثنائية بينهما وشملت العديد من القطاعات.

كما أكد على ضرورة النهوض بالعلاقات الاقتصادية وإعادة التعاون التجاري والاستثماري متطلعا إلى ترتيب زيارة وفد أردني إلى سوريا خلال الفترة القادمة لتبادل الفرص الاستثمارية بين رجال الأعمال في كلا البلدين في العديد من القطاعات الاقتصادية خاصة في قطاع التعليم والصحة وتكنولوجيا المعلومات والتأمين والانشاءات والنقل، وتقديم الخبرة الأردنية في رفد القطاع المالي السوري، وتقديم كافة التسهيلات المالية ورفع العقوبات عن الجهاز المصرفي السوري لتعزيز التبادلات المصرفية والتجارية والاستثمارية بين الأردن وسوريا، وأشار إلى أهمية العمل على تفعيل خط الترانزيت بين الأردن وسوريا وتنشيط حركة التجارية بين البلدين، مؤكدا إلى تقديم كل الدعم الاقتصادي لسوريا.

بدوره، أكد الشاعر على أهمية تعزيز العلاقات الأخوية بين الأردن وسوريا في العديد من القطاعات الاقتصادية والاستثمارية والتجارية، مؤكدا بأن مذكرة التفاهم سوف تعزز التعاون وتبادل الخبرات في مختلف المجالات الاقتصادية والاستثمارية بين البلدين في ظل وجود العديد من الفرص المتنوعة على المستوى التجاري والاستثماري والتي يمكن استغلالها في تطوير العلاقات الأردنية السورية.

وأشار الشاعر إلى تطور العلاقات التجارية بين البلدين حيث تم عبور أكثر من 300 شاحنة أردنية المنشأة إلى سوريا خلال أسبوع واحد، وأكثر من 85 شاحنة خضار تم تصديرها إلى سوريا خلال الأسبوع، وأشار إلى أهمية تعزيز الاستثمارات الأردنية في سوريا حيث أن سوريا في أشد الحاجة إلى رفد المشاريع الاستثمارية في العديد من القطاعات الاقتصادية، مشددا على الاستفادة من الخبرات الأردنية في رفد القطاعات الاقتصادية والمشاريع التنموية، حيث أن الأردن تقدم بالعديد في القطاعات الاقتصادية خلال العام الماضي، وأكد على جعل الأردن هي الرافد الرئيسي للمشاريع الاستثمارية لسوريا وإعادة إعمارها ، وأشار إلى حجم الاستثمارات السورية في الأردن حيث بلغ أكثر من 1.5 مليار دولار منذ عام 2011، وتم إنشاء أكثر من 380 منشأة صناعية وأكثر من 1400 منشأة تجارية في الأردن من قبل مستثمرين سوريين.

التبادل التجاري بين الأردن وسوريا (2023-2024)

السنوات	الصادرات	المستوردات	التبادل التجاري	الميزان التجاري
	مليون دولار	مليون دولار	مليون دولار	مليون دولار
2023	97.1	64.2	161.3	33
2024	89.1	82.7	171.8	6.4

أبرز الصادرات الأردنية إلى سوريا (2024)	قيمة الصادرات
	مليون دولار
ألواح وصفائح معدنية وغير معدنية	8
الأسمدة	3.1
المنتجات الصيدلانية	2.1

أبرز المستوردات الأردنية من سوريا (2024)	قيمة المستوردات
	مليون دولار
أصناف من المكسرات والخضروات والفواكه المجففة	16.6
الحيوانات الحية والأسماك	13.4
مشتقات الحليب وألبان وأجبان	7.2

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة الأردنية.

"رجال الأعمال"

تشيد بقرار تشكيل مجلس وطني لتكنولوجيا المستقبل

2025/1/14

ثمن رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين حمدي الطباع، قرار تشكيل المجلس الوطني لتكنولوجيا المستقبل. وأكد الطباع في بيان اليوم الثلاثاء، أن القرار ينبع من اهتمام جلالة الملك عبدالله الثاني وولي عهده الأمير الحسين ابن عبدالله الثاني، في المضي نحو التقدم والتطور الاقتصادي، مشيرا الى أن جلالة الملك كان وما يزال يولي القطاع الخدمي والتكنولوجي والتقدم نحو الذكاء الاصطناعي جلّ اهتمامه إيمانًا بأهمية القطاع الذي سينعكس إيجابًا على المواطنين والشباب الأردنيين، وعلى الاقتصاد الوطني.

وقال، إن التقدم بخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أهم المحاور في رؤية التحديث الاقتصادي كونه يعزز النمو الاقتصادي ويقود الاقتصاد الأردني نحو العالمية والتقدم في البنية التحتية التكنولوجية، وهو من المحاور المهمة في خطة إصلاح القطاع العام عبر رقمنة الخدمات الحكومية لتعزيز عمل إدارة القطاع لخدمة المواطن والاقتصاد الوطني.

وأشار إلى أن تشكيل المجلس يعزز من جعل المملكة مركزا تكنولوجيا متقدما على مستوى المنطقة، لافتا الى أن العديد من الشركات الأردنية المتخصصة بتكنولوجيا المعلومات متقدمة على مستوى العالم، وأن الأردن لديه طاقات شبابية تتمتع بمستوى عالي من المهارات التكنولوجية والذكاء الاصطناعي.

واعتبر أن التقدم التكنولوجي والبنية التحتية المتطورة يعزز من استقطاب المشاريع الاستثمارية العالمية والإقليمية، ما يسهل على المستثمر إنجاز المعاملات والإجراءات، ويعزز من المشاريع النوعية التي تواكب التطورات التكنولوجية المتسارعة وتحاكي المتطلبات المستقبلية في مجالات الذكاء الاصطناعي والروبوتات.

وأضاف، إن "العالم يشهد تنافسية عالية في القطاع التكنولوجي واستخدام الذكاء الاصطناعي"، موضحا أن الصناعات الرقمية والتكنولوجية المتقدمة أصبحت جزءًا لا يتجزأ من النمو الاقتصادي والتقدم، فالتكنولوجيا تخدم العديد من القطاعات الاقتصادية خاصة القطاعات الإنتاجية والأمنية والمعلومات والنقل والتجارة والصناعة والخدمات والصحة وغيرها من القطاعات التي تساهم في النمو الاقتصادي بنحو مباشر.

ودعا الطباع إلى وضع استراتيجيات وتسهيلات ضريبية لرفد القطاع التكنولوجي والذكاء الاصطناعي، والاهتمام بالشباب الأردني وتعزيز قدراتهم التكنولوجية وتنويعها وصولا الى تكامل هذه المهارات مع الذكاء الاصطناعي وبما يتناسب مع متطلبات سوق العمل المتغيرة.

كما دعا الى تطوير برامج تدريبية متخصصة لتأهيل الكوادر البشرية للتكنولوجيا الحديثة، وتقديم الدعم للقطاع الخاص لتطوير الاستثمارات التكنولوجية وتنويع المهارات من خلال إطلاق مشاريع مشتركة مع القطاع العام لرفد القطاع التكنولوجي وبما يعزز من قدرة الأردنيين على التنافس في الأسواق العالمية.

"رجال الأعمال"

تبحث آفاق العلاقات الاقتصادية مع الفلبين

2025/1/19

استقبل عضو مجلس إدارة جمعية رجال الأعمال الأردنيين وأمين السر المهندس عبدالرحيم البقاعي السفير الفلبيني لدى المملكة سانتوس ولفريدو وذلك لتعزيز العلاقات الاقتصادية والاستثمارية والتجارية بين الاردن والفلبين بحضور القنصل أنجيلي بايويمو، وبحضور مدير عام الجمعية طارق حجازي، وذلك لوضع التصور لاستقبال وفد من رجال الأعمال في الفلبين وعدد من ممثلي المؤسسات الحكومية.

وفي بيان صادر عن الجمعية، اليوم، أكد البقاعي على أهمية تعزيز العلاقات الأردنية الفلبينية على الصعيد الاقتصادي والتجاري والاستثماري، وأشار إلى أهمية تعزيز حجم التبادل التجاري بين البلدين حيث أن الأردن يتمتع بعلاقات تجارية واستثمارية من خلال توقيعه اتفاقيات تجارة حرة مع العديد من الدول العربية والأجنبية.

كما أشار على أهمية تعزيز الاستثمارات الفلبينية في الأردن في العديد من القطاعات الاقتصادية الواعدة، مشيرا أن العمالة الفلبينية تشكل نسبة كبيرة من العمالة الوافدة في المملكة، أيضا تبادل الوفود التجارية بين البلدين وعرض الفرص الاستثمارية القائمة في كلا البلدين لزيادة التعاملات الاستثمارية بين رجال الأعمال الأردنيين والفلبينيين، واستعرض المزايا التي تمكن للمستثمر الأجنبي الاستفادة منها عند بدء مشروعه الاستثماري في المملكة خاصة في قطاع الصناعات الغذائية، لما تتمتع الصناعة في الأردن من مزايا عديدة.

بدوره، أشار ولفريدو إلى تطلع السفارة بتعزيز العلاقات الأردنية الفلبينية من خلال زيادة حجم التبادلات التجارية والاستثمارية بين البلدين، مشيرا إلى تطلع السفارة بزيارة وفد فلبيني إلى الأردن خلال الثلث الأول من الشهر القادم لاطلاعهم على الفرص الاستثمارية في الأردن خاصة في قطاع الصناعات الغذائية وقطاع التجارة والصناعة والطاقة، والتعرف على الأسواق الأردنية وتأسيس مصانع فلبينية متخصصة بالصناعات الغذائية، مشيرا أن الصناعات الفلبينية تعد الأكثر طلبا على مستوى الدول العربية، إضافة إلى عقد لقاءات ثنائية بين ممثلي الشركات في القطاع الخاص.

يذكر أن حجم التبادل التجاري بين الأردن والفلبين بلغ حوالي 13.6 مليون دولار خلال عام 2023، شكلت الصادرات منه 8.1 مليون دولار، والمستوردات 5.5 مليون دولار.

المهندسة آمال دغلس
مستشارة وخبيرة في التخطيط الاستراتيجي
وإدارة المشاريع الكبيرة
رئيسة الهيئة الإدارية لجمعية
نادي صاحبات الاعمال والمهن الاردنية

يُعد شهر آذار، شهر الربيع، فرصة للاحتفاء بالمرأة وتقدير دورها المحوري في المجتمع. وتُعتبر مشاركة المرأة في التنمية الاقتصادية عاملًا أساسيًا في تحسين مستوى المعيشة وتعزيز الاستدامة في أي مجتمع. ورغم الجهود المبذولة لتمكين المرأة الأردنية، لا تزال مشاركتها في سوق العمل والتنمية الاقتصادية دون المستوى المطلوب، حيث بلغت نسبة مشاركتها الاقتصادية 15.1 % فقط وفقًا لدائرة الإحصاءات العامة الأردنية لعام 2024 (دائرة الإحصاءات العامة، 2024). ومع ذلك، هناك العديد من الفرص التي يمكن استغلالها لتعزيز هذا التمكين.

التحديات التي تواجه مشاركة المرأة الأردنية في التنمية الاقتصادية:

1. العوامل الاجتماعية والثقافية

تلعب الأعراف والتقاليد الاجتماعية دورًا كبيرًا في تحديد أدوار المرأة في المجتمع الأردني، مما يحدّ من فرصها في بعض المجالات الاقتصادية. وفقًا لدراسة صادرة عن منظمة العمل الدولية (ILO, 2023)، يُنظر إلى عمل المرأة خارج المنزل في بعض المناطق على أنه غير ضروري أو ثانوي مقارنةً بدور الرجل المعيل. هذه العوامل تساهم في انخفاض معدلات مشاركة المرأة الاقتصادية رغم ارتفاع مستوى تحصيلها العلمي.

2. الفجوة المعرفية والتخصصات التعليمية

تشير بيانات وزارة التعليم العالي الأردنية إلى أن نسبة التحاق الإناث بالتعليم الجامعي بلغت 54.7 % مقابل 45.3 % للذكور في عام 2024 (وزارة التعليم العالي، 2024). ومع ذلك، فإن الغالبية العظمى من الطالبات يتجهن إلى التخصصات النظرية والإنسانية، بينما يظل حضورهن في المجالات التقنية والهندسية منخفضًا، والتي من شأنها فتح أمامهن فرص عمل في مجالات اقتصادية واعدة ووظائف ذات الدخل المرتفع.

3. النظام الداعم والرعائي

تعاني العديد من النساء العاملات من نقص الخدمات الداعمة، مثل دور الحضانة المؤهلة، مما يجعلهن يواجهن صعوبة في التوفيق بين الحياة المهنية والالتزامات الأسرية. وفقًا لدراسة للبنك الدولي (البنك الدولي، 2023)، فإن 40 % من النساء الأردنيات غير العاملات أشرن إلى أن المسؤوليات الأسرية هي العائق الأساسي أمام دخولهن سوق العمل.

4. البنية التحتية والمواصلات

يُعتبر ضعف شبكة المواصلات العامة من أبرز التحديات التي تواجه النساء في الأردن، خاصة في المناطق الريفية. وفقًا لتقرير المنتدى الاقتصادي العالمي لعام 2024 (WEF, 2024)، فإن 60% من النساء العاملات في الأردن يعانين من صعوبة في التنقل بسبب غياب وسائل مواصلات آمنة وموثوقة.

5. فجوة الأجور وفرص الترقية

على الرغم من التحصيل العلمي العالي للنساء، إلا أن الفجوة في الأجور بين الجنسين لا تزال قائمة، حيث تكسب النساء في الأردن ما يقارب 77 قرشًا مقابل كل دينار يكسبه الرجل في نفس الوظيفة، وفقًا لبيانات دائرة الإحصاءات العامة (دائرة الإحصاءات العامة، 2024).

6. بيئة العمل الآمنة

تشير تقارير منظمة العمل الدولية (ILO, 2023) إلى أن النساء في الأردن يواجهن تحديات مثل التحرش في بيئات العمل، أو عدم توفر مرافق أساسية مثل أماكن استراحة مناسبة ودورات مياه مجهزة.

7. البنية القانونية والتنظيمية

رغم وجود قوانين تحمي حقوق المرأة، إلا أن التطبيق الفعلي لهذه القوانين لا يزال يشهد بعض القصور في بعض الحالات. عدم توفر بيئة قانونية داعمة للنساء العاملات قد يقلل من فرصهن في تحقيق تمكين اقتصادي حقيقي. فعلى سبيل المثال، لا يزال عدد النساء اللواتي يشغلن مناصب إدارية عليا محدودًا، حيث تشكل النساء 5.7 % فقط من أعضاء مجالس إدارة الشركات (المنتدى الاقتصادي العالمي، 2024).

8. الوصول إلى التمويل

رغم عدم وجود قيود قانونية على حصول المرأة على التمويل، إلا أن 35 % من النساء رائدات الأعمال في الأردن يواجهن صعوبات في الحصول على القروض مقارنة بـ 18 % من الرجال، وفقًا لتقرير البنك المركزي الأردني لعام 2023 (البنك المركزي الأردني، 2023).

اما فيما يتعلق بالفرص المتاحة لتمكين المرأة الأردنية فهي كثيرة ومنها:

1. زيادة فرص التعليم والتدريب المهني : تحديث المناهج التعليمية وإدراج برامج تدريبية متخصصة يمكن أن يحسن من مهارات المرأة والخريجين على العموم في العمل وخاصة في مجالات العمال الصغيرة والمتوسطة. كما أن التركيز على تعليم المهارات الرقمية يمكن أن يعزز من فرصها في القطاعات الناشئة.

2. دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة: تلعب المرأة دورًا محوريًا في تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة في القطاعات الحرفية والتجارية والزراعية. ان دعم هذه المشاريع من خلال التمويل، التدريب على إدارة الأعمال، وتوفير بيئة مناسبة للابتكار يمكن أن يوفر للمرأة فرصًا اقتصادية كبيرة. حيث يشير تقرير صندوق النقد الدولي إلى أن دعم هذه المشاريع من خلال التمويل والتدريب الإداري يمكن أن يساهم في رفع مشاركة المرأة الاقتصادية بنسبة 10 % خلال السنوات القادمة (IMF, 2024).

3. التمويل والتشجيع على ريادة الأعمال: تشكل ريادة الأعمال فرصة مهمة للمرأة. هناك العديد من المبادرات التي تتيح للمرأة الوصول إلى التمويل من خلال القروض الصغيرة، بالإضافة إلى دعم مراكز الابتكار التي تهدف إلى تشجيع النساء على ابتكار مشاريع جديدة.

4. تفعيل دور المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني: تلعب منظمات المجتمع المدني دورًا رئيسيًا في دعم قضايا المرأة الأردنية وتقديم الاستشارات والتدريب في مجال الأعمال. تعزيز الشراكات بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية يساهم في تقديم الحلول المبتكرة التي تركز على تمكين المرأة وتعزيز فرصها الاقتصادية.

5. تعزيز التشريعات والمساواة في الحقوق: من الضروري العمل على تحسين التشريعات التي تحمي حقوق المرأة في العمل، وتوفير بيئة عمل آمنة تحترم حقوقهن، مثل المساواة في الأجور وفرص الترقية. وتطبيق القوانين بشكل فعّال.

6. الاستفادة من التكنولوجيا والاقتصاد الرقمي: يشهد الاقتصاد الرقمي وتكنولوجيا المعلومات نموًا سريعًا في الأردن، وتدريب النساء على المهارات الرقمية يمكن أن يساعدهن في اقتحام هذا المجال. وفقًا لتقرير البنك الدولي (البنك الدولي، 2024)، فإن 70 % من الشركات الناشئة التي تقودها نساء في الأردن تعتمد على التكنولوجيا، مما يشير إلى إمكانات كبيرة لهذا القطاع.

في الختام، إن تمكين المرأة الأردنية في التنمية الاقتصادية لا يقتصر فقط على تحسين وضعها الشخصي، بل يساهم في تعزيز الاقتصاد الوطني بشكل عام. فكلما زادت مشاركة النساء في سوق العمل، زادت الفرص الاقتصادية للمجتمع بأسره. إن مواجهة التحديات التي تعترض طريق المرأة الأردنية تتطلب تكاتف الجهود من الحكومة والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية لضمان بيئة عمل شاملة تتيح للمرأة تحقيق إمكاناتها الكاملة والمساهمة في التنمية الاقتصادية المستدامة.

بورصة عمان:
الإجراءات الحكومية ستعمل على تنشيط السوق المالي

توقع المدير التنفيذي لبورصة عمان مازن الوظائفي، أن تسجل الشركات المدرجة في البورصة أرباحاً سنوية للعام 2024، تعد من أعلى الأرباح تاريخيا، ما سيسهم بإحداث انتعاشة بالسوق المالي خلال الفترة المقبلة.

وقال الوظائفي خلال حلقة نقاشية لجمعية رجال الأعمال الأردنيين نظمتها مساء أمس الاثنين بمقرها بعنوان "بورصة عمان .. الفرص والتحديات"، "نعول كثيرا على الإجراءات والقرارات الحكومية الاقتصادية في تنشيط الاستثمار والتداول في بورصة عمان".

وأضاف "أن وقف العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، وتوقعات بانخفاض أسعار الفائدة عالميا والوضع الجديد في سوريا تشكل فرصا كبيرة أمام المستثمرين لإنشاء المزيد من الصناديق الاستثمارية".

وعبر عن أمله بأن يتم تداول السندات الحكومية في بورصة عمان، وإعادة النظر في الضريبة على التداول، وكذلك إدراج شركات حكومية فيها ما يعزز الثقة بسوق عمان المالي وينشط السوق، الذي واجه تحديات وصعوبات كثيرة خلال السنوات الأخيرة.

وشدد على ضرورة توفير حوافز لسوق عمان المالي لغايات تخفيض كلف التداول ودعم إنشاء صندوق مشارك للاستثمار في الأوراق المالية، إلى جانب تعزيز استثمارات البنوك وصندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي.

وتطرق الوظائفي لأهم التطورات والإنجازات التي حققتها بورصة عمان وأبرزها إعداد الخطط الاستراتيجية المتضمنة العديد من البرامج والمشاريع، وتطوير الأنظمة الإلكترونية وفق أحدث المعايير العالمية، وإطلاق موقع إلكتروني جديد، وإعداد خطة لتطوير السوق بالتعاون مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية.

وأشار إلى إجراء مراجعة شاملة لجميع الأطر التشريعية وإصدار وتعديل عدد من التشريعات المنظمة للسوق، وإطلاق النسخة الجديدة من تطبيق أخبار البورصة، وإعداد خطة الطوارئ لتنظيم العمل والتداول عن بعد، وإطلاق خدمة تطبيقات الهواتف الذكية بما يمكن المهتمين والمستثمرين من متابعة جلسة التداول، وإطلاق مؤشر العائد الكلي.

ولفت إلى تطورات وإنجازات أخرى تمثلت بتنفيذ مشروع حث الشركات المساهمة الخاصة والشركات العائلية على الإدراج في البورصة، وإلزام الشركات المدرجة بإنشاء وحدة أو دائرة خاصة تكون مسؤولة عن علاقات المستثمرين وفقاً للقواعد التي حددتها، ونشر ثقافة الاستثمار في سوق رأس المال وتوقيع مذكرات تفاهم مع عدد من الجامعات.

واشار إلى أن بورصة عمان تبنت تطوير البنية الفنية في خططها الاستراتيجية، حيث تم العمل على تطوير الخدمات والأنظمة الإلكترونية المقدمة من البورصة وتحديث البنية التحتية الفنية، والعمل على عدد من المشاريع منها الإفصاح الالكتروني والتداول الالكتروني والتداول عبر الإنترنت وإطلاق خدمة تطبيقات الهواتف الذكية.

واستعرض الوظائفي أهم مؤشرات أداء البورصة بالعام الماضي، حيث ارتفع الرقم القياسي العام ASEGI بنسبة 2.4 بالمئة، مقارنة مع نهاية عام 2023.

ونوه بأن إغلاق الرقم القياسي العام ASEGI لعام 2024 باستثناء إغلاق عام 2022 هو عند أعلى مستوياته منذ عام 2009.

واشار إلى ارتفاع الرقم القياسي ASE20 العام الماضي 2024، بنسبة 2.7 بالمئة مقارنة مع نهاية عام 2023، فيما ارتفع مؤشر العائد الكلي ASETR بنسبة 10.3 بالمئة، مقارنة مع نهاية عام 2023.

ولفت إلى ارتفاع القيمة السوقية للأسهم المدرجة بنسبة 4.2 بالمئة العام الماضي مقارنة مع نهاية عام 2023، مبينا أن القيمة السوقية في نهاية 2024 باستثناء إغلاق عام 2022 هو عند أعلى مستوى لها منذ عام 2015.

وحسب الوظائفي شكلت نسبة مساهمة المستثمرين غير الأردنيين في الشركات المدرجة في البورصة في نهاية شهر كانون الأول من عام 2024، نحو 47.1 بالمئة من إجمالي القيمة السوقية، شكلت مساهمة العرب ما نسبته 31.5 بالمئة ، وغير العرب 15.6 بالمئة من إجمالي القيمة السوقية للبورصة.

يذكر أن بورصة عمان تأسست عام 1999 كمؤسسة مستقلة، ثم تحولت عام 2017 إلى شركة مساهمة عامة مملوكة بالكامل للحكومة.

من جانبه، اشار نائب رئيس الجمعية محمد البلبيسي إلى أن العام الماضي شهد ارتفاع التصنيفات الائتمانية واستقرارها للمملكة من قبل وكالات عالمية على الرغم من التحديات الجيوسياسية التي شهدتها المنطقة إلا أن الحصافة المالية والنقدية للمملكة عززت من الاستقرار الاقتصادي.

يذكر أن بورصة عمان تأسست عام 1999 كمؤسسة مستقلة، ثم تحولت عام 2017 إلى شركة مساهمة عامة مملوكة بالكامل للحكومة.

من جانبه، اشار نائب رئيس الجمعية محمد البلبيسي إلى أن العام الماضي شهد ارتفاع التصنيفات الائتمانية واستقرارها للمملكة من قبل وكالات عالمية على الرغم من التحديات الجيوسياسية التي شهدتها المنطقة إلا أن الحصافة المالية والنقدية للمملكة عززت من الاستقرار الاقتصادي.

واشار إلى أن المنطقة تشهد تنافسية عالية باستقطاب الاستثمارات إلى الأسواق المالية والبورصات، ما يتطلب إيجاد حلول تعزز تدفق الاستثمارات إلى بورصة عمان وبما يتوافق مع مؤشرات رؤية التحديث الاقتصادي، ووضع خطط واستراتيجيات تحسن بيئة الاستثمار وتبسط الإجراءات وتعزيز الشفافية.

ولفت لأهمية تخفيض الضرائب المفروضة على الشركات المساهمة العامة، وإلغاء الضريبة المفروضة على الأرباح الرأسمالية الناشئة عن تداول الشركات والصناديق الاستثمارية، ما سيشجع المزيد من المستثمرين المحليين والأجانب على الدخول في السوق.

وأكد ضرورة تعزيز الشراكة بين القطاعين والعام والخاص لدعم وتحفيز بورصة عمان في رفد المشاريع الاستثمارية والتنموية الكبرى لتحقيق أهداف رؤية التحديث الاقتصادي، وبما يساعد على تطوير السوق المالي وجعله أكثر سيولة لزيادة حجم التداول في البورصة.

وشدد البلبيسي على ضرورة تحسين الخدمات المالية وتطوير سوق رأس المال (بما في ذلك الأسهم والسندات) لجعلها أكثر جاذبية، وحتى يتمكن المستثمرون من التحرك بسرعة وبكفاءة والاستفادة من الفرص الاستثمارية المتاحة مما ينشط من أحجام التداول ويرفع المؤشر العام للبورصة.

بدورهم، طالب المشاركون في الجلسة ضرورة تقديم حوافز استثمارية من أجل تنشيط التداول في سوق عمان المالي واستقطاب الاستثمارات واستقطاب صناديق الاستثمار العالمية.

واكدوا ضرورة تخفيض كلف رسوم وعمولات التداول والعمل على ادراج الشركات المملوكة للحكومة وحصر تداول السندات الحكومية في سوق عمان المالي لتعزيز الثقة بالاقتصاد الوطني وجذب الاستثمارات.

2025/1/23

توافق على تأسيس مجلس أعمال أردني جورجي لتعزيز التعاون الاقتصادي

اتفق رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين حمدي الطباع والسفير الجورجي لدى الأردن ارتشيل دزولياشفيلي على تأسيس مجلس أعمال أردني جورجي مطلع هذا العام لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري بين البلدين، بحضور القنصل لدى سفارة جورجيا شالفا سابوري، وأعضاء مجلس الإدارة أيمن علاونة وصلاح البيطار، والمدير العام طارق حجازي ، في مقر الجمعية.

وفي بيان صادر عن الجمعية، الأربعاء، أكد الطباع أهمية تعزيز العلاقات الثنائية الاقتصادية والتجارية والاستثمارية بين البلدين، وأبدى الاهتمام الكبير بزيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين والذي يعد متواضعا ولا يرقى إلى مستوى العلاقات بين البلدين، كما دعا إلى بناء شراكات استثمارية واقتصادية بين الأردن وجورجيا وخاصة في قطاع السياحة والزراعة والصحة و الطاقة والشحن، مؤكدا في هذا الإطار على دور القطاع الخاص ورجال الأعمال في البلدين، في بناء هذه الشراكات الاستثمارية.

وأكد الطباع أهمية تعزيز التعاون بين البلدين من خلال تأسيس مجلس أعمال يجمع بين مجتمعي الأعمال في كلا الجانبين بمزيد من التعاون في رفد المشاريع الاستثمارية والتنموية وبما يصب في مصلحة البلدين، ويعزز مواصلة التنسيق والتشاور بين القطاع الخاص في الأردن وجورجيا لتعزيز الاستثمارات الجورجية المحدودة في الأردن في العديد من القطاعات الاقتصادية.

بدوره، أشار السفير الجورجي دزولياشفيلي أهمية تعزيز التعاون الاقتصادي والاستثماري والتجاري بين البلدين، مشيرا إلى ضرورة العمل على زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين لمستويات أعلى، وأكد حرصه على زيادة الاستثمارات بين البلدين خاصة في قطاع الصناعات الدوائية والزراعة والتعليم والشحن والسياحة، ورحب بتأسيس مجلس أعمال أردني جورجي يعزز من الروابط الاقتصادية والتجارية والاستثمارية بين رجال الأعمال الأردنيين والجورجيين، وبما يدعم التعاون في القطاع الخاص بين البلدين.

ومن الجدير ذكره بلغ حجم التبادل التجاري بين الأردن وجورجيا في عام 2023 ما يقارب 3.1 مليون دولار مقارنة مع 8.3 مليون دولار في عام 2022، وبلغ حجم الصادرات بين البلدين 1.9 مليون دولار في عام 2023، بينما المستوردات بلغت 1.2 مليون دولار في عام 2023.

جمعية رجال الأعمال تدعو لتمكين القطاع السياحي لاستعادة نشاطه

2025/1/25

دعت جمعية رجال الأعمال الأردنيين إلى تخفيض الرسوم والضرائب وتعرفة الكهرباء والماء على المكاتب والمنشآت السياحية، وتعزيز الطيران المنخفض التكاليف لاستقطاب السياح للمملكة وتدريب العمالة، بما يسهم بتمكين القطاع السياحي واستعادة نشاطه.

وأشارت الجمعية، خلال لقاء مع لجنة السياحة والتراث في مجلس الأعيان مساء امس السبت، إلى أهمية تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص لرفد القطاع السياحي من خلال تعزيز المشاريع الاستثمارية السياحية في إقامة منتجعات ومطاعم وفنادق خاصة بمناطق الشمال والجنوب في المملكة، وتدريب القوى العاملة في تلك المناطق لتوفير فرص عمل للشباب الأردنيين، وذلك تحقيقًا لأهداف رؤية التحديث الاقتصادي.

ودعت إلى تحسين الخدمات السياحية المقدمة للسياح، وتطوير البنية التحتية للمواقع السياحية وتهيئة مرافق صحية وخدمية إضافية لرفع مستوى الخدمات المقدمة، وتعزيز الاستثمار في التكنولوجيا لتحسين جودة الخدمات السياحية والترويج للاستثمار في القطاع السياحي، ما يجذب المزيد من المشاريع السياحية الكبرى.

وأوصت بالعمل على ترويج السياحة في الأردن من خلال السفارات الأردنية والوفود التجارية والمعارض لاستقطاب السياح من كل أنحاء العالم، والترويج للمواقع الأثرية والسياحية والدينية التي تتمتع بها الأردن.

ولفتت الى ضرورة وضع خطط واستراتيجيات لتشجيع السياحة العلاجية في الأردن، والتي انخفضت بشكل كبير في السنوات السابقة نتيجة الإجراءات والسياسات البيروقراطية التي فرضت على القطاع العلاجي، حيث كانت المملكة تعد الوجهة الأولى في السياحة العلاجية على مستوى الشرق الأوسط.

وقال رئيس اللجنة العين ميشيل نزال إن القطاع السياحي يشكل ركيزة أساسية للاقتصاد الوطني ويعكس وجه الأردن الحضاري على الخريطة العالمية، مؤكدا أن اللجنة تؤمن بأهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص للنهوض بالقطاع الحيوي.

وأضاف أن اللجنة تتفق مع طروحات الجمعية فيما يخص القطاع، وهناك حاجة ماسة للعمل الجاد على عدة محاور أبرزها: تعزيز البنية التحتية السياحية، وتحسين المرافق العامة وتطوير البنية التحتية في المناطق السياحية، وتهيئة هذه المناطق لجذب الاستثمارات السياحية التي توفر تجربة متكاملة للسياح.

وأكد خلال اللقاء الذي عقد بمقر الجمعية، وشارك فيه الأعيان شرحبيل ماضي وعيسى مراد وفاروق الحياري، ضرورة الترويج السياحي الفعال ورفع الجهود التسويقية داخليا وخارجيا للترويج للمواقع السياحية في الأردن، وتسليط الضوء على ميزات الأردن الفريدة، سواء التاريخية أو الطبيعية أو العلاجية، وتعزيز السياحة العلاجية.

وأشار إلى ضرورة إعادة الأردن إلى مكانته كوجهة رئيسية للسياحة العلاجية في المنطقة من خلال تحسين جودة الخدمات الصحية وتسهيل الإجراءات المتعلقة بها وتنمية السياحة الدينية وسياحة المغامرات، والتركيز على المواقع الدينية ذات الأهمية العالمية مثل المغطس وجبل نيبو.

ولفت نزال إلى ضرورة تطوير سياحة المغامرات في وادي رم والبترا وغيرها من المناطق المميزة، وتعزيز السياحة الداخلية وإطلاق برامج تهدف إلى تعريف المواطنين والمقيمين بجمال بلدهم، وإشراك المدارس والجامعات في حملات التوعية والترويج للسياحة الداخلية، وخلق فرص عمل للشباب الأردني ودعم المشاريع السياحية الصغيرة والمتوسطة، وتقديم برامج تدريب متخصصة لتأهيل الشباب للعمل في القطاع السياحي.

بدوره، قال رئيس الجمعية حمدي الطباع إن قطاع السياحة يعد من ركائز نمو الاقتصاد الوطني، ويسهم بأكثر من 15 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، ما يعتبر رافدًا رئيسيا للخزينة من إيرادات وعملات أجنبية، مبينا أن القطاع واجه تحديات عديدة خلال العام الماضي أدت لانخفاض أعداد السياح بنسبة 3.9 بالمئة وتراجع الدخل السياحي بنسبة 2.3 بالمئة. وأكد أن حالة الانفراج بالمنطقة تتطلب العمل على تذليل التحديات التي أثرت على السياحة الخارجية ومواجهتها برفع الجهود الهادفة إلى التسويق والترويج السياحي لجميع مناطق المملكة، لا سيما مناطق الشمال والجنوب التي تحتاج لتطوير المرافق العامة وتحسين البنية التحتية وتهيئتها لإقامة مشاريع استثمارية سياحية.

وأشار إلى ضرورة تشجيع السياحة الداخلية، داعيا وزارة التربية وغيرها من الوزارات إلى تعريف الطلاب والطالبات في المدارس والجامعات والشركات الكبيرة بالمناطق السياحية والأثرية بالمملكة والترويج لها، علاوة على تعزيز السياحة العلاجية وإعادة الأردن الوجهة الأولى على مستوى الشرق الأوسط في السياحة العلاجية.

وأكد الطباع ضرورة العمل على تعزيز الخدمات الصحية المقدمة للسياح وتهيئة بيئة سياحية علاجية متطورة، وتعزيز السياحة الدينية وسياحة المؤتمرات والمغامرات والعمل على ترويجها لتنشيط القطاع واستعادة نشاطه الاقتصادي، حيث يخدم القطاع السياحي العديد من القطاعات الاقتصادية الرئيسية بالمملكة التي تسهم بشكل مباشر في النمو الاقتصادي.

ودعا المشاركون باللقاء الى ضرورة إعادة النظر في آلية الترويج والتسويق السياحي للمملكة مع الدول الأجنبية التي لا توفر طيرانا مباشرا مع الأردن، مؤكدين ضرورة العمل على إيجاد حلول فعالة لاستقطاب السياح من هذه الدول وتعزيز الربط الجوي مع الأسواق السياحية الجديدة.

واشاروا إلى أهمية تعزيز السياحة العلاجية، مؤكدين ضرورة تذليل العقبات التي تواجه هذا القطاع الحيوي.

كما شددوا على أهمية تبني سياسات تدعم نمو السياحة العلاجية في الأردن، التي كانت تعد من الوجهات الرائدة في هذا المجال على مستوى الشرق الأوسط.

وفيما يتعلق بالبنية التحتية، طالب الحضور بتطوير المرافق والخدمات في المواقع السياحية والدينية التي تستقطب الزوار، لضمان تجربة سياحية مريحة وجذابة، مؤكدين ضرورة توفير خدمات عالية الجودة في هذه المواقع التي تعد من أبرز مقومات السياحة في الأردن.

وتطرقوا إلى أهمية تعزيز الاستثمار الوطني في القطاع السياحي، وضرورة تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتطوير المشاريع السياحية.

وأكدوا أن هذا التعاون سيؤدي إلى خلق فرص استثمارية جديدة ويعزز من القدرة التنافسية للقطاع السياحي الأردني، داعين إلى تعزيز مكانة الأردن على الخريطة السياحية العالمية وجعلها وجهة سياحية رئيسية في منطقة الشرق الأوسط وزيادة الجهود التسويقية والترويجية من خلال حملات موجهة لأسواق السياحة العالمية.

وشددوا على ضرورة تخفيض الضرائب والرسوم المفروضة على السياح القادمين عبر المطارات والمعابر الحدودية والموانئ، وأهمية تقديم الدعم الرسمي بالتعاون مع البنك المركزي، لإنشاء وتطوير مشاريع سياحية في المواقع الأثرية والدينية والعلاجية، مؤكدين ضرورة تأسيس صندوق للسياحة لدعمها خلال أوقات الأزمات.

رجال الأعمال: بحث إقامة مؤتمر اقتصادي أردني صيني

بحث رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين حمدي الطباع، مع الملحق التجاري في سفارة الصينية لدى المملكة تشنغ يونغرو، عقد مؤتمر اقتصادي أردني صيني خلال العام الحالي في الأردن، لرفد العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين وتعزيز الاستثمارات البينية.

وأكد الطباع في بيان اليوم الأحد، أهمية تنمية العلاقات الأردنية الصينية في العديد من القطاعات الاقتصادية، أهمها السياحة والطاقة والتعليم، وتفعيل مجلس الأعمال الأردني الصيني لتعزيز حجم التجارة والاستثمار بين البلدين.

ودعا إلى تكثيف اللقاءات بين رجال الأعمال والقطاع الخاص في كلا البلدين لعرض الفرص الاستثمارية والاستفادة منها خاصة في المشاريع التنموية والخدمية والسياحية.

بدوره، أكد يونغرو، أهمية تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية بين البلدين، مرحبا بعقد المؤتمر الاقتصادي بما يعزز حجم التجارة والاستثمارات بين البلدين.

وأشار إلى دور السفارة الصينية في تقديم الدعم للمشاريع الاقتصادية المشتركة بين البلدين في مختلف القطاعات، مبديا اهتمام الجانب الصيني في الاستثمار في مختلف القطاعات التنموية، مؤكدا تعزيز التبادل التجاري وتدفق الاستثمارات بين البلدين.

وقال إن الأردن يتمتع ببيئة استثمارية عالية، تتيح فرصا للمستثمرين الصنيين في الاستثمار في المملكة، داعيا إلى مواصلة التنسيق والتشاور بين رجال الأعمال لعرض الفرص الاستثمارية القائمة في كلا البلدين.وبلغ حجم التبادل التجاري بين الأردن والصين، قرابة 4855 مليون دولار عام 2023، وشكلت الصادرات منها نحو 359 مليون دولار، بينما شكلت المستوردات عام 2023 ما يقارب 4496 مليون دولار.كما تعد من أبرز الفرص التصديرية الغير مستغلة في قطاع الكيمياويات بقيمة 45 مليون دولار، والأسمدة بقيمة 111 مليون دولار، والمنتجات الصيدلانية بقيمة 54 مليون دولار

رجال الأعمال: تعزز العلاقات الاقتصادية مع اليونان

بحث رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين، حمدي الطباع، والسفيرة اليونانية لدى المملكة، أيريني ريغا، اليوم الاثنين، آليات تطوير وتعزيز علاقات البلدين الاقتصادية، ودور مؤسسات القطاع الخاص في هذا الصدد.

وبحسب بيان للجمعية، أكد الطباع، أن الأردن واليونان يرتبطان بعلاقات تاريخية قوية وعميقة، ما يتطلب العمل معًا لتطويرها في المجالات الاقتصادية والاستفادة من الفرص التجارية والاستثمارية المتوفرة لديهما.

وشدد على أهمية تكثيف اللقاءات بين أصحاب الأعمال وتأسيس مجلس أعمال مشترك، داعيًا إلى زيادة حجم الاستثمارات اليونانية في المملكة في العديد من القطاعات الاقتصادية التي لا تزال محدودة.

وأشار الطباع إلى أن مبادلات البلدين التجارية لا تزال قليلة، مؤكدًا أهمية بحث تعزيز التجارة بينهما عن طريق شحن البضائع عبر الأراضي السورية.

بدورها، رحبت السفيرة ريغا، بفكرة تأسيس مجلس أعمال أردني يوناني مشترك، للإسهام في تعزيز علاقات البلدين التجارية والاستثمارية، ودعم التعاون بين مؤسسات القطاع الخاص.

وأكدت ضرورة تعزيز التعاون وتسهيل الإجراءات لزيادة أعداد السياح اليونانيين إلى المملكة، والاستفادة من الفرص التصديرية غير المستغلة بين الجانبين، مشددة على أهمية استئناف حركة التجارة بين البلدين عبر الأراضي السورية.

يشار إلى أن حجم التبادل التجاري بين البلدين بلغ 113 مليون دولار خلال عام 2023، مقابل 87 مليون دولار في عام 2022.

وحضر اللقاء عضو مجلس إدارة الجمعية المهندس عبدالرحيم البقاعي، ومديرها العام طارق حجازي، ونائب رئيس البعثة في سفارة اليونان لدى المملكة أندرياس سبيروبولوس.

التبادل التجاري بين الأردن واليونان (2022-2023)

السنوات	الصادرات	المستوردات	التبادل التجاري	الميزان التجاري
	مليون دولار	مليون دولار	مليون دولار	مليون دولار
2022	20.1	66.5	86.6	-46.4
2023	46.1	67	113.1	-20.9

أبرز الصادرات الأردنية إلى اليونان (2023)	قيمة الصادرات
	مليون دولار
النحاس ومصنوعاته	16
الرصاص ومصنوعاته	13.1
الأسمدة	7.7

أبرز المستوردات الأردنية من اليونان (2023)	قيمة المستوردات
	مليون دولار
المنتجات الصيدلانية	12.8
لفواكه والمكسرات الصالحة للأكل	12
الحبوب	9.8

المصدر: مركز التجارة الدولية.

رجال الأعمال الأردنيين

تشيد بالجهود الملكية في دفع عجلة الاقتصاد وتحقيق الإصلاحات الشاملة

2025/1/29

أكد رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين، حمدي الطباع، أن رؤية جلالة الملك عبد الله الثاني في تعزيز الاقتصاد الوطني وتنفيذ الإصلاحات الشاملة ساهمت بشكل كبير في تحسين بيئة الاستثمار وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

وقال الطباع في بيان، اليوم، بمناسبة عيد ميلاد جلالته الميمون إن الجهود الملكية أسهمت في تحسين مستوى معيشة المواطن من خلال تطوير نمط اقتصادي مستدام، بالإضافة إلى الإصلاحات السياسية والإدارية التي تعزز سيادة القانون وتضمن العدالة الاجتماعية.

وأضاف الطباع أن جلالة الملك عمل على تحقيق العديد من الإنجازات في مختلف المجالات، وركز بشكل خاص على تعزيز دور الشباب والمرأة في الاقتصاد الأردني، مما أسهم في خلق فرص عمل جديدة وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

وأشار إلى أن رؤية التحديث الاقتصادي التي أطلقها جلالته شملت قطاعات حيوية مثل الصحة والتعليم والطاقة والتكنولوجيا، والطاقة والسياحة ما يساهم في رفع كفاءة الاقتصاد الوطني وفتح آفاق جديدة للنمو المستدام.

وأكد الطباع أن الإصلاحات السياسية والإدارية التي تم تنفيذها تحت قيادة جلالة الملك، مثل إنشاء المحكمة الدستورية والهيئة المستقلة للانتخاب، وهيئة النزاهة ومكافحة الفساد واللجنة الملكية لتطوير الجهاز القضائي عززت من استقرار الأردن وأكسبته سمعة مرموقة على المستوى الإقليمي والدولي.

وقال ان جلالة الملك استطاع أن يعزز من صورة الأردن كنموذج للتسامح والسلام، ومكافحة التطرف والإرهاب حيث لاقت جهوده التقدير في مختلف المحافل الدولية.

واشاد الطباع بالدور الذي يقوده جلالته في تعميق روابط التعاون والصداقة مع مختلف دول العالم، إلى جانب دفاعه عن قضايا الأمتين العربية والإسلامية، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية ورعاية المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس الشريف، والجهود الكبيرة التي بذلها جلالة الملك لوقف العدوان الاسرائيلي الغاشم على أهالي قطاع غزة وتقديم المساعدات.

وقال أن الأردن يرتبط اليوم بعدد كبير من اتفاقيات التجارة الحرة مع مختلف التكتلات الاقتصادية العالمية، من أهمها اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية والاتفاقيات الموقعة مع دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وكندا وسنغافورة وغيرها، الى جانب الانضمام الى عضوية منظمة التجارة العالمية.

وأكد الطباع أن جمعية رجال الأعمال الأردنيين تواصل جهودها في تعزيز بيئة الاستثمار في المملكة، والترويج للاستثمار في الأردن على الصعيدين العربي والدولي، والتعريف بأهم الفرص الاستثمارية المتاحة في القطاعات الواعدة وتعزيز الشراكة الحقيقية بين القطاعين العام والخاص.

ورفع الطباع باسم اعضاء مجلس ادارة الجمعية والهيئة العامة، اسمى آيات التهنئة والتبريك لمقام جلالة الملك عبدالله الثاني وللأسرة الاردنية الواحدة بمناسبة عيد ميلاد جلالته الميمون

رجال الأعمال

تبحث عقد ملتقى مجتمع الأعمال الثامن عشر في البحرين

استقبل سعادة السفير البحريني لدى المملكة الشيخ خليفة بن عبدالله بن حمد آل خليفة رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين حمدي الطباع في مقر السفارة، وذلك لبحث آفاق التعاون المشترك بين البلدين على المستوى الاقتصادي والاستثماري وبما يساهم في تعزيز العلاقات الثنائية بين مجتمعي الأعمال من كلا الجانبين، وحضر اللقاء من أعضاء مجلس الإدارة المهندس عبدالرحيم البقاعي، أيمن علاونة، والمدير العام طارق حجازي.

وفي بيان صادر عن الجمعية، أكد الطباع أن العلاقات الأردنية البحرينية هي علاقة تاريخية مبنية على رؤى اقتصادية مشتركة بين البلدين، مؤكدا على أهمية تعزيز حجم التبادل التجاري بين البلدين، وتعزيز الاستثمارات البحرينية في المملكة، حيث أن المملكة تشهد فرص استثمارية واعدة في العديد من القطاعات الاقتصادية خاصة في القطاع المالي والذي يشهد تطورا عالميا باستحداث عملة رقمية تمكن المستثمر الأجنبي من التبادل في السوق المالي بكل سهولة، علما بأن البحرين تحتل المرتبة الخامسة عربيا وعالميا في الاستثمار في سوق الأوراق المالية الأردني بحجم 854 مليون دينار لعام 2024.

وأشار الطباع إلى عقد ملتقى مجتمع الأعمال الثامن عشر في مدينة المنامة خلال هذ العام الجاري، لتعزيز العلاقات الاقتصادية بين البلدين، وتعزيز مواصلة التنسيق المشترك بين رجال الأعمال والقطاع الخاص في كلا البلدين، كما أكد على ضرورة وضع برنامج تنفيذي للاتفاقيات الموقعة بين البلدين وتفعيلهم لرفد العلاقات الاقتصادية، وأكد على زيادة أعداد السياح البحرينيين إلى الأردن خاصة في السياحة العلاجية.

بدوره، رحب سعادة السفير بعقد ملتقى مجتمع الأعمال الثامن عشر في المنامة، مؤكدا أن العلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين مبنية على أسس متينة وقوية وتشهد تقدما في المجالات كافة، كما أكد على تعزيز الاستثمارات البحرينية في الأردن خاصة في مجال مصانع الأدوية والصحة والطاقة، كما أشاد بقرار استحداث العملة الرقمية وأكد على التعاون المستقبلي في هذا المجال بين البلدين، وأكد سعادة السفير على ضرورة رفع حجم التبادل التجاري بين البلدين والتي لا تعكس العلاقات الأخوية والاقتصادية.

ومن الجدير ذكره، بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين ما يقارب 133 مليون دولار في عام 2023 مقارنة مع 198 مليون دولار في عام 2022، ومن أبرز الصادرات الأردنية إلى البحرين الخضروات والمنتجات الصيدلانية والمواد المصنعة.

جمعية رجال الأعمال

تبحث تعزيز العلاقات الاقتصادية الأردنية الأوزبكية

بحثت جمعية رجال الأعمال الأردنيين، مع وفد رسمي اقتصادي من أوزبكستان، آفاق وسبل تعزيز العلاقات بين البلدين في العديد من المجالات.

وناقش رئيس الجمعية، حمدي الطباع، مع نائب رئيس غرفة التجارة والصناعة الأوزبكية، ديلشود رسولوف، الفرص الاستثمارية والتجارية المتوفرة في كلا البلدين، وآليات زيادة التشبيك بين رجال الأعمال، وتفعيل الاتفاقيات الاقتصادية الموقعة بين الأردن وأوزبكستان، بما يرتقي بالعلاقات الاقتصادية لمستويات أفضل وأكثر نجاعة على البلدين.

وأكد الطباع أن العلاقات الأردنية الأوزبكية، تتسم بالتناغم والتوافق تجاه تنشيط العلاقات الاقتصادية والاستثمارية والتجارية.

وأعرب عن تطلعه لتعزيز العلاقات بين البلدين، من خلال توقيع اتفاقيات وتأسيس مجالس أعمال تجمع مجتمعي الأعمال في كلا الجانبين، وترفد المشروعات الاستثمارية والتنموية بما يصب في مصلحة الطرفين، وفي مواصلة التنسيق والتشاور بين القطاع الخاص في الأردن وأوزبكستان، لتعزيز الاستثمارات الأوزبكية المحدودة في الأردن في العديد من القطاعات الاقتصادية، أهمها قطاع الصناعات الذكية وتكنولوجيا المعلومات والطاقة المتجددة والرعاية الطبية والسياحة والتعليم.

وأوضح أن الأردن يتمتع ببيئة استثمارية متطورة وآمنة تتيح فرصاً للمستثمرين الأوزبكيين للاستثمار في مشروعات تنموية كبرى، لافتاً إلى ضرورة تعزيز العلاقات من خلال تكثيف اللقاءات بين مجتمعي الأعمال في كلا البلدين.

وأشار إلى أن الجمعية واتحاد رجال الأعمال العرب، سيشاركان في الدورة الأولى لمؤتمر رجال الأعمال والمستثمرين العرب مع دول آسيا الوسطى وأذربيجان الذي سيعقد في أبوظبي نهاية الشهر الحالي.

ودعا مجتمع الأعمال الأوزبكي للاطلاع على الفرص الاستثمارية في القطاعات الاقتصادية الواعدة والاستفادة من المزايا التي يتيحها قانون البيئة الاستثمارية الجديد، لا سيما مع وجود آفاق واسعة للتعاون الاستثماري بين الجانبين، وعقد لقاءات ثنائية، وزيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين الذي بلغ نحو 6 ملايين دولار في 2023 مقارنة مع 2.9 مليون دولار في 2022.

بدوره، أكد رسولوف ضرورة أن يتبادل رجال ورواد الأعمال الأوزبكيين والأردنيين، الخبرات المشتركة، بهدف رفع مستويات التبادل التجاري، وإقامة الاستثمارات، في مختلف المجالات، لا سيما منتجات الطاقة والتعدين والزراعة والمنسوجات والمواد الغذائية المصنعة، والصناعات الكيماوية والأسمدة المعدنية وتكنولوجيا المعلومات وغيرها.

وعرض رسولوف الفرص الاستثمارية والاقتصادية التي تتمتع بها أوزبكستان، داعياً رجال الأعمال والمستثمرين الأردنيين لاستكشافها، بهدف تعميق العلاقات الاقتصادية، انطلاقاً من العلاقات السياسية المميزة، التي يتمتع بها البلدان منذ نحو ثلاثين عاماً.

وناقش عدد من أعضاء جمعية رجال الأعمال الأردنيين، مع رسولوف بحضور السفير الأوزبكي فوق العادة لدى المملكة، نادرجان تورغونوف، مجالات التعاون المشتركة، في عدد من القطاعات.

رجال الأعمال

تبحث آفاق التعاون الاقتصادي مع الهند

نظمت جمعية رجال الأعمال الأردنيين بالتعاون مع السفارة الهندية ندوة نقاشية حول فرص التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري المشترك بين الأردن و الهند، بمشاركة نخبة من رجال الأعمال من كلا الجانبين.

وفي بيان صادر عن الجمعية اليوم الأربعاء، أكد أيمن علاونة عضو مجلس إدارة جمعية رجال الأعمال الأردنيين أن العلاقات الأردنية الهندية هي علاقة تاريخية وصديقة ممتدة منذ عقود، حيث تشهد تطورا مستمرا على مستوى العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية، ومؤكدا إلى تطلع الجمعية بتعزيز هذه العلاقات إلى مستويات جديدة، من خلال توقيع اتفاقيات تجمع بين مجتمعي الأعمال بمزيد من التعاون في رفد المشاريع الاستثمارية والتنموية وبما يصب في مصلحة البلدين، علما بأن جمعية رجال الأعمال الأردنيين تجمعها مجلس أعمال أردني هندي منذ عام 2023.

وأشار علاونة إلى أهمية العمل على مواصلة التنسيق والتشاور بين القطاع الخاص في الأردن والهند لتعزيز الاستثمارات الهندية في الاردن في العديد من القطاعات الاقتصادية الواعدة أهمها السياحة والطاقة والتعليم وتكنولوجيا المعلومات، مشيرا أن الاستثمارات الهندية في المملكة تتجه نحو قطاعات الفوسفات والنسيج والصحة والتعليم، كما يبلغ حجم العمالة الهندية في المملكة إلى أكثر من 18 ألف عامل في قطاعات المنسوجات والعقارات والتصنيع والرعاية الصحية، وكذلك في التعليم وتكنولوجيا المعلومات.

بدوره، أكد الملحق التجاري في السفارة الهندية السيد سيفارمان على العلاقات الصديقة التي تجمع البلدين، كما رحب بالتعاون الدائم مع جمعية رجال الأعمال الأردنيين لرفد العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية الثنائية، مشيرا إلى زيادة حجم التجارة بين البلدين وتكثيف اللقاءات بين رجال الأعمال الأردنيين والهنديين.

وقدمت السفارة الهندية عرض تقديمي عن أبرز الفرص الاستثمارية في الهند في كافة القطاعات الاقتصادية والتنموية، ومميزات البيئة الاستثمارية في الهند، وأعربت السفارة عن مدى ترحيبهم بتعزيز التعاون بين رجال الأعمال والقطاع الخاص لكلا البلدين، وبما يحقق المنفعة الاقتصادية والاستثمارية ويرفد العلاقات الثنائية.

في ذكرى الوفاء والبيعة..

الأردن يملك مشروعا اقتصاديا وطنيا عابرا للحكومات

أكد رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين حمدي الطباع لوكالة الأنباء "بترا" أن المملكة حققت تطورا لافتا في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية منذ تسلم جلالة الملك عبدالله الثاني سلطاته الدستورية.

وقال، إن جلالة الملك أحدث تغييرات جوهرية على المستوى الاقتصادي من خلال الرؤى والتوجيهات الملكية في السير بخطى رؤية التحديث الاقتصادي والتي عززت من رفعة الاقتصاد الوطني وجعلته وجهة جاذبة للمشاريع الاستثمارية الكبرى على مستوى المنطقة.

وأضاف، إن جلالة الملك وضع الاقتصاد الوطني وتحسين معيشة المواطنين وتحقيق التنمية الشاملة وتوزيع مكتسباتها على الجميع في قمة أولوياته ليكون الاقتصاد مزدهراً ومنفتحاً على العالم، علاوة على رفد القطاعات الاقتصادية الرئيسية لتعزيز الاستقرار الاقتصاد الوطني وتحقيق الاعتماد على الذات.

وتابع، إن توجيهات جلالته المستمرة لمعالجة التحديات والعقبات التي تواجه بيئة الأعمال بالمملكة وإيجاد الحلول المناسبة لها، والإسراع في تنفيذ مخرجات رؤية التحديث الاقتصادي التي تمثل خارطة طريق للبلاد، والتي ترجمت جهوده على أرض الواقع بمشاريع تنموية، رافقها تقدم ملحوظ في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

وبين أن جلالة الملك يضع دائما في أولوياته تحسين حياة المواطنين وتعزيز دور الشباب في المجتمع وخفض معدلات البطالة، مبينا إن جلالته رسم خارطة طريق جديدة للحكومة مبنية على أسس اقتصادية محكمة لاستكمال مسار التحديث الشامل أبرزها الحفاظ على الحصافة المالية والنقدية للمملكة.

وأشار الطباع الى توجيهات جلالته على الدوام لإشراك القطاع الخاص بشكل أكبر في مختلف المجالات وتنفيذ مشاريع رؤية التحديث الاقتصادي واستقطاب الاستثمارات المحلية والأجنبية، مبينا أن جلالة الملك أعطى القطاع الخاص دورا مهما وأساسيا في تنمية الاقتصاد الوطني ومواجهة مختلف التحديات والتقلبات الاقتصادية.

وقال، إن جلالة الملك يولي القطاعات الاقتصادية أهمية كبرى، في مقدمتها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتصبح المملكة مركزا إقليميا لخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وشدد الطباع على ضرورة العمل على تعزيز قطاع الصناعة والبنية التحتية والطاقة المتجددة والاقتصاد الأخضر وغيرها من القطاعات الاقتصادية المساهمة في رفد الاقتصاد الوطني والنمو الاقتصادي وتشجيع ريادة الاعمال واستقطاب الاستثمارات.

جمعية رجال الأعمال

تبحث تعزيز العلاقات الاستثمارية مع السفير الفلبيني

بحث رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين، حمدي الطباع، مع السفير الفلبيني لدى المملكة سانتوس ولفريدو، سبل تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية بين الأردن والفلبين.

وأكد الطباع في بيان اليوم السبت، أهمية تعزيز العلاقات التجارية والاستثمارية بين البلدين من خلال تأسيس مجلس أعمال أردني فلبيني خلال هذا العام، داعيا إلى زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين.

ولفت إلى أن الأردن يتمتع باتفاقيات تجارية عديدة مع الدول العربية وأميركا وبريطانيا والاتحاد الأوروبي، مما يستدعي تعزيز الفرص التصديرية غير المستغلة بين البلدين خاصة في قطاع الأسمدة والكيماويات والموارد المعدنية.

وأكد أهمية الترويج للفرص الاستثمارية الواعدة في الأردن خاصة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والصناعات الغذائية والزراعة، وتعريف رجال الأعمال الفلبينيين بالمزايا الاستثمارية في المملكة والتي تمكن المستثمر الأجنبي من الاستفادة منها، إضافة إلى أهمية تعزيز تبادل التعليم التقني والمهني بين البلدين والاستفادة من الخبرات التقنية في الفلبين.

ودعا إلى تعزيز السياحة بين البلدين وتذليل العقبات السياحية لزيادة أعداد السياح الفلبينيين إلى الأردن.

بدوره، أكد ولفريدو سعي السفارة لتعزيز العلاقات الأردنية الفلبينية من خلال زيادة حجم التبادلات التجارية والاستثمارية بين البلدين، مشيرا إلى أن الأردن يزخر بفرص استثمارية واعدة في العديد من القطاعات الاقتصادية.

وقال إن "الأردن منطقة آمنة ومستقرة ويتمتع ببيئة استثمارية مستقطبة رغم التحديات الجيوسياسية المحيطة به"، لافتا إلى حضور وفد تجاري من الفلبين خلال الأسبوع المقبل للتعرف على الأسواق الأردنية وتأسيس مصانع فلبينية متخصصة بالصناعات الغذائية، ولاطلاعهم على الفرص الاستثمارية في الأردن خاصة في قطاع الصناعات الغذائية والتجميلية والمنظفات وقطاع الزراعة.

ورحب بتأسيس مجلس أعمال أردني فلبيني بحضور الوفد التجاري لتعزيز العلاقات الأردنية الفلبينية على الصعيد الاقتصادي والتجاري والاستثماري، وتعزيز الروابط بين رجال الأعمال والقطاع الخاص في كلا البلدين.

ومن الجدير ذكره بلغ حجم التبادل التجاري بين الأردن والفلبين حوالي 13.6 مليون دولار خلال عام 2023 مقارنة مع 23.1 مليون دولار في عام 2022، وتعد من أبرز الصادرات الأردنية الأسمدة، منتجات كيميائية متنوعة، والحديد ومصنوعاته.

الدكتور محمد عبدالستار جرادات
خبيـــــر اقتصـــــادي

تحديات واستراتيجيات التكيف في ظل المستجدات الاقتصادية والسياسية،

يواجه الاقتصاد الأردني تحديًا استراتيجيًا يتمثل في قرار الولايات المتحدة بوقف المساعدات الاقتصادية للمملكة. هذا القرار يحمل في طياته تداعيات متعددة الأبعاد على الاستقرار المالي والاقتصادي للدولة، مما يستدعي تحليلًا معمقًا واستراتيجيات تكيف فعّالة.

فالمساعدات الامريكية تعتبر جزءًا أساسيًا من الإيرادات العامة التي تُسهم في تمويل النفقات الحكومية، ووقف هذه المساعدات قد يؤدي إلى تفاقم العجز المالي، مما يفرض ضغوطًا إضافية على الموازنة العامة.

بالإضافة الى التأثير على المشاريع التنموية في العديد منها، خاصة في مجالات البنية التحتية والطاقة والمياه، تعتمد على التمويل الخارجي. وتوقف المساعدات قد يؤدي إلى تأجيل أو إلغاء بعض هذه المشاريع، مما يؤثر على النمو الاقتصادي والتشغيل.

أما فيما يخص تراجع الاحتياطيات الأجنبية فالمساعدات الخارجية تُسهم في تعزيز الاحتياطيات من العملات الأجنبية، مما يدعم استقرار سعر صرف الدينار الأردني. وقف هذه المساعدات قد يؤدي إلى ضغوط على الاحتياطيات النقدية، مما قد يؤثر على استقرار العملة.

كما ان زيادة المديونية ومواجهة الفجوة التمويلية الناتجة عن وقف المساعدات، قد تلجأ إليها الحكومة عبر الاقتراض الداخلي أو الخارجي، مما يزيد من حجم الدين العام ويؤثر على التصنيف الائتماني للمملكة.

إلا انه يمكن التصدي لهذا التحدي عبر مواجهة هذه التداعيات، بتبني حزمة من السياسات والإصلاحات الاقتصادية لتعزيز الاستدامة المالية والنمو الاقتصادي المستدام ، من خلال توسيع القاعدة الضريبية، وتحسين كفاءة التحصيل الضريبي، ومكافحة التهرب الضريبي، يمكن زيادة الإيرادات المحلية وتقليل الاعتماد على المساعدات الخارجية.

إلا ان الوضع الحالي يتطلب مراجعة شاملة للنفقات الحكومية، مع التركيز على زيادة كفاءة الإنفاق وتوجيه الموارد نحو الأولويات الوطنية والمشاريع ذات العائد الاقتصادي والاجتماعي المرتفع.

فتحفيز الاستثمار المحلي والأجنبي من خلال تحسين بيئة الأعمال، وتبسيط الإجراءات البيروقراطية، وتقديم حوافز جاذبة، يمكن جذب المزيد من الاستثمارات التي تُسهم في خلق فرص عمل وتعزيز النمو الاقتصادي.

إضافة الى ان تنويع الشراكات الاقتصادية وتوسيع قاعدة الشركاء الاقتصاديين والتجاريين لتشمل دولًا وأسواقًا جديدة يمكن أن يقلل من التأثر بقرارات دولة واحدة، ويعزز الاستقرار الاقتصادي و التركيز أيضا على تطوير القطاعات ذات القيمة المضافة العالية، مثل التكنولوجيا، والصناعات الدوائية، والسياحة، يمكن أن يُسهم في تعزيز الصادرات وتقليل العجز التجاري.

ولا ننسى أن تنفيذ الإصلاحات الهيكلية في القطاعات المختلفة عامل مهم، وذلك بما يتماشى مع مصفوفة الإصلاحات الاقتصادية التي أطلقت في مؤتمر مبادرة لندن الأردن: نمو وفرص في فبراير 2019، يمكن أن يُسهم في تعزيز التنافسية وزيادة الإنتاجية

وهنا يمكننا القول ان اليوم يمثل وقف المساعدات الأمريكية تحديًا جديًا للاقتصاد الأردني، إلا أنه يمكن أن يكون دافعًا لتسريع وتيرة الإصلاحات وتعزيز الاستقلالية الاقتصادية. من خلال تبني سياسات مالية واقتصادية رشيدة، وتعزيز الشراكات الاقتصادية المتنوعة، يمكن للأردن تجاوز هذه المرحلة اعادة صياغة بشكل احترافي

رجال الأعمال تبحث آفاق العلاقات الاقتصادية مع بلغاريا

استقبل رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين حمدي الطباع السفير البلغاري لدى المملكة السيد ميتين كازاك، لبحث آفاق التعاون الاقتصادي مع بلغاريا، وتعزيز التعاون التجاري والاستثماري بين البلدين، وحضر الاجتماع من أعضاء مجلس الإدارة ميشيل نزال، أيمن علاونة، والمدير العام طارق حجازي

وفي بيان صادر عن الجمعية، أكد الطباع على أهمية تعزيز العلاقات الاقتصادية والاستثمارية والتجارية بين الأردن وبلغاريا لما تتمتع من علاقات اقتصادية متينة، كما أكد على زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين وذلك بزيادة الصادرات الأردنية إلى السوق البلغاري خاصة من الخضروات والفواكه لما يتمتع به المنتج الأردني من قبول كبير لدى المستهلك البلغاري، كما أشار إلى تعزيز التجارة بين الأردن من خلال النقل البري عبر سوريا وتركيا خاصة بعد الانفراجة الاقتصادية التي شهدتها سوريا مؤخرا، ودعا إلى زيادة أعداد الطلاب البلغاريين في الأردن كما كان سابقا حيث أن الأردن تشهد تقدما في التعليم الجامعي والتقني على مستوى المنطقة.

وأكد الطباع على زيادة حجم الاستثمارات البلغارية في المملكة، وعرض الفرص الاستثمارية والمشاريع التنموية في الأردن للمستثمرين البلغاريين وتكثيف اللقاءات بين رجال الأعمال والقطاع الخاص بما يرفد العلاقات الاقتصادية بين البلدين.

بدوره، أكد السفير كازاك على أهمية رفد العلاقات الأردنية البلغارية على الصعيد الاقتصادي والاستثماري والتجاري، وأكد على أهمية العمل على زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين، مؤكدا أن الأردن يتمتع باتفاقيات تجارية حرة مع العديد من الدول خاصة مع الاتحاد الأوروبي فلا بد من الاستفادة منها، أيضا أكد على أهمية تعزيز حجم الاستثمارات بين البلدين في القطاعات الاقتصادية المختلفة خاصة حيث أن الأردن يتمتع بمزايا استثمارية جاذبة على مستوى المنطقة، كما أكد على أهمية تنظيم زيارات مشتركة لرجال الأعمال بين البلدين، بهدف تعميق العلاقات الاقتصادية وتعزيز فرص التعاون في مختلف المجالات خاصة في قطاع السياحة والزراعة والتعليم.

ومن الجدير ذكره، بلغ حجم التبادل التجاري بين الأردن وبلغاريا مايقارب 39 مليون دولار في عام 2023 مقارنة مع 34 مليون دولار في عام 2022، وتتركز الصادرات الأردنية إلى بلغاريا بالمنتجات الكيميائية غير العضوية والمتنوعة، والخضروات والفواكه، مقابل المستوردات من الحبوب، والمعدات الكهربائية والخشب.

رجال الأعمال

تبحث مع السفارة الإسبانية تعزيز التعاون الاقتصادي

2025/2/10

ومن الجدير ذكره، بلغ حجم التبادل التجاري بين الأردن واسبانيا مايقارب 460 مليون دولار في عام 2023، مقارنة مع 465 مليون دولار في عام 2022، وتركزت الصادرات الأردنية بالأسمدة، والمنتجات الكيميائية الغير عضوية، والزيوت المعدنية.

بحث أعضاء مجلس إدارة جمعية رجال الأعمال الأردنيين مع الملحق الاقتصادي والتجاري في سفارة اسبانيا لدى المملكة السيد فيكتور سوانزيس آفاق التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري بين الأردن واسبانيا.

وفي بيان صادر عن الجمعية، اليوم الاثنين، أكد ميشيل نزال عضو مجلس إدارة جمعية رجال الأعمال الأردنيين على أهمية تعزيز العلاقات الاقتصادية بين الأردن واسبانيا من خلال تفعيل مجلس الأعمال الأردني الاسباني والذي تأسس في عام 1994، والذي يعزز التعاون التجاري والاستثماري بين البلدين، ويعزز مواصلة التنسيق والتشاور بين القطاع الخاص ورجال الأعمال في الأردن وإسبانيا لرفد المشاريع الاستثمارية الإسبانية المحدودة في الاردن في العديد من القطاعات الاقتصادية الواعدة، وعرض الفرص والمزايا الاستثمارية في المملكة للمستثمرين الاسبانيين خاصة في المشاريع الاستثمارية الكبرى.

وأشار نزال إلى أهمية العمل على زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين وزيادة الصادرات الأردنية إلى السوق الاسباني حيث تتمتع المنتجات والصناعات الأردنية بقبول كبير، وأضاف إلى ضرورة تعزيز الفرص التصديرية الغير مستغلة بين البلدين خاصة في قطاع المنتجات الصيدلانية والملابس و الموارد المعدنية (البوتاس والفوسفات والنحاس)، كما دعا إلى زيادة أعداد السياح الإسبانيين إلى المملكة والترويج للسياحة الدولية بين البلدين، والتسويق للسياحة الأثرية والدينية والعلاجية في المملكة.

بدوره، رحب سوانزيس بتفعيل مجلس الأعمال الأردني الاسباني والذي كان له دور كبير في رفد العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية بين البلدين، وأشار إلى أهمية العمل على زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين خاصة أن الأردن يتتمتع باتفاقيات تجارية حرة عديدة تسهل الحركة التجارية بين الأردن واسبانيا، كما أكد على أهمية رفد المشاريع الاستثمارية بين البلدين والتعريف بالفرص الاستثمارية والمشاريع التنموية من خلال تكثيف اللقاءات بين مجتمعي الأعمال الأردني والاسباني.

جمعية رجال الأعمال

تؤكد دعمها الكامل للملك بمواجهة مخططات تهجير الفلسطينيين

2025/2/12

أعربت جمعية رجال الأعمال الأردنيين عن دعمها الكامل لجلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين، حفظه الله، في قراره الرافض لتهجير أهل قطاع غزة والفلسطينيين، ومواجهة المخططات القسرية التي تستهدف الشعب الفلسطيني. وأكدت الجمعية وقوفها التام خلف جلالته في هذه القضية المصيرية .

وفي بيان صادر اليوم الأربعاء ، أكد حمدي الطباع، رئيس الجمعية، أن تهجير الفلسطينيين قسرا يعد جريمة وانتهاكا صارخا للقانون الدولي وحقوق الإنسان، مشددا على حق الشعب الفلسطيني في العيش بحرية وسلام على أرضه.

وأضاف الطباع أن مجتمع الأعمال الأردني يقف صفا واحدا خلف جلالة الملك في مواجهة هذه المخططات، ويؤيد مواقفه الثابتة ضد أي محاولات لانتزاع حقوق الفلسطينيين أو فرض قرارات ظالمة عليهم.

و أشار الطباع إلى أن الأردن قد أظهر صموداً وفاعلية في دعم القضية الفلسطينية في جميع الظروف الإقليمية والسياسية الصعبة، مؤكدا أن الشعب الأردني قدم تضحيات كبيرة في سبيل ضمان حقوق الشعب الفلسطيني.

ودعا الطباع إلى تكثيف الجهود لرفض المخططات القسرية ضد الفلسطينيين، والعمل على تعزيز الدعم للقضية الفلسطينية حتى ينال الشعب الفلسطيني حقه في إقامة دولة مستقلة وآمنة.

وتقدر الجمعية عالياً جهود جلالته وولي عهده الأمين ومواقفهم الثابتة من القضية الفلسطينية والمعلنة في مُختلفِ المحافل محلياً وإقليمياً ودولياً، وسعي جلالته الرامية لحصول الشعب الفلسطيني على كامل حقوقه الشرعية والدينية والتاريخية غير منقوصة وإقامة دولته المستقلة على ثرى فلسطين، وبما يحقق أمن واستقرار الأردن ويعزز من مصلحة الوطن والمواطنين

الخرابشة يدعو القطاع الخاص للمشاركة بتنفيذ مشروعات الطاقة والتعدين

دعا وزير الطاقة والثروة المعدنية المهندس صالح الخرابشة، القطاع الخاص للمشاركة في تنفيذ وتطوير وبناء مشروعات قطاع الطاقة والتعدين، وبما يسهم في تنفيذ رؤية التحديث الاقتصادي وتحقيق النمو المستهدف للاقتصاد الوطني.

وقال الخرابشة، خلال لقاء نظمته جمعية رجال الأعمال الأردنيين اليوم الخميس، إن لدينا فرصا استثمارية كبيرة للقطاع الخاص في قطاع الطاقة والتعدين، وتحتاج إلى تمويل وشراكات، مؤكدا ضرورة تقدم الشركات الأردنية لتنفيذها من خلال ائتلافات.

واضاف: لدينا عطاءات كبرى متاحة للشركات الأردنية للتقدم اليها، ومستعدون لتوفير كل التسهيلات أمامها"، مؤكدا أن المساهمة المحلية بالاستثمارات تنعكس على الاقتصاد الوطني بشكل أكبر، ومن خلال العمل بتشاركية نستطيع معا تحويل تحدي الطاقة إلى فرصة ليكون احد الروافع الاقتصادية المهمة بالأردن".

وأشار الى أننا نطمح لتلبية احتياجات المملكة من الغاز الطبيعي بحلول 2033، وسنشهد مشاريع عديدة في الهيدروجين الأخضر، مبينا أن الأردن ومن خلال استراتيجية الطاقة الجديدة، يسعى الى رفع نسبة مساهمة الطاقة المتجددة في توليد الكهرباء الى 50 بالمئة بحلول 2030 وزيادة مساهمتها في خليط الطاقة الكلي.

وشدد الخرابشة، على أن الحكومة تعمل بجدية لخفض تكاليف الانتاج في قطاع الكهرباء وزيادة الإيرادات للشركات وخفض المديونية، وتحقيق العدالة المالية بين جميع الأطراف المعنية بالقطاع.

واشار إلى مشروع تخزين الكهرباء باستخدام الطاقة الكهرومائية في سد الموجب بكلفة 800 مليون دولار، وبقدرة تصل إلى 450 ميغاوات، مبيناً أن المشروع يمثل جزءا من جهود المملكة لتحسين البنية التحتية للطاقة وتعزيز قدرتها على تلبية الاحتياجات المتزايدة وتقليل اعتمادها على الطاقة المستوردة.

وأكد ان استراتيجية الوزارة وأولويات رؤية التحديث الاقتصادي تهدف إلى الحفاظ على أمن تزويد الطاقة وتنويع مصادرها بالمملكة وبما ينعكس إيجابا على زيادة مساهمة الطاقة المتجددة والمصادر المحلية في توليد الطاقة الكهربائية، بالاعتماد على الغاز الطبيعي.

وقال، إن قطاع الطاقة في المملكة يحقق إنجازات كبيرة ويشهد تطورا مستمرا، لكنه ما يزال يواجه تحديات يجري العمل على التعامل معها بشكل مستمر، مبينا أن ارتفاع كلف الطاقة يعتبر من أكبر التحديات للقطاعات الاقتصادية.

وأكد دور رؤية التحديث الاقتصادي في تعزيز قطاع التعدين ضمن محور الصناعات عالية القيمة، وبما يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، وتوليد فرص العمل، مشيرا إلى قيام الوزارة بتوقيع عدة مذكرات تفاهم لإعداد دراسات الجدوى لعدة أنواع من المعادن، والتركيز على ثروات معدنية جديدة عدا عن خامي الفوسفات والبوتاس.

ولفت الى جهود الوزارة في تحقيق المستهدفات التي تضمنتها رؤية التحديث الاقتصادي في قطاع التعدين الذي يعتبر من الصناعات عالية القيمة، وبما يتوافق مع اهدافها الطموحة للوصول الى نسبة النمو في الناتج المحلي وتوفير فرص عمل خلال السنوات المقبلة.

وأكد أن الوزارة تعمل على مشروع إيصال الغاز لمختلف التجمعات الصناعية بعموم البلاد، وهناك شبكة غاز طبيعي ما سيساعد القطاع الصناعي على خفض تكاليف الانتاج ورفع تنافسيته بالاسواق التصديرية، مشيرا الى ان القطاع الصناعي يعد رافعة أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية وتحقيق معدلات النمو التي أشارت إليها رؤية التحديث الاقتصادي، كما يعتبر محركا هاما للاقتصاد الوطني وله دور أساسي في معالجة وتخفيف أعباء البطالة.

وبين الخرابشة أن المملكة مقسمة إلى 12 منطقة للاستكشاف والتنقيب عن النفط، والعمل جار حاليا في 7 مناطق منها، إضافة الى إجراء مسوحات جيوفيزيائية للبحث عن الخامات، مشددا على أنه لن يتم تصدير الخامات الاستراتيجية بهدف زيادة القيمة المضافة لها واستخدامها في الصناعات التحويلة.

من جهته، قال رئيس الجمعية حمدي الطباع، إن قطاع الطاقة والتعدين من أبرز القطاعات المساهمة في النمو الاقتصادي، نظرا لمساهمته المباشرة في خدمة كافة القطاعات الاقتصادية وخدمة المواطنين وتلبية احتياجاتهم.

وبين ان القطاع يواجه صعوبات عديدة منها التحديات الجيوسياسية في المنطقة خاصة وأن اعتماد المملكة بشكل كامل على استيراد في تغطية احتياجاتها من المصادر اولية للطاقة كالنفط والغاز، اضافة الى ارتفاع الفاقد الكهربائي في شبكات توزيع الكهرباء وارتفاع كلفة إنتاج برميل الزيت من الصخر الزيتي وارتباطه بأسعار النفط العالمية.

وأكد أهمية مواجهة هذه التحديات وتعزيز الاعتماد على الذات في إنتاج النفط والغاز الطبيعي والطاقة المتجددة، والتي تتحقق برفع عدد الاتفاقيات ومذكرات التفاهم المحلية والعربية والأجنبية للتنقيب عن النفط والغاز والثروات المعدنية خاصة أن الأردن يتمتع بثروات معدنية عديدة منها الفوسفات والبوتاس والنحاس.

واشار إلى مذكرة التفاهم التي وقعت بين وزارة الطاقة مع الشركة الوطنية العربية للتعدين للتنقيب عن خامات النحاس في منطقة غور فيفا جنوب البحر الميت، التي تأسست بجهود شركاء ورجال أعمال أردنيين.

وبين أن المذكرة تأتي في إطار تعزيز قطاع التعدين الأردني، وفقا للرؤية الملكية في التحديث الاقتصادي التي تهدف إلى استغلال الثروات الطبيعية ورفد الاقتصاد الوطني، وزيادة القيمة المضافة من الموارد المعدنية.

واكد أهمية تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تطوير مشاريع التنقيب عن البترول والنفط والغاز الطبيعي، وتنفيذ مشاريع تعتمد على الطاقة النظيفة والخضراء، وتطوير مشاريع الربط الكهربائي مع دول المنطقة، وتطوير شبكات فلس الريف لاستدامة الطاقة في المناطق النائية بالمملكة عبر استغلال المصادر المحلية مثل الطاقة الشمسية لرفع قدرات محطات التحويل لتقليل ضعف التيار وتقليص الفاقد الكهربائي.

وشدد الطباع، على أهمية زيادة الاستثمارات في مشاريع الطاقة المتجددة وساتحداث فرص عمل جديدة للشباب لتحقيق أهداف رؤية التحديث الاقتصادي والسير في خطة الإصلاح الاقتصادي في قطاعي الطاقة والتعدين

رجال الأعمال

تبحث آفاق التعاون الاقتصادي مع أذربيجان

بحث رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين حمدي الطباع، والسفير الاذربيجاني لدى المملكة ايلدار سليموف اليوم الثلاثاء، آفاق التعاون الاقتصادي والاستثماري والتجاري بين البلدين الصديقين، ودور القطاع الخاص في تعزيزها.

وأشار الطباع الى أأهمية تكثيف اللقاءات بين رجال الاعمال والقطاع الخاص في البلدين، مشيرا إلى عقد الدورة الأولى لمؤتمر رجال الأعمال والمستثمرين العرب مع دول آسيا الوسطى وأذربيجان في أبوظبي الأسبوع المقبل، ما يعزز سبل دعم وتنمية العلاقات الاقتصادية والاستثمارية والتجارية بين الدول العربية خاصة الأردن مع أذربيجان ودول آسيا الوسطى.

وبين أن المؤتمر الذي تنظمه جامعة الدول العربية واتحاد رجال الأعمال العرب واتحاد الغرف العربية بالتعاون مع وزارة الاقتصاد الإماراتية سيبرز أهم المجالات الاقتصادية والاستثمارية المشتركة واستكشاف فرص التعاون المستقبلية، كما أشار إلى أهمية زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين وبما برقى إلى مستوى العلاقات الصديقة بين البلدين، وتعزيز التعاون الاستثماري بين البلدين في العديد من القطاعات الاقتصادية خاصة الطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاقتصاد الأخضر.

بدوره، رحب سليموف بمشاركة الجمعية في عقد الدورة الأولى لمؤتمر رجال الأعمال والمستثمرين العرب مع دول آسيا الوسطى وأذربيجان، مبينا أن الجمعية لها دور قوي في استقطاب الاستثمارات الأجنبية، وتعزيز العلاقات الاقتصادية مع العديد من الدول العربية والإقليمية والعالمية،

وأكد أهمية عرض الفرص الاستثمارية الواعدة في البلدين لرجال الأعمال في كلا الجانبين من خلال تكثيف اللقاءات بين القطاع الخاص في الأردن وأذربيجان وتبادل الخبرات في تطوير المشاريع الاستثمارية، مشددا على أهمية زيادة حجم التبادل التجاري وتعزيز الفرص التصديرية غير المستغلة بين البلدين.

وبلغ حجم التبادل التجاري بين الأردن وأذربيجان عام 2023 ما يقارب 4 ملايين دولار، وتركزت صادرات المملكة إلى أذربيجان على المنتجات الصيدلانية، والمواد المعدنية، ومحضرات الطعام الحيوانية.

وحضر اللقاء عضو مجلس إدارة الجمعية المهندس عبد الرحمن أبو طير ومديرها العام طارق حجازي، والسكرتير الأول في السفارة الأذرية علي قديرف.

جمعية رجال الأعمال

تبحث التعاون الاقتصادي مع لاتفيا

بحث رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين حمدي الطباع، سبل التعاون الاقتصادي مع سفير دولة لاتفيا بالقاهرة، أندريس رازانس، وفرص تعزيز الشراكة الاستثمارية والتجارية بين البلدين.

وأشار الطباع في بيان إلى أهمية تعزيز التعاون الاقتصادي بين الأردن ولاتفيا من خلال تكثيف اللقاءات بين رجال الأعمال والقطاع الخاص في كلا البلدين، وأهمية زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين بما يرقى إلى مستوى العلاقات الصديقة بين البلدين، وتعزيز التعاون الاستثماري بين البلدين في العديد من القطاعات الاقتصادية أهمها قطاع الطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاقتصاد الأخضر، مؤكدا ضرورة تأسيس مجلس أعمال أردني - لاتيفي.

بدوره، أكد رازانس، أهمية تعزيز العلاقات الأردنية اللاتفية على الصعيد الاقتصادي والاستثماري والتجاري، وأهمية عرض الفرص الاستثمارية الواعدة في البلدين لرجال الأعمال في كلا الجانبين من خلال تكثيف اللقاءات المشتركة وتبادل الخبرات في تطوير المشاريع الاستثمارية.

"مالية الأعيان"

تلتقي جمعية رجال الأعمال الأردنيين

التقت اللجنة المالية والاقتصادية في مجلس الأعيان برئاسة الدكتور رجائي المعشر اليوم الاثنين، مع رئيس جمعية رجال الأعمال الاردنيين حمدي الطباع، وأعضاء الجمعية.وقال المعشر ان اللقاء مع الجمعية يأتي لدورها المحوري وريادتها في مجال الاستثمار وتعزيز الاقتصاد الوطني، ولبحث أثر الظروف الراهنة على الاقتصاد الوطني، ومدى تأثير التحديات على القطاعات الاقتصادية.

بدوره تحدث الطباع، بحضور مدير عام الجمعية طارق حجازي، عن اثر التطورات الاخيرة على الاقتصاد الوطني، الى جانب أبرز التحديات التي تواجه الاقتصاد في ظل الظروف الاقليمية، مؤكدا أهمية دعم الانتاج المحلي واستغلال الموارد الطبيعية، وتحسين كفاءة استخدام الموارد المالية إلى جانب تطوير المشاريع التنموية والاستثمارية ما يعزز الاعتماد على الذات.

واعتبر أن التحديات بمثابة فرصة لتعزيز الاستقلال المالي والاقتصادي من خلال تبني سياسات تنموية مستدامة، وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وإشراك القطاع الخاص بتنفيذ المشاريع الاستثمارية الكبرى وتطوير المشاريع التنموية والخدمية تحقق اهداف رؤية التحديث الاقتصادي.

وأكد أهمية انشاء صندوق سيادي للطوارئ ممول من عائدات الضرائب على السلع الكمالية وارباح الشركات الكبرى واستثمارها في مشاريع استراتيجية في الطاقة والبنية التحتية.وأشاد أعضاء اللجنة بدور الجمعية المحوري في تنسيق جهود القطاع الخاص وتعزيز الاقتصاد المحلي والاعتماد على الذات وتحفيز الاستثمار ودعم الاقتصاد الوطني، مؤكدين ضرورة التنسيق واستمرارية التواصل مع الجمعية للاستفادة من خبراتها الاقتصادية.

الدكتور ليث عبدالله القهيوي
مستشار استراتيجيات المستقبل
رئيس الجمعية الاردنية لريادة الاعمال

تعتبر ريادة الأعمال أحد المحاور الرئيسية في تعزيز الاقتصاد الأردني، حيث تساهم في خلق فرص العمل، وتحفيز الابتكار، وتعزيز تنافسية السوق المحلية في ظل التحديات الاقتصادية المتزايدة. وقد شهد الأردن خلال السنوات الأخيرة نموًا ملحوظًا في قطاع ريادة الأعمال ، وظهور العديد من الحاضنات والمسرعات الريادية، وزيادة الوعي المجتمعي بأهمية المشاريع الناشئة. إلا أن هذا القطاع لا يزال يواجه تحديات معقدة تحتاج إلى حلول استراتيجية لضمان استدامة نموه وتمكينه من تحقيق دوره التنموي المنشود.

تعد مشكلة التمويل من أبرز العقبات التي تواجه رواد الأعمال في الأردن، حيث يجد العديد من الشباب صعوبة في تأمين رأس المال اللازم لإطلاق مشاريعهم أو توسيعها. وعلى الرغم من وجود صناديق استثمارية وحاضنات أعمال وبرامج دعم ، إلا أن الشروط المفروضة من قبل الجهات التمويلية غالبًا ما تكون معقدة، وتتطلب ضمانات لا يستطيع معظم رواد الأعمال توفيرها. كما أن التمويل يتركز بشكل كبير في العاصمة عمان، مما يحدّ من قدرة رواد الأعمال في المحافظات الأخرى على الاستفادة من هذه الفرص. لذلك، هناك حاجة ماسة إلى إعادة هيكلة آليات التمويل لتكون أكثر شمولية وتتناسب مع طبيعة المشاريع الريادية التي غالبًا ما تكون ذات مخاطر عالية ولكنها تمتلك إمكانيات نمو كبيرة.

ان البيئة التشريعية والتنظيمية تشكل تحديًا آخر أمام قطاع ريادة الأعمال، حيث لا تزال بعض القوانين والإجراءات الحكومية تعيق انطلاق المشاريع الناشئة. فعلى الرغم من وجود جهود لتحسين بيئة الأعمال، إلا أن رواد الأعمال يواجهون صعوبات في تسجيل الشركات، والحصول على التراخيص، ودفع الضرائب، والتعامل مع متطلبات الجهات الرقابية. إن تسهيل الإجراءات الإدارية وإقرار قوانين تدعم المشاريع الصغيرة والناشئة يمكن أن يسهم بشكل كبير في تحفيز بيئة ريادة الأعمال في الأردن، ويمنح الشركات الناشئة فرصة للتركيز على الابتكار بدلاً من الانشغال بالعراقيل البيروقراطية.

البنية التحتية الرقمية تمثل أيضًا عاملًا أساسيًا في تعزيز أو عرقلة نمو ريادة الأعمال، خاصة في عصر الاقتصاد الرقمي. فعلى الرغم من التحسن الملحوظ في قطاع التكنولوجيا والاتصالات في الأردن، إلا أن هناك تفاوتًا في توفر الخدمات الرقمية بين المناطق المختلفة، مما يؤثر على قدرة المشاريع الريادية على التوسع والتنافس في السوق المحلي والعالمي. كما أن تكاليف الإنترنت والبنية التحتية التكنولوجية لا تزال مرتفعة نسبيًا مقارنة بدول أخرى، ما يشكل عائقًا أمام الشركات الناشئة التي تعتمد على التكنولوجيا في عملياتها. إن تحسين البنية التحتية الرقمية وجعلها أكثر شمولية سيكون عنصرًا حاسمًا في دعم رواد الأعمال وتعزيز قدرتهم على الابتكار.

ومن التحديات الأخرى التي تواجه ريادة الأعمال الأردنية، ضعف ثقافة الريادة لدى الشباب وعدم كفاية البرامج التعليمية التي تعزز التفكير الريادي في المدارس والجامعات. فغالبية الخريجين ما زالوا يفضلون البحث عن وظائف تقليدية بدلاً من المغامرة بإنشاء مشاريعهم الخاصة. ويرجع ذلك إلى عدة عوامل، منها نقص الوعي بأهمية ريادة الأعمال، والخوف من الفشل، وعدم وجود برامج تدريبية متخصصة تقدم المهارات الريادية اللازمة. لذلك، فإن دمج ريادة الأعمال في المناهج التعليمية، وتوفير فرص تدريب عملي للطلاب، وإنشاء منصات توجيهية لرواد الأعمال الناشئين، يمكن أن يسهم في تغيير هذه الثقافة وتشجيع المزيد من الشباب على دخول عالم ريادة الأعمال.

رغم التحديات، فإن المستقبل يحمل فرصًا واعدة لريادة الأعمال في الأردن، خاصة مع التوسع في مجالات مثل التكنولوجيا المالية، والذكاء الاصطناعي، والتجارة الإلكترونية، والطاقة المتجددة. فالاقتصاد الرقمي يتيح لرواد الأعمال فرصًا غير مسبوقة للوصول إلى الأسواق العالمية دون الحاجة إلى استثمارات ضخمة، كما أن الحكومة الأردنية بدأت في تبني سياسات داعمة للتحول الرقمي وريادة الأعمال التقنية.

إضافة إلى ذلك، فإن الشراكات بين القطاعين العام والخاص يمكن أن تلعب دورًا محوريًا في دعم منظومة ريادة الأعمال، من خلال توفير الدعم المالي، والتمكين التقني، وربط المشاريع الناشئة بالشركات الكبرى.

ان استشراف المستقبل في قطاع ريادة الأعمال الأردني يتطلب تبني استراتيجيات متكاملة، تشمل تحسين البيئة الاستثمارية، وتطوير التشريعات، وتعزيز الابتكار، ودعم رواد الأعمال من خلال حاضنات ومسرعات متطورة، كما أن التركيز على بناء قدرات الشباب، وتحفيز ثقافة المبادرة، وتوسيع نطاق حاضنات الأعمال لتشمل جميع المحافظات، يمكن أن يسهم في تحويل الأردن إلى مركز إقليمي لريادة الأعمال والابتكار.

إن نجاح ريادة الأعمال في الأردن لن يتحقق إلا من خلال نهج متكامل يجمع بين دعم الحكومة، ومرونة القوانين، وتحسين البنية التحتية، وتوفير بيئة محفزة للابتكار. ومع استمرار الجهود المبذولة لتعزيز هذا القطاع، فإن الأردن يمتلك فرصة ذهبية ليصبح نموذجًا في دعم ريادة الأعمال في المنطقة، مما يعزز مكانته الاقتصادية، ويفتح آفاقًا جديدة للشباب، ويدفع عجلة التنمية نحو مستقبل أكثر إشراقًا واستدامة.

2025/3/26

رجال الأعمال توقع مذكرة تفاهم مع الجمعية الأردنية لريادة الأعمال

وقعت جمعية رجال الأعمال الأردنيين مذكرة تفاهم مع الجمعية الأردنية لريادة الأعمال تهدف الى تدعيم علاقات التعاون الجانبين وتعزيز التعاون المشترك وبما يخدم ويوسع آفاق العلاقات الاقتصادية بين مجتمع الأعمال الأردني، ووقعها عن جمعية رجال الأعمال الأردنيين المدير العام طارق حجازي، ورئيس الجمعية الأردنية لريادة الأعمال الدكتور ليث القهيوي.

وفي بيان صادر عن الجمعية، اليوم الأربعاء، أكد حجازي على أهمية توطيد العلاقات مع كافة الجمعيات ومؤسسات المجتمع المدني في القطاع الخاص الأردني، حيث تحرص الجمعية بشكل مستمر على التشبيك مع مختلف الفعاليات الاقتصادية بما يخدم المصلحة الاقتصادية الوطنية، خاصة في مجال ريادة الأعمال الناشئة بين الشباب الأردنيين، مؤكدا على أهمية الاهتمام بهذا القطاع لما يعزز من بيئة الاستثمار المحلية، ويحفز الابتكار والتنافسية بين الشباب.

وتسعى مذكرة التفاهم الى تعزيز التعاون بين الجانبين في اقامة الفعاليات والمؤتمرات والمنتديات التي تخدم تنمية وتطوير العلاقات الاقتصادية بين أعضاء الجانبين وتوثيق سُبل الاتصال والتعارف فيما بينهم وتقديم التسهيلات الممكنة في هذا المجال وتشجيع أعضاء كلا الجانبين على المشاركة فيها، بالإضافة الى التعاون في تشجيع وتسهيل تبادل الخبرات والمعلومات المتاحة لدى كلا لطرفين حول فرص تنمية وتطوير مختلف القطاعات الاقتصادية وإقامة شراكات استراتيجية تخدم بيئة الأعمال الأردنية.

دائرة ضريبة الدخل والمبيعات

نظام الفوترة الإلكتروني اهم محاور الإصلاح الضريبي

قال مدير عام دائرة ضريبة الدخل والمبيعات الدكتور حسام أبو علي، إن نظام الفوترة الوطني الإلكتروني الأردني يعتبر من أهم محاور الإصلاح الضريبي في الأردن وهو نظام إصلاحي تنظيمي لغايات نقل بيانات الفاتورة وتوثيقها إلكترونيا ولا يرتب أي تكاليف أو أعباء مادية إضافية على المكلفين الملزمين بالنظام كما لا يهدف الى فرض ضرائب او زيادتها. وأوضح خلال حلقة نقاشية نظمتها جمعية رجال الأعمال الأردنيين، مساء أمس الأربعاء، حول أثر تطبيق نظام الفوترة الوطني على الاقتصاد الوطني، أن نظام الفوترة يراعي مختلف جوانب الأمان وحماية المعلومات المطبقة في الأنظمة العالمية وتم تطبيقه بشكل تجريبي على عدد من المنشآت والشركات قبل إطلاقه رسميا وهو نظام سهل وبسيط على كل من يستخدمه وقادر على استيعاب جميع الأنظمة المحاسبية التي تستخدمها مختلف القطاعات.

وقال أبو علي خلال الجلسة التي أدارها عضو مجلس إدارة الجمعية العين ميشيل نزال، إنه بموجب احكام قانون ضريبة الدخل المعدل رقم (38) لسنة 2018 تم إصدار الإطار التشريعي لوجوب إصدار فاتورة لبيع السلع وتأدية الخدمات في المملكة.

ونصت أحكام الفقرة (و) من المادة (23) من قانون ضريبة الدخل حسبما عدلت في القانون المعدل رقم (38) لسنة 2018 على أن "يلتزم الشخص بإصدار فاتورة أصولية لقاء تقديم أي خدمة او بيع اي سلعة في المملكة ويتم تنظيم جميع الشؤون المتعلقة بأنظمة الفوترة وإصدارها والرقابة عليها والفئات المستثناة منها بمقتضى نظام يصدر لهذه الغاية".

وأضاف، استناداً لأحكام الفقرة (و) من المادة (23) من قانون ضريبة الدخل صدر نظام تنظيم شؤون الفوترة والرقابة عليها رقم (34) لسنة 2019 ، واستناداً لأحكام المادة (16) من نظام تنظيم شؤون الفوترة والرقابة عليها رقم (34) لسنة 2019 صدرت التعليمات التنفيذية لشؤون الفوترة والرقابة عليها رقم (1) لسنة 2019.، وبموجب احكام النظام تم اعتماد اصدار فاتورة بجميع أشكالها سواء فاتورة تقليدية او محوسبة او الكترونية.

وبين أبو علي، أنه تم تعديل احكام المادة (8) من النظام بحيث تم اعتماد بيانات برنامج الفوترة الوطني الالكتروني بدلاً من الاحتفاظ بالفاتورة ورقياً، مشيرا الى أنه بموجب احكام النظام المعدل لنظام شؤون الفوترة والرقابه عليها رقم (13) لسنة 2023 تم تعديل احكام المادة (4) من النظام الاصلي بحيث تم الغاء اعتماد اشكال الفاتورة التي كانت في النظام الاصلي وحصرها باعتماد الفاتورة الالكترونية الصادرة عن برنامج الفوترة الوطني الالكتروني أو الصادرة عن برنامج تم ربطه ببرنامج الفوترة الوطني الإلكتروني.

وأكد أنه بموجب احكام نظام تنظيم شؤون الفوترة والرقابة عليها والتعليمات الصادرة بموجبه يستثنى من تنظيم واصدار الفاتورة المحلات المرخصة التي يقل مبيعات اي منها السنوية عن 75 ألف دينار والبقالات (ميني ماركت) او والسوبر ماركت، مكتبات بيع الكتب والقرطاسية ومحلات بيع الخضار والفواكه والمخابز ومحلات بيع الادوات المنزلية و المطاعم الشعبية والاعمال المنزلية ومحلات بيع الالبان ومحلات بيع ادوات الخياطة وكذلك الحرف المرخصة في اي من محافظات المملكة حسب التشريعات المعمول بها التي تقل ايراداتها السنوية عن 30 الف دينار والمخابز التي تبيع الخبز فقط وتقل مبيعاتها السنوية عن 150 الف دينار.

وقال، إن الجهات المكلفة بوجوب الانضمام الى نظام الفوترة الوطني الإلكتروني هي جميع المنشأت والشركات والمؤسسات والافراد باستثناء من تم استثناؤهم من تطبيق نظام الفوترة بموجب النظام والتعليمات الصادرة بموجبه وفي جميع الحالات.

واوضح انه ضمن منهجية الدائرة في تطبيق التشريعات الضريبية وبالتعاون والتنسيق مع الجهات المكلفة بتطبيق هذه التشريعات، فقد اجتمعت الإدارة الضريبية مع جميع القطاعات الاقتصادية من غرف الصناعة وغرف التجارة والجمعيات المهنية من جمعية مدققي الحسابات وجمعية خبراء الضرائب وجمعية المنابين الضريبين وجميع مجالس ادارة النقابات المهنية بما فيها نقابة المحامين والاطباء وأطباء الأسنان والمهندسون والصيادلة وفي جميع الحوارات واللقاءات التي تمت تم التأكيد والاتفاق على عدم استثناء اعضاء هذه النقابات من تطبيق برنامج الفوترة الوطني الالكتروني مهما كان حجم نشاط الاعضاء.

وتابع، إن نظام الفوترة الوطني الإلكتروني قادر على إصدار 60 مليون فاتورة يومياً، مشيراً إلى مراعاته لمختلف جوانب الأمان وحماية المعلومات المطبقة في الأنظمة العالمية.

وأوضح أنه تم اجراء جميع الفحوصات الفنية والتقنية اللازمة ليلائم الاستخدام دون أي عوائق وتطبيقه بشكل تجريبي على عدد من المنشآت والشركات قبل إطلاقه رسميا.

ويشمل تطبيق المرحلة الثانية من نظام الفوترة الوطني الالكتروني، التزام الدوائر الحكومية بالشراء من ملتزمين بالفوترة وشراء الشركات والمنشأت والافراد من شركات ومنشات وافراد ملتزمين ببرنامج الفوترة الوطني الإلكتروني، ولا يكفي في هذه المرحلة أن تكون الشركة او المنشأة او الأفراد ملتزمين بالبيع السلع او تأدية الخدمة من خلال برنامج الفوترة الوطني الإلكتروني، وإنما بتطبيق هذه المرحلة يتوجب عليها ايضاً ان تكون مشترياتها من شركات او منشأت او افراد ملتزمين، ما يتطلب اصدار الإطار التشريعي اللازم لذلك بتعديل نظام المصاريف والمخصصات والاستهلاكات والاعفاءات بحيث لا تقبل النفقة الضريبية الا بفاتورة إلكترونية وعلى النحو "بموجب النظام المعدل لنظام المصاريف والمخصصات والاستهلاك والاعفاءات رقم(2) لسنة 2025 تم تعديل المادة (3) من النظام الاصلي باضافة الفقرة (ج) بالنص: التزام الشركات والمنشأت والافراد بالشراء من ملتزم بالفوترة".

من جهته، قال رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين حمدي الطباع، إن تطبيق نظام الفوترة على الاقتصاد الوطني يعد خطوة هامة نحو تحسين الشفافية وتعزيز الكفاءة والحد من الفساد في القطاع المالي بتتبع جميع المعاملات المالية بسهولة، ما يساهم في مراقبة الأنشطة التجارية وتقليل التلاعب والتهرب الضريبي ومتابعة الشركات المدفوعات الخاصة بها بشكل أسهل وأسرع، ما يساعد في تحسين التدفقات النقدية وتقليل التأخير في سداد الفواتير.

واضاف، إنه برغم الفوائد الاقتصادية الكبيرة الذي يقدمها نظام الفوترة للاقتصاد الوطني، إلا أن هناك العديد من التحديات التي يجب معالجتها خاصة أن النظام يتطلب بناء البنية التحتية الرقمية اللازمة ليتيح للمؤسسات والشركات خاصة الشركات الناشئة والمتوسطة للتعامل مع جميع الأنظمة والمعاملات الرقمية بكل سهولة، مؤكدا أهمية تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص بهذا الخصوص وتطوير الأمن السيبراني لحماية النظام من الاختراقات ووضع قوانين وتشريعات واضحة تنظم كيفية التعامل مع البيانات وتبادلها بين الجهات المختلفة وعقد دورات وورش تدريبية للمكلفين باستخدام النظام لتسريع التعاملات المالية والضريبية على الأفراد والقطاع الخاص.

واكد الطباع، أن رؤية التحديث الاقتصادي تهدف إلى تعزيز التحول الرقمي ورقمنة الخدمات والتعاملات الحكومية لتذليل التحديات الاقتصادية ومواجهتها من أجل تعزيز النمو الاقتصادي ورفد القطاعات الاقتصادية الواعدة وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين.

وأشار الى ضرورة إعادة النظر بالقوانين الضريبية المفروضة على البيئة الاستثمارية ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة لتحقيق نسب نمو عالية والعمل على تعديل احتساب الضريبة في قانون البيئة الاستثماري الجديد لجذب المستثمرين والمشاريع الاستثمارية تعود بالنفع على الوطن والمواطن.

رجال الأعمال تبحث تعزيز العلاقات الاقتصادية مع العراق

بحث رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين، حمدي الطباع، مع السفير العراقي لدى المملكة، عمر البرزنجي، آفاق التعاون الاقتصادي والاستثماري والتجاري بين الأردن والعراق، وسبل تعزيز التعاون بين رجال الأعمال في كلا البلدين لتطوير المشاريع الاستثمارية الواعدة.

وبحسب بيان للجمعية، أكد الطباع، اليوم الاثنين، حرص الجمعية على تعزيز العلاقات الاقتصادية الأردنية العراقية، وأهمية مواصلة التنسيق والتشاور بين البلدين، مشيرا إلى أن العلاقات الأردنية العراقية تاريخية على مختلف المستويات، وهي دليل على عمق العلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين.

ولفت إلى الحرص المستمر على توحيد الرؤى السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهو ما يؤكد أهمية الدور التشاركي بين الأردن والعراق، ما يعني أن نجاح جهود تعزيز وتطوير العلاقات يعتمد على التنسيق المشترك مع ممثلي القطاع الخاص من الجانبين، من خلال تفعيل مجالس الأعمال المشتركة بما يرفد العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية بين البلدين.

ودعا إلى تكثيف اللقاءات بين رجال الأعمال الأردنيين والعراقيين، وتبادل الخبرات، وعرض الفرص الاستثمارية الواعدة بما يعود بالنفع على مصلحة البلدين.

وأكد ضرورة زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين وزيادة الفرص التصديرية غير المستغلة، بما يرقى إلى مستوى العلاقات الأخوية، وزيادة حجم الاستثمارات العراقية في الأردن، حيث تشهد العديد من القطاعات الاقتصادية في المملكة نموا، خاصة في قطاع السياحة والعقار والخدمات والطاقة والتكنولوجيا.

بدوره، أكد البرزنجي، حرص السفارة على تسهيل حركة رجال الأعمال بين البلدين لتعزيز العلاقات الاستثمارية والتجارية، واستعدادها لتسهيل أي لقاءات بين رجال الأعمال سواء في عمان أو العراق، مرحبا بتفعيل مجالس الأعمال المشتركة بين البلدين بما يعزز حجم التجارة بينهما ويرفد حجم الاستثمارات والمشاريع الواعدة.

ومن أبرز الصادرات الأردنية إلى العراق؛ الآلات والمعدات الكهربائية والأسمدة والمنتجات الصيدلانية. وأبرز المستوردات هي الحديد والصلب والبلاستيك ومصنوعاته والفواكه والمكسرات الصالحة للأكل.

وبلغ حجم الاستثمارات العراقية في الأردن ما يقارب 32 مليار دولار في 2023، موزعة على القطاع العقاري والمالي والصناعي والسياحي.

تنظيم الأصول الرقمية في السوق الأردني

المحامي الدكتور حمزه العكاليك
محامي شركات ومستشار حوكمة وتنظيم التحول الرقمي

تشهد البيئة المالية العالمية تحولاً جذرياً مع تسارع وتيرة الابتكارات في مجال التكنولوجيا المالية، حيث أصبحت الأصول الرقمية أداة مالية محورية تؤثر في الأسواق على مستوى العالم. وفي هذا السياق، اتجهت الحكومات إلى تبني أطر تنظيمية شاملة تهدف إلى ضبط التعامل بهذه الأصول، وتحقيق الاستقرار المالي مع حماية المستثمرين. وفي الأردن، جاء قرار مجلس الوزراء بوضع إطار قانوني متكامل لحوكمة الأصول الرقمية، مما يعكس إدراك الدولة لضرورة مواكبة التغيرات التكنولوجية الحديثة وضمان سلامة النظام المالي.

وتُعرف الأصول الرقمية بأنها تلك الأصول التي يتم تمثيلها إلكترونياً باستخدام تقنيات التشفير والسجلات الموزعة مثل تقنية البلوكشين. وتشمل هذه الفئة عدة أنواع رئيسية؛ أبرزها العملات المشفرة مثل البيتكوين والإيثيريوم، التي تُعد من أبرز الوسائل للتبادل الرقمي وتخزين القيمة بعيداً عن الهيمنة المركزية. كما ظهرت العملات الرقمية للبنوك المركزية (CBDCs) التي تصدرها الجهات الرسمية، مما يوفر بديلاً رقمياً للعملات الورقية، إلا أن هذا النوع لا يشكل محور التنظيم في الإطار الأردني الحالي.

إضافة إلى ذلك، تعتبر الرموز غير القابلة للاستبدال (NFTs) من الأصول الرقمية التي تُمثل ملكية فريدة لمحتوى رقمي سواء كان عملاً فنياً أو عقاراً افتراضياً، إلى جانب الأصول المرمّزة (Tokenized Assets) التي تُتيح تداول حصص من أصول حقيقية مثل الأسهم والعقارات عبر منصات رقمية متخصصة. وتبرز أهمية تنظيم هذه الأصول في أنها تساعد على حماية المستثمرين من عمليات الاحتيال والتلاعب في الأسواق، كما تعمل على الحد من الجرائم المالية مثل غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال فرض آليات التحقق من الهوية (KYC) ونظم الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة.

من ناحية أخرى، يسهم التنظيم القانوني للأصول الرقمية في ضمان استقرار النظام المالي المحلي، حيث يحد من المضاربات العشوائية التي قد تؤثر سلباً على السيولة والثقة في النظام البنكي. كما يوفر هذا الإطار بيئة تشريعية واضحة تُشجع على الابتكار وتدعم الشركات الناشئة في قطاع التكنولوجيا المالية. وقد اعتمدت العديد من الدول نماذج تنظيمية ناجحة؛ ففي الولايات المتحدة، تُقسَّم الرقابة على الأصول الرقمية بين هيئة الأوراق المالية والبورصات (SEC) وهيئة تداول السلع الآجلة (CFTC)، بينما يعمل الاتحاد الأوروبي وفقاً للائحة MiCA التي تُحدد معايير موحدة لجميع الدول الأعضاء.

وتعد الإمارات وسنغافورة من الدول الرائدة في تبني أطر تنظيمية متطورة تستهدف تعزيز الشفافية المالية وضمان حماية المستثمرين. فقد أنشأت الإمارات "سلطة تنظيم الأصول الافتراضية" (VARA) في دبي، بينما تعتمد سنغافورة نظام ترخيص صارم عبر سلطة النقد MAS. ، مما أسهم في جذب شركات التكنولوجيا المالية العالمية.

على الصعيد المحلي، يتعين على الأردن أن يوازن بين تحقيق الابتكار المالي والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي. إذ أن التوسع في تداول الأصول الرقمية قد يؤثر على السياسة النقدية، خاصةً إذا أدت إلى تحويل جزء كبير من المدخرات من النظام البنكي التقليدي إلى محافظ رقمية غير خاضعة للرقابة. كما يُثير انتشار الأصول الرقمية مخاطر "الدولرة الرقمية"، حيث يمكن أن يستبدل المستثمرون العملة الوطنية بعملات رقمية عالمية مثل البيتكوين أو العملات المستقرة المرتبطة بالدولار الأمريكي.

لذلك، فإن التنظيم الفعّال للأصول الرقمية يتطلب تبني استراتيجيات دقيقة تشمل إصدار عملة رقمية وطنية (CBDC) تحت إشراف البنك المركزي، إلى جانب وضع قيود صارمة على تحويل العملات الرقمية إلى الدينار الأردني. كما ينبغي تنظيم منصات التداول الرقمية من خلال إصدار تراخيص محددة وفرض متطلبات امتثال مالي وأمني مشددة، وذلك لضمان عدم تحويل النظام المالي إلى بيئة محفوفة بالمخاطر.

ومن الخطوات الأساسية أيضاً عدم اغفال النظام التنظيمي أهمية حملات التوعية للمستثمرين لتعريفهم بمخاطر المضاربة في الأصول الرقمية وكيفية التعامل معها بأمان، بالإضافة إلى ضرورة التعاون الدولي لتبادل الخبرات وتعزيز الرقابة على تدفقات رأس المال.

في الختام، يمثل تنظيم الأصول الرقمية في الأردن فرصة استراتيجية لتعزيز الابتكار المالي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وبشرط تبني نهج متوازن يجمع بين الحزم في تطبيق اللوائح والتنظيمات وبين تشجيع التطور التكنولوجي. ويعد هذا الإطار القانوني خطوة حاسمة نحو تأمين مستقبل مالي مستقر يواكب التغيرات العالمية دون الإخلال بالأسس النقدية والاقتصادية للدولة.

تطلّع لعقد منتدى اقتصادي أردني تركي مع تحسّن العلاقات مع سوريا

2025/3/19

استقبل سعادة السفير التركي لدى المملكة السيد يعقوب جايماز أوغلو رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين حمدي الطباع لبحث خطة عمل مجلس الأعمال الأردني التركي لعام 2025، وتعزيز آفاق التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري بين البلدين، وذلك بحضور المهندس يسري طهبوب، صلاح البيطار والمدير العام طارق حجازي.

وفي بيان صادر عن الجمعية، اليوم الأربعاء، أكد الطباع على أهمية تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية بين البلدين من خلال تفعيل مجلس الأعمال الأردني التركي والذي تأسس منذ عام 1994، داعيا إلى عقد منتدى اقتصادي أردني تركي لعرض الفرص الاستثمارية الواعدة في العديد من القطاعات الاقتصادية بين البلدين، ولتعزيز التعاون بين رجال الأعمال وتكثيف اللقاءات وتعزيزالتنسيق المشترك مع ممثلي القطاع الخاص من الجانبين، كما أشار إلى زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين وذلك عن طريق سوريا لتسهيل عملية التبادل التجاري مشيرا إلى عودة العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الأردن وسوريا والتي تشهد تطورا كبيرا.

من جانبه رحب السفير التركي بعقد منتدى اقتصادي أردني تركي وبعقد لجنة اقتصادية لتعزيز آفاق التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري بين البلدين مشيرا أن الظروف الجيوسياسية في الإقليم أثرت على الاقتصادات المحيطة خلال الفترة الماضية، كما أكد على ضرورة رسم مستقبل استثماري أفضل في المنطقة حيث بدأت تشهد انفراجه اقتصادية، كما أشار إلى تكثيف اللقاءات بين رجال الأعمال وعرض الفرص الاستثمارية الواعدة في الأردن، والعمل على زيادة حجم التبادلات التجارية بين البلدين وزيادة الصادرات الأردنية إلى السوق التركي لزيادة حجم الفرص التصديرية الغير المستغلة.

ومن الجدير ذكره بلغ حجم التبادل التجاري بين الأردن وتركيا مايقارب 907.4 مليون دولار في عام 2023 مقارنة مع 718.6 مليون دولار في عام 2022، ومن أبرز الصادرات الأردنية الذهب الخام، الأسمدة المعدنية أو الكيميائية، فيما أبرز المستوردات الأردنية الأسماك واللحوم الحيوانية، الأجبان والألبان، الزيوت.

رجال الأعمال تبحث خطة عمل تفعيل مجلس الأعمال الأردني الهنغاري المشترك

استقبل رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين حمدي الطباع السفير الهنغاري لدى المملكة السيد اتيلا كالي لتعزيز التعاون الاقتصادي والاستثماري والتجاري بين الأردن وهنغاريا من خلال تفعيل مجلس الأعمال الأردني الهنغاري المشترك، بحضور نائب السفير اتيلا سفيتاك- بالا، وعضو مجلس الإدارة صلاح البيطار والمدير العام طارق حجازي وفي بيان صادر عن الجمعية، أكد الطباع على أهمية تعزيز العلاقات الأردنية الهنغارية من خلال تفعيل مجلس الأعمال الأردني الهنغاري المشترك، وتكثيف اللقاءات بين رجال الأعمال في كلا البلدين وعرض الفرص الاستثمارية الواعدة لتعزيز الشراكات الأردنية الهنغارية في العديد من القطاعات الاقتصادية، مبينا أن العديد من القطاعات الاقتصادية في المملكة تشهد تحسنا ملحوظا خاصة في قطاع السياحة والعقار والصناعات الغذائية والطاقة وتكنولوجيا المعلومات، كما أكد على ضرورة زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين، وزيادة حجم الصادرات الأردنية إلى السوق الهنغاري.

من جانبه، أكد السفير الهنغاري أن العلاقات الأردنية الهنغارية تشهد تطوراً مستمر مؤكدا أنها بحاجة إلى تنوع حيث أن الأردن تعد متطورة في العديد من المجالات الاقتصادية خاصة في القطاع المالي وتكنولوجيا المعلومات والخدمات، كما يتطلع إلى عقد لجنة اقتصادية أردنية هنغارية خلال هذا العام لتفعيل مجلس الأعمال الأردني الهنغاري، ولتعزيز الشراكات الاستثمارية بين البلدين خاصة في قطاع الصناعات الغذائية، والسياحة، وزيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين وتعزيز الفرص التصديرية الغير المستغلة من الأسمدة والمنتجات الصيدلانية والمواد الكيميائية.

كما أكد السفير أن السفارة الهنغارية على أتم الاستعداد لتسهيل أي إجراءات لرجال الأعمال في كلا البلدين، ودعم التعاون بين مؤسسات القطاع الخاص، أيضا تسهيل الإجراءات لزيادة أعداد السياح الهنغاريين إلى المملكة.

ومن الجدير ذكره بلغ حجم التبادل التجاري بين الأردن وهنغاريا ما يقارب 49 مليون دولار في عام 2023، مقارنة مع 36 مليون دولار في عام 2022، ومن أبرز الصادرات الأردنية الخضروات، المعدات الكهربائية والآلات، مستحضرات غذائية متنوعة.

الطباع: الشراكات العربية قاطرة نمو الاستثمارات البينية في المنطقة العربية

بحث رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين حمدي الطباع مع السفيرة التونسية المعتمدة لدى المملكة مفيدة الزريبي سبل تعزيز الشراكات العربية في رفد الاستثمارات العربية البينية، وسبل تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري بين الأردن وتونس من خلال تفعيل مجلس الأعمال الأردني التونسي المشترك والذي تأسس في عام 2016.

وفي بيان صادر عن الجمعية، اليوم الأحد، أكد الطباع على أهمية تعزيز العلاقات الأردنية التونسية على الصعيد الاقتصادي والتجاري والاستثماري من خلال تفعيل مجلس الأعمال الأردني التونسي المشترك، مؤكدا على ضرورة تكثيف اللقاءات بين رجال الأعمال والقطاع الخاص في كلا البلدين لعرض الفرص الاستثمارية الواعدة والاستفادة منها خاصة في المشاريع التنموية والخدمية والسياحية في المملكة، كما أشار إلى أهمية إصدار تأشيرة عربية موحدة للمستثمرين العرب تتضمن قوانين الاستثمار الموحدة لتعزيز الاستثمارات العربية البينية في العديد من القطاعات الاقتصادية وبما يحقق المصلحة الاقتصادية العربية، وأهمية العمل على إنشاء ناقل عربي مشترك تساهم به كافة الدول العربية لتعزيز المشاريع الاستثمارية الواعدة بين الدول العربية، وتعزيز المشاريع الاستراتيجية القابلة للتطبيق.

كما دعا الطباع إلى تعزيز حجم التبادل التجاري بين البلدين والذي لابد من العمل على زيادة الصادرات الأردنية إلى السوق التونسي حيث تتمتع المنتجات والصناعات الأردنية بقبول كبير، وأضاف إلى ضرورة تعزيز الفرص التصديرية الغير مستغلة بين البلدين خاصة في قطاع الملابس والأسمدة والمواد الكيميائية، بالإضافة إلى زيادة أعداد السياح التونسيين إلى المملكة والترويج للسياحة الدولية بين البلدين، والتسويق للسياحة الأثرية والدينية والعلاجية في المملكة.

من جانبه، أكدت الزريبي على أهمية تفعيل مجلس الأعمال المشترك قريبا، مؤكدة أن الجمعية هي الجهات الأولى في تحقيق التطلعات الاقتصادية الواعدة بين البلدين، وأكدت على أهمية العمل على زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين، والاستفادة من مزايا البيئة الاستثمارية في المملكة، إلا أن الاضطرابات الجيوسياسية في المنطقة أثرت على حجم التدفقات الاستثمارية والتجارية، كما أكدت أن السفارة على أتم الاستعداد بتسهيل الإجراءات الاستثمارية بين الأردن وتونس، وتسهيل اللقاءات والوفود التجارية بين رجال الأعمال في كلا البلدين، بالإضافة إلى العمل على زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين وزيادة حجم الصادرات الأردنية إلى تونس منوهة أن حجم التبادل التجاري بين البلدين شهد ارتفاعا خلال السنوات الأخيرة، كما أكدت على أهمية زيادة أعداد السياح بين البلدين والإطلاع على المواقع السياحية والأثرية التي تتمتع بها البلدين.

ومن الجدير ذكره، بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين مايقارب 38.3 مليون دولار في عام 2023، مقارنة ب 36.4 مليون دولار في عام 2022، ومن أبرز الصادرات الأردنية الألمنيوم، والمنتجات الصيدلانية، والاسمدة، والمواد الكيميائية العضوية.

كما حضر الاجتماع عضو مجلس الإدارة المهندس يسري طهبوب، والمدير العام طارق حجازي، ومن السفارة التونسية محمد علي بن حبيب نائب رئيسة البعثة، وهشام ناجي الملحق التجاري التونسي.

مجلس الأعمال الأردني التركي في منتصف هذا العام في عمان

بحث رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين حمدي الطباع مع الملحق التجاري التركي في السفارة التركية في المملكة محمد أورال، ونائب رئيس مجلس الأعمال الأردني التركي توركير كاراهاسان، خطة تفعيل مجلس الأعمال الأردني التركي المشترك في منتصف هذا العام في مدينة عمان لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري بين البلدين، بحضور رئيس مجلس الأعمال الأردني التركي وعضو مجلس الإدارة المهندس يسري طهبوب، والمدير العام طارق حجازي.

وفي بيان صادر عن الجمعية، أكد الطباع أن مجلس الأعمال الأردني التركي المشترك يعزز العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية بين البلدين، لافتاً إلى أن مجلس الأعمال الأردني التركي المشترك يعتبر من أكثر المجالس الفاعلة والنشطة، والتي تحرص الجمعية من خلالها على بناء جسر للتواصل بين مجتمعي الأعمال من كلا الجانبين حيث يساهم في تعزيز اللقاءات بين رجال الأعمال في كلا البلدين وإطلاعهم على الفرص الاستثمارية الواعدة في العديد من القطاعات الاقتصادية، كما يعزز دور القطاع الخاص في كلا البلدين وزيادة التشاركية الاقتصادية، كما أكد على أهمية تعزيز حجم التبادل التجاري والاستثماري بين البلدين بما يحقق المنفعة الاقتصادية وبما يرقى إلى مستوى العلاقات الأخوية.

من جانبه، رحب أورال بتفعيل المجلس الأعمال الأردني التركي مؤكدا أن المجلس يعد من أبرز القنوات الفاعلة في تنشيط العلاقات الاقتصادية، خاصة مع وجود آفاق واسعة للتعاون الاستثماري والتجاري بين البلدين، كما أشار إلى أهمية تكثيف اللقاءات بين رجال الأعمال والقطاع الخاص في كلا البلدين، وتنظيم وفود تجارية للإطلاع على الفرص الاستثمارية الواعدة في البلدين وتبادل الخبرات المهنية.

كما أكد كاراهاسان أن مجلس الاعمال الأردني التركي أسهم في بناء جسور للتواصل بين مجتمعي الأعمال من البلدين، مشددا على ضرورة تكثيف نشاطاته خلال العام الحالي، بما يرفد العلاقات الأردنية التركية، وبما يعزز من حجم التبادلات التجارية بين البلدين، ويشجع إقامة شراكات استثمارية، ونفخر بعقده هذا العام في المملكة الأردنية الهاشمية.

محركات أنظف... مسافات أطول

زيوت عالية الأداء لمحركات السيارات

شركة مصفاة البترول الأردنية المساهمة المحدودة
JORDAN PETROLEUM REFINERY CO. LTD.

JOPETROL Lubricants
زيـــوت جوبترول

الـرقـم المجـاني 080022322

@JoPetrol|com @JoPetrol|com @JoPetrol|com www.jopetrollubricants.jo

zain
BUSINESS

حلول زين أعمال صارت أقرب...

وبعروض حصرية من خلال

businesseshop.jo.zain.com

MoU signed to develop Jordan's entrepreneurship, business environment

Jordanian Businessmen Association (JBA) on Wednesday signed a memorandum of understanding (MoU) with Jordanian Association for Entrepreneurship (JAE), aimed to strengthen cooperation, particularly in economic relations, targeting Jordanian business community.

The memo seeks to enhance joint cooperation to hold conferences, and forums that serve the two sides' members to advance their economic relations, and strengthen joint communication.

Under the MoU, both sides cooperate in encouraging and facilitating joint exchange of available expertise and information on development opportunities in Jordan's various economic sectors and establishing "strategic" partnerships that serve the Kingdom's business environment.

In a statement on Wednesday, JBA Director General, Tariq Hijazi, stressed the importance of strengthening relations with civil society institutions in the Jordanian private sector.

Hijazi noted JBA is "keen to continuously" network with various economic actors to serve the national economic interest, especially in the field of emerging entrepreneurship among Jordanian youth.

Hijazi noted the importance of promoting local entrepreneurship, which is a "key" component of the comprehensive reform process, accompanying the implementation of the Economic Modernization Vision.

Praising the entrepreneurship's "key" role in harnessing "promising" economic opportunities, he called for developing entrepreneurial and development projects, particularly in the artificial intelligence and digital transformation fields.

Hijazi said this effort aims to strengthen infrastructure, provide job opportunities for Jordanian youth, and increase "competitiveness" of economic sectors.

Meanwhile, JAE Head, Dr. Laith Qhaiwi, stated joint cooperation is a "strategic" step to enhancing the Kingdom's entrepreneurship and innovation environment.

Qhaiwi added that the partnership contributes to integrate "entrepreneurial" expertise and investment support, which supports the Royal directives in this field and enhances role of the private sector in the Jordanian business environment.

Qhaiwi called for empowering youth in entrepreneurship, particularly in emerging and medium-sized enterprises, due to their role in promoting economic growth, stimulating youth-based innovation and enhancing economic role of marketing and supporting the youth's "real" products.

Jordanian and Turkish Business Leaders Discuss Activating Joint Business Council

Jordanian Businessmen Association (JBA) President Hamdi Tabbaa, Turkish Commercial Attaché in Amman Mehmet Ural, and Turkish-Jordanian Business Council Vice President Turker Karahasan met on Monday to discuss mechanisms for activating the joint business council.

According to a JBA statement, they agreed to hold a meeting of the council, which was established in 1994, in Amman during the middle of this year to discuss ways to enhance economic, trade, and investment cooperation between the two countries.

Tabbaa noted that the council, which links the JBA with the Turkish Foreign Economic Relations Board, is one of the most active and effective councils, and has contributed to building bridges of communication between the business communities of both sides, identifying investment opportunities in both countries, and increasing economic partnerships.

During the meeting, which was attended by JBA board member Yosri Tahboub and General Manager Tariq Hijazi, Tabbaa stressed the importance of increasing the volume of trade and investment exchange between the two countries to achieve mutual economic benefits.

For his part, Oral emphasized that the council is one of the most effective channels for stimulating economic relations, especially given the broad prospects for investment and trade cooperation between the two countries, stressing the need to activate it to achieve common interests and goals.

He emphasized the need to intensify meetings between business leaders and private sector institutions, and organize trade delegation visits to explore promising investment opportunities in both countries and exchange professional expertise.

Karahasan pointed out that the council has contributed to building bridges of communication between the business communities, stressing the need to intensify its activities to support the economic relations of the two countries, increase their trade exchanges, and encourage the establishment of investment partnerships.

JBA chief, Tunisian ambassador discuss strengthening pan- Arab partnerships

President of the Jordanian Businessmen Association (JBA), Hamdi Tabbaa, and Tunisian Ambassador to Jordan, Moufida Zribi, on Sunday discussed ways to strengthen Arab partnerships and support inter-Arab investments.

During the meeting, the two sides also went over enhancing bilateral economic, trade, and investment cooperation by activating the Jordanian-Tunisian Joint Business Council, which was established in 2016.

According to a JBA statement, Tabbaa stressed the importance of strengthening Jordanian-Tunisian relations at the economic, trade, and investment levels and intensifying meetings for the two countries' businesspeople and the private sector to present "promising" investment opportunities and benefit from them, especially in the Kingdom's development, service, and tourism projects.

Tabbaa pointed to the importance of issuing a unified Arab visa for Arab investors, including unified investment laws, to promote inter-Arab investments in various economic sectors and achieve their common interests, calling for strengthening trade exchanges, particularly in terms of Jordanian exports.

Tabbaa noted the need to enhance the two countries' "untapped" export opportunities, especially in the garment, fertilizer, and chemical sectors, increasing the number of Tunisian tourists to Jordan and promoting archaeological, religious, and medical tourism in the Kingdom.

Zribi, for her part, pointed to the need to activate the Joint Business Council soon, increase trade exchange, and benefit from priviliges of the Kingdom's investment environment.

The diplomat affirmed the embassy's "readiness" to facilitate meetings for trade delegations, which would positively reflect on the the two countries' economic interests.

The envoy added that the volume of mutual trade exchange has surged in recent years, emphasizing the importance of increasing the number of mutual tourist flow.

Based on official figures, Jordan-Tunisia trade exchange amounted to approximately $38 million in 2023, with the Kingdom's exports concentrated in aluminum, pharmaceutical products, fertilizers, and organic chemicals.

Jordan, Hungary discuss economic ties

20/3/2025

Jordanian Businessmen Association (JBA) President Hamdi Tabbaa Saturday discussed with Hungarian Ambassador Attila Kali prospects of enhancing economic relations between the two countries and reactivating the Jordanian-Hungarian Joint Business Council.

Tabbaa stressed the need to reinvigorate the business council, which links the JBA and the Hungarian Investment Promotion Agency, and intensify meetings to highlight promising investment opportunities and boost Jordanian-Hungarian partnerships across various economic sectors.

Tabbaa pointed to remarkable improvement in many Jordanian sectors, especially tourism, real estate, food industries, energy, and information technology, stressing the need to increase the trade volume and Jordanian exports to Hungary.

For his part, the Hungarian envoy noted that relations with Jordan are steadily growing, pointing to the development of many Jordanian sectors, particularly finance, information technology and services.

He stressed the need to reactivate the Joint Business Council and build investment partnerships, particularly in food and tourism industries, increase the trade volume and enhance untapped export opportunities, including fertilizers, pharmaceuticals and chemicals.

Kali pledged the embassy will provide facilities for businessmen in both countries, support cooperation between private sector institutions and ease procedures to increase the number of Hungarian tourists to the Kingdom.

The volume of trade between the two countries was at about $49 million in 2023, with vegetables, electrical equipment, machinery and food products key Jordanian exports to the Hungarian market.

Discussions underway for Jordanian-Turkish Economic Forum

19/3/2025

Chair of the Jordanian Businessmen Association (JBA) Hamdi Tabbaa met with Turkish Ambassador Yakup Cayamazoglu to discuss the Jordanian-Turkish Business Council's action plan for 2025 and strategies to enhance economic, trade and investment cooperation between the two nations, including hosting a joint economic forum.

In a statement released on Wednesday, Tabbaa emphasised the importance of strengthening economic ties through the activation of the Jordanian-Turkish Business Council, established in 1994.

He proposed organising a Jordanian-Turkish economic forum to highlight promising investment opportunities across various sectors and foster collaboration among business leaders. He stressed the need to increase trade volume through Syria to facilitate exchanges.

Cayamazoglu expressed support for the forum and the creation of an economic committee aimed at boosting cooperation between the two countries.

He noted that recent geopolitical conditions in the region have affected surrounding economies and highlighted the necessity of holding more meetings to present investment opportunities in Jordan.

He underscored the importance of increasing trade volume and boosting Jordanian exports to the Turkish market to tap into unexplored export potential.

Trade volume between Jordan and Türkiye reached approximately $907.4 million in 2023, up from $718.6 million in 2022. Jordan's key exports to Türkiye include raw gold and mineral or chemical fertilisers, while it imports fish, meat, cheese, dairy products and oils from Türkiye.

Senate

Finance Meets Jordanian Businessmen Association

The Senate Finance and Economic Committee, headed by Dr. Rajai Muasher, met today, Monday, with the Chairman of the Jordanian Businessmen Association, Hamdi Tabbaa, and members of the association.

Muasher said that the meeting with the association comes due to its pivotal role and leadership in the field of investment and strengthening the national economy, and to discuss the impact of current circumstances on the national economy, and the extent of the impact of challenges on economic sectors.

In turn, Tabbaa spoke, in the presence of the Association's Director General, Tariq Hijazi, about the impact of recent developments on the national economy, in addition to the most prominent challenges facing the economy in light of regional circumstances, stressing the importance of supporting local production and exploiting natural resources, and improving the efficiency of using financial resources in addition to developing development and investment projects, which enhances self-reliance.

He considered that challenges are an opportunity to enhance financial and economic independence by adopting sustainable development policies, enhancing partnership between the public and private sectors, and involving the private sector in implementing major investment projects and developing development and service projects that achieve the goals of the Economic Modernization Vision.

He stressed the importance of establishing a sovereign emergency fund financed by the revenues of taxes on luxury goods and the profits of major companies and investing them in strategic projects in energy and infrastructure.

The committee members praised the pivotal role of the association in coordinating the efforts of the private sector, strengthening the local economy, self-reliance, stimulating investment and supporting the national economy, stressing the need for coordination and continued communication with the association to benefit from its economic expertise

JBA discusses

economic cooperation with Latvia

Chairman of the Jordanian Businessmen Association (JBA), Hamdi Tabbaa, discussed with the Latvian Ambassador to Cairo, Andris Raz?ns, means of economic cooperation and opportunities to enhance bilateral investment and trade partnership.

In a statement on Sunday, Tabbaa noted the importance of enhancing Jordanian-Lativian economic cooperation by intensifying meetings for the two countries' businesspeople and the private sectors.

Tabbaa also called on increasing the volume of mutual trade exchange to cope with the level of "friendly" relations and enhancing investment cooperation in many economic sectors, mainly the energy field, information technology and the green economy.

To achieve this vision, Tabbaa stressed the need to establish a Jordanian-Latvian Business Council.

Meanwhile, the envoy stressed the importance of strengthening bilateral relations on the economic, investment and trade levels.

The diplomat underlined importance of presenting the two countries' "promising" investment opportunities to businesspeople by intensifying joint dialogues and exchanging expertise in developing investment projects.

Jordan, Azerbaijan

Explore Economic Cooperation

18/2/2025

Chairman of Jordanian Businessmen Association, Hamdi Tabbaa, and Azerbaijani Ambassador, Ildar Salimov, discussed on Tuesday prospects for strengthening bilateral economic, investment, and trade relations, highlighting role of the private sector in driving mutual cooperation.

During the meeting, Tabbaa stressed the need to intensify business meetings between private sector representatives from both nations. He noted that the upcoming Arab Businessmen and Investors Conference with Central Asian Countries and Azerbaijan, set to take place in Abu Dhabi next week, will provide a platform to enhance economic ties and explore joint investment opportunities.

Tabbaa also stressed the importance of expanding trade exchange and strengthening cooperation in key sectors such as energy, information technology, and the green economy.

Meanwhile, Salimov welcomed the association's participation in the conference, highlighting its role in attracting foreign investments and fostering economic partnerships.

The diplomat underscored the need to present promising investment opportunities and increase trade volume by enhancing cooperation between business communities in Jordan and Azerbaijan.

According to official date, mutual trade exchange reached approximately $4 million in 2023, with Jordan's exports to Azerbaijan primarily consisting of pharmaceutical products, minerals, and animal food preparations.

Kharabsheh highlighted the role of the Economic Modernization Vision in strengthening the mining sector as part of high-value industries, contributing to economic development, increasing gross domestic product (GDP) contributions, and generating job opportunities. He noted that the ministry has signed several memoranda of understanding for feasibility studies on various minerals, focusing on new resources beyond phosphate and potash.

He also detailed the ministry's efforts to achieve the Economic Modernization Vision targets in the mining sector, aiming for GDP growth and job creation in the coming years.

Kharabsheh outlined plans to deliver gas to industrial clusters nationwide through a natural gas network to reduce production costs and enhance export competitiveness. He emphasized the industrial sector's role as a key driver of economic development and its importance in alleviating unemployment.

He noted that Jordan is divided into 12 regions for oil exploration and drilling, with ongoing work in seven areas, along with geophysical surveys for raw materials. He stressed that strategic raw materials would not be exported to maximize added value and support transformation industries.

Meanwhile, the Chairman of the Jordanian Businessmen Association, Hamdi Tabbaa, pointed out challenges facing the energy and mining sectors, including geopolitical issues, reliance on imports for primary energy sources, high electrical loss in distribution networks, and the costly production of oil from oil shale linked to global oil prices.

Al-Kharabsheh

Urges Private Sector to Invest in Energy, Mining Projects

Minister of Energy and Mineral Resources Saleh Kharabsheh called on the private sector to implement, develop, and construct energy and mining projects to contribute to the Economic Modernization Vision and achieve targeted national economic growth.

Speaking at a meeting organized by the Jordanian Businessmen Association on Thursday, Kharabsheh emphasized the significant investment opportunities available in the energy and mining sectors, which require financing and partnerships. He encouraged Jordanian companies to participate through coalitions, highlighting that local contributions to investments have a greater impact on the national economy.

"We have major tenders available for Jordanian companies, and we are ready to provide all necessary facilities," Kharabsheh stated, underlining the importance of transforming energy challenges into opportunities to become key economic drivers in Jordan.

He noted that Jordan aims to meet its natural gas needs by 2033 and anticipates numerous green hydrogen projects. The new energy strategy seeks to increase the contribution of renewable energy to electricity generation to 50 percent by 2030, enhancing its share in the overall energy mix.

Kharabsheh underscored the government's commitment to reducing production costs in the electricity sector, increasing company revenues, minimizing debt, and ensuring financial equity among all stakeholders.

He highlighted the $800 million hydroelectric power storage project at the Mujib Dam, with a capacity of 450 megawatts, as part of Jordan's efforts to enhance energy infrastructure, meet growing demands, and reduce reliance on imported energy.

Kharabsheh explained that the ministry's strategy, aligned with the Economic Modernization Vision, aims to secure energy supply and diversify sources, boosting renewable energy and local contributions to electricity generation while relying on natural gas.

He acknowledged the achievements and continuous development within Jordan's energy sector but noted ongoing challenges, particularly the high cost of energy affecting economic sectors.

Jordanian Businessmen Association

Spanish Embassy Discuss Economic, Trade Cooperation

10/2/2025

The Jordanian Businessmen Association (JBA) held discussions with the Economic and Commercial Attaché at the Spanish Embassy in Jordan, Victor Suanzes to explore avenues for enhancing economic, trade, and investment cooperation between Jordan and Spain.

According to a statement issued by the association on Monday, JBA Board Member Michel Nazzal underscored the importance of strengthening economic ties by reactivating the Jordanian-Spanish Business Council. He highlighted that the council plays a key role in fostering trade and investment collaboration, facilitating coordination between the private sector and business communities, and supporting Spanish investment in Jordan's promising economic sectors.

Nazzal called for increasing bilateral trade volume and enhancing Jordanian exports to Spain, noting that Jordanian products enjoy strong market acceptance. He emphasized the need to capitalize on untapped export opportunities, particularly in the pharmaceutical, textile, and mineral sectors, including potash, phosphate, and copper. Additionally, he stressed the importance of boosting Spanish tourism to Jordan, promoting archaeological, religious, and medical tourism, and strengthening international tourism cooperation between the two countries.

For his part, Suanzes welcomed the reactivation of the Jordanian-Spanish Business Council, acknowledging its significant role in advancing economic and trade relations. He highlighted the importance of increasing bilateral trade, noting that Jordan's free trade agreements facilitate trade flows between the two nations.

He also emphasized the need to support joint investment projects and promote development opportunities through increased engagement between Jordanian and Spanish business communities.

Trade exchange between Jordan and Spain reached approximately $460 million in 2023, compared to $465 million in 2022.

Jordanian Businessmen Association

Bulgarian Ambassador Discuss Trade, Investment Ties

Chairperson of the Jordanian Businessmen Association, Hamdi Tabbaa, met on Sunday with Bulgarian Ambassador to Jordan, Metin Kazak, to explore ways to enhance trade and investment cooperation between the two countries.

According to an association statement, Tabbaa emphasized the need for stronger collaboration between private sector institutions in Jordan and Bulgaria to bolster economic ties, particularly by increasing Jordanian exports of vegetables and fruits to the Bulgarian market.

He highlighted the significance of enhancing trade via land transport through Syria and Turkey, as well as expanding educational cooperation by increasing the number of Bulgarian students studying in Jordan, given the country's advancements in university and technical education.

Tabbaa also called for intensified engagement between business communities and private sector stakeholders from both countries to further economic cooperation.

Kazak underscored the importance of strengthening economic relations and expanding trade, noting that Jordan's free trade agreements, including with the European Union, present opportunities that should be leveraged. He also stressed the need for trade delegations to exchange visits and enhance collaboration in tourism, agriculture, and education.

Trade between Jordan and Bulgaria reached approximately $39 million in 2023, up from $34 million in 2022. Jordan's exports to Bulgaria primarily consist of inorganic chemical products, vegetables, and fruits, while imports from Bulgaria include grains, electrical equipment, and wood.

Jordanian Businessmen Association

Indian Embassy Discuss Investment Cooperation

The Jordanian Businessmen Association, in collaboration with the Indian Embassy, organized a seminar on Wednesday to explore opportunities for economic, trade, and investment cooperation between Jordan and India, with the participation of business representatives from both countries.

Ayman Alauna, a board member of the association, underscored the longstanding and historic ties between Jordan and India, noting the continuous growth of economic, trade, and investment relations. He highlighted the association's commitment to strengthening these relations by fostering agreements that enhance collaboration between the business communities of both nations. He also pointed to the establishment of the Jordanian-Indian Business Council in 2023 as a step toward institutionalizing economic cooperation.

Alauna emphasized the need for sustained coordination between the Jordanian and Indian private sectors to attract further Indian investments into key economic areas in Jordan, particularly tourism, energy, education, and information technology. He noted that Indian investments in the Kingdom are already concentrated in the phosphate, textile, healthcare, and education sectors.

Officials from the Indian Embassy outlined major investment opportunities in India across various economic and development sectors, highlighting the advantages of India's investment environment.

The seminar also noted that more than 18,000 Indian workers are employed in Jordan across industries such as textiles, real estate, manufacturing, healthcare, education, and information technology.

Jordan, Uzbekistan

Discuss Strengthening Economic Cooperation

The Jordanian Businessmen's Association (JBA) held talks with an Uzbek economic delegation to explore opportunities for expanding bilateral trade and investment across multiple sectors.

JBA President Hamdi Tabbaa met with Deputy Chairman of the Uzbek Chamber of Commerce and Industry Dilshod Rasulov to discuss ways to enhance business networking, activate economic agreements, and strengthen investment ties between the two countries.

Tabbaa highlighted the alignment between Jordan and Uzbekistan in promoting economic and trade cooperation, emphasizing the importance of establishing business councils and signing new agreements to facilitate private-sector partnerships. He pointed to key sectors with strong investment potential, including smart industries, information technology, renewable energy, healthcare, tourism, and education.

He also noted Jordan's stable and advanced investment environment, which offers opportunities for Uzbek investors in large-scale development projects. He stressed the need to increase direct engagement between the business communities of both countries to further boost economic collaboration.

JBA and the Arab Businessmen's Association will participate in the upcoming Business and Investors Conference between Arab Countries and Central Asia & Azerbaijan, scheduled to take place in Abu Dhabi later this month.

Tabbaa urged Uzbek businesses to explore Jordan's investment opportunities and take advantage of incentives under the new Investment Environment Law. He emphasized the importance of bilateral meetings and trade exchanges, citing an increase in trade volume between the two countries, which reached approximately $6 million in 2023, up from $2.9 million in 2022.

Rasulov underscored the importance of exchanging expertise and expanding trade between Jordanian and Uzbek business leaders. He highlighted investment opportunities in sectors such as energy, mining, agriculture, textiles, processed food, chemicals, fertilizers, and information technology.

He also invited Jordanian investors to explore Uzbekistan's economic potential, citing the strong political ties between the two nations over the past three decades as a foundation for deeper economic cooperation.

Several JBA members, along with Rasulov and Uzbek Ambassador to Jordan Nodirjon Turgunov, discussed opportunities for collaboration across various industries.

JBA, Bahraini
envoy talk economic, investment cooperation

President of the Jordanian Businessmen Association (JBA), Hamdi Tabba'a, discussed with the Bahraini Ambassador to Jordan, Sheikh Khalifa bin Abdullah bin Hamad Al Khalifa, preparations to hold the 18th Business Community Forum in the city of Manama during the current year to enhance joint economic relations.

According to a JBA statement Saturday, the two sides went over cooperation prospects and ways to enhance joint continuous coordination among the two countries' businesspeople and the private sector.

Tabba'a and the envoy stressed the need to develop an executive program to activate the agreements signed by the two countries to support economic relations, and increase the number of Bahraini tourists to Jordan, especially in medical tourism.

Commending Jordanian-Bahraini relations as "historic and based on common economic visions," Tabba'a stressed the importance of enhancing the volume of trade exchange and boosting Bahraini investments in the Kingdom.

To achieve this goal, he noted Jordan has "promising" investment opportunities in multiple economic sectors, especially in the financial industry, which is witnessing global development with the introduction of a digital currency that enables foreign investors to use stock market "smoothly."

Bahrain ranks fifth in the Arab world and globally in investing in the Jordanian stock market with a volume of JD854 million in 2024, he pointed out.

Meanwhile, the envoy stressed the need to enhance Bahraini investments in Jordan, especially in the fielvds of pharmaceutical, health and energy factories, praising the decision to introduce the digital currency in the Kingdom.

The diplomat also called for increasing the volume of mutual trade exchange, which amounted to about $133 million in 2023, compared to $198 million in 2022.

Trade exchange between Jordan and Greece (2022-2023):

International trade between Jordan and Greece (2022-2023)				
year	**Export Million $**	**Import Million $**	**Total trade Million $**	**Trade balance Million $**
2022	20.1	66.5	86.6	-46.4
2023	46.1	67	113.1	-20.9

The most critical Jordanian export to Greece (2023)	Export value Million $
Copper and articles thereof	16
Lead and articles thereof	13.1
Fertilisers	7.7

The most critical Jordanian import from Greece (2023)	Import value Million $
Pharmaceutical products	12.8
Edible fruit and nuts	12
Cereals	9.8

***source: ITC.**

Jordan, Greece
Discuss Economic Relations

Chairman of the Jordanian Businessmen Association, Hamdi Tabbaa, met with Greek Ambassador Irene Riga on Monday to explore ways to enhance economic relations between Jordan and Greece, emphasizing the role of private sector institutions in fostering bilateral cooperation.

Tabbaa highlighted the strong historical ties between Jordan and Greece, calling for joint efforts to strengthen their economic collaboration and capitalize on available trade and investment opportunities.

He underscored the importance of increasing Greek investments in Jordan across various sectors and proposed intensifying meetings between business leaders from both countries. Tabbaa also suggested establishing a Jordanian-Greek business council to facilitate collaboration.

He noted that trade exchanges between the two countries remain modest and called for discussions on boosting trade by utilizing shipping routes through Syrian territory.

Riga welcomed the proposal to establish a joint business council, recognizing its potential to strengthen trade and investment ties.

She emphasized the need to enhance cooperation, facilitate procedures to attract more Greek tourists to Jordan, and explore untapped export opportunities. Riga also supported resuming trade through Syrian territory as a means to expand economic exchange.

Trade between Jordan and Greece reached $113 million in 2023, an increase from $87 million in 2022, reflecting growing economic interaction between the two nations

Discussions

on organizing Jordanian-Chinese economic conference

Hamadi Tabba'a, Chairman of Jordanian Businessmen Association (JBA), discussed with Cheng Yongru, the commercial attaché at the Chinese Embassy in Jordan, plans to hold a Jordanian-Chinese economic conference this year in Jordan. The conference aims to strengthen economic and trade relations between the two countries and boost mutual investments.

In a statement released Sunday, Tabba'a emphasized the importance of expanding Jordanian-Chinese ties in various economic sectors, including tourism, energy, and education. He also called for activating the Jordanian-Chinese Business Council to increase trade and investment flows between the two nations.

Tabbaa urged more frequent meetings between business leaders and the private sectors from both countries to explore and capitalize on investment opportunities, particularly in development, service, and tourism projects.

Yongru highlighted the significance of bolstering economic, trade, and investment relations, welcoming the idea of the conference as a way to boost trade and investment volumes.

He also noted the Chinese Embassy's role in supporting joint economic projects across various sectors, expressing China's interest in investing in Jordan's developmental projects, stressing the importance of continued coordination among business leaders to identify and present investment opportunities in both countries.

In 2023, trade between Jordan and China reached approximately $4.855 billion, with Jordanian exports accounting for around $359 million and imports standing at roughly $4.496 billion.

For his part, the President of the Association, Hamdi Al-Tabbaa, said that the tourism sector is a cornerstone for national economic growth, contributing more than 15% of GDP, which is a key source of revenue and foreign currency for the treasury. He pointed out that the sector faced numerous challenges last year,
leading to a 3.9% decline in tourist numbers and a 2.3% decrease in tourism income.
He emphasized that the improving situation in the region requires efforts to overcome the challenges affecting foreign tourism and to increase efforts aimed at promoting tourism across all regions of the kingdom, particularly in the northern and southern areas, which need infrastructure development to support tourism investments.

Al-Tabbaa called for encouraging domestic tourism and urged the Ministry of Education and other ministries to introduce students in schools and universities, as well as employees in large companies, to the tourist and archaeological sites in Jordan.
He also emphasized enhancing medical tourism and restoring Jordan's position as the top destination in the Middle East for medical tourism

Al-Tabbaa stressed the need to enhance the healthcare services provided to tourists and create an advanced therapeutic tourism environment, as well as to promote religious tourism, conference tourism, and adventure tourism to revitalize the sector and restore its economic activity.

He pointed out that the tourism sector serves many other key economic sectors in the kingdom, directly contributing to economic growth.

The meeting participants called for a review of the mechanisms for promoting and marketing Jordan's tourism with countries that do not have direct flights to Jordan.

They stressed the need to find effective solutions to attract tourists from these countries and to enhance air connectivity with new tourism markets.

They also highlighted the importance of promoting medical tourism and emphasized the need to address the challenges facing this vital sector.
They stressed the importance of adopting policies that support the growth of medical tourism in Jordan, which was once a leading destination in this field in the Middle East.

Regarding infrastructure, the attendees called for the development of facilities and services at tourist and religious sites that attract visitors, ensuring a comfortable and attractive tourism experience.

They stressed the need for high-quality services at these sites, which are among the main attractions of tourism in Jordan.

They also discussed the importance of enhancing national investment in the tourism sector and strengthening the partnership between the public and private sectors to develop tourism projects.

This collaboration, they believe, will create new investment opportunities and enhance the competitiveness of the Jordanian tourism sector.

They called for strengthening Jordan's position on the global tourism map, making it a primary destination in the Middle East, and increasing marketing and promotional efforts through targeted campaigns aimed at global tourism markets.

They emphasized the need to reduce taxes and fees imposed on tourists arriving through airports, border crossings, and ports.

They also underscored the importance of official support, in cooperation with the Central Bank, to establish and develop tourism projects at archaeological, religious, and therapeutic sites, and highlighted the need to establish a tourism fund to support the sector during times of crisis.

The Jordanian Businessmen Association

calls for empowering the tourism sector to regain its activity

The Jordanian Businessmen Association has called for reducing fees, taxes, and utility tariffs (electricity and water) for tourism offices and facilities, and for enhancing low-cost airlines to attract tourists to the kingdom.
The association also emphasized the importance of training the workforce to help empower the tourism sector and restore its vitality.
During a meeting with the Tourism and Heritage Committee in the Senate on Saturday evening, the association highlighted the need for strengthening the partnership between the public and private sectors to support the tourism sector through investments in tourism projects, such as resorts, restaurants, and hotels in the northern and southern regions of the kingdom.
The goal is to train the workforce in these areas to provide job opportunities for Jordanian youth, in line with the objectives of the economic modernization vision.
The association also called for improving the services provided to tourists, developing infrastructure at tourist sites, and preparing additional health and service facilities to enhance the quality of services. It also recommended increasing investment in technology to improve the quality of tourism services and promote investment in the tourism sector, which will attract more large-scale tourism projects.

The association recommended promoting tourism in Jordan through Jordanian embassies, trade delegations, and exhibitions to attract tourists from around the world, as well as promoting Jordan's historical, tourist, and religious sites.
It also pointed out the need to develop plans and strategies to encourage medical tourism in Jordan, which has significantly declined in recent years due to bureaucratic policies imposed on the healthcare sector.
Jordan had once been the top destination for medical tourism in the Middle East.
Senator Michel Nazzal, the head of the Tourism and Heritage Committee, stated that the tourism sector is a key pillar of the national economy and reflects Jordan’s cultural image on the global map.
He confirmed that the committee believes in the importance of public-private partnerships to advance this vital sector.
He added that the committee agrees with the association’s proposals concerning the sector and emphasized the urgent need for concerted efforts on several fronts, especially strengthening tourism infrastructure, improving public facilities, and developing infrastructure in tourist areas.
These efforts will help attract tourism investments and offer an integrated experience for tourists
During the meeting, which was held at the association's headquarters and attended by Senators Sharhabil Madi, Issa Murad, and Farouk Al-Hayyari, Nazzal stressed the importance of effective tourism promotion and increasing marketing efforts both domestically and internationally to highlight Jordan’s unique features—whether historical, natural, or therapeutic.
He also emphasized the need to restore Jordan’s position as the leading destination for medical tourism in the region by improving the quality of healthcare services and easing related procedures.
He called for developing religious tourism and adventure tourism, focusing on globally significant religious sites such as the Baptism Site and Mount Nebo.

Nazzal also pointed to the need to develop adventure tourism in areas like Wadi Rum and Petra, and enhance domestic tourism by launching programs to educate citizens and residents about the beauty of their country.

Schools and universities should be involved in awareness campaigns and the promotion of domestic tourism.

Jordan,Georgia

to Establish Business Council

23/1/2025

The Jordanian Businessmen Association (JBA) and the Georgian Embassy in Amman have agreed to establish a joint business council to strengthen economic, trade, and investment cooperation between the two countries.

During a meeting on Wednesday, the Chairperson of the JBA Hamdi Tabbaa highlighted the need to enhance trade and investment ties, noting the current modest volume of trade exchanges.

He emphasized the importance of building economic partnerships in key sectors such as tourism, agriculture, health, energy, and shipping. Tabbaa also underscored the role of the private sector in leveraging economic opportunities.

Georgian Ambassador Archil Dzuliashvili affirmed his country's commitment to expanding investments, particularly in the pharmaceutical, agricultural, education, shipping, and tourism sectors.

He noted that the establishment of a business council would strengthen economic relations and foster collaboration between private sector institutions in both countries.

Trade exchange between Jordan and Georgia totaled approximately $3 million in 2023, down from $8 million in 2022.

Government

Measures Expected to Boost Activity on Amman Stock Exchange

The Amman Stock Exchange (ASE) anticipates a financial market revival in 2024, driven by record-high annual profits expected from listed companies. This optimism was expressed by ASE CEO Mazen Wathaifi during a panel discussion hosted by the Jordanian Businessmen Association on Monday evening.

Wathaifi highlighted the critical role of government economic policies in stimulating investment and trading. He noted, "We place significant reliance on government measures and decisions to enhance investment and activity in the ASE."

Key factors identified as opportunities for investors include the cessation of Israeli aggression in Gaza, expectations of declining global interest rates, and improved conditions in Syria, which Wathaifi said could encourage the creation of additional investment funds.

Wathaifi also expressed hope for several reforms to bolster the market, such as enabling government bond trading on the ASE, revisiting taxes on trading, and listing government-owned companies. These steps, he stated, would strengthen market confidence and stimulate trading activity.

The ASE has implemented several strategic initiatives, including advanced electronic systems aligned with global standards, a redesigned website, and a market development plan developed in partnership with the European Bank for Reconstruction and Development.

Additional achievements include revising regulatory frameworks, launching a new version of the ASE news application, and introducing smartphone apps to facilitate real-time market monitoring. Notable innovations such as the Total Return Index and electronic disclosure systems were also highlighted.

Wathaifi reported positive performance indicators for the ASE in 2024. The ASE General Index (ASEGI) rose by 2.4% compared to 2023, reaching its highest level since 2009, excluding 2022. The ASE20 index grew by 2.7%, and the Total Return Index (ASETR) increased by 10.3% over the same period.

Market capitalization of listed companies also expanded by 4.2% in 2024, achieving its highest value since 2015, excluding 2022. Non-Jordanian investors contributed significantly, holding 47.1% of the total market capitalization, with Arabs accounting for 31.5% and other foreign investors for 15.6%.

Despite these achievements, Wathaifi underscored the need for further incentives to lower trading costs, support the establishment of investment funds, and encourage bank and Social Security Investment Fund participation in the market.

Vice President of the Jordanian Businessmen Association, Mohammad Balbisi, emphasized the importance of reducing taxes on public shareholding companies and eliminating taxes on capital gains from stock and fund trading. These measures, he said, would attract more local and foreign investors and align with Jordan's Economic Modernization Vision.

Balbisi also called for enhanced public-private partnerships to support large-scale developmental projects through the ASE. Improving financial services, developing capital markets, and increasing liquidity were identified as critical steps to achieving this goal.

The discussion also highlighted the growing competitiveness in the region to attract financial market investments. Participants urged the government to introduce incentives, reduce fees, and restrict government bond trading to the ASE to enhance investor confidence and draw global funds to Jordan.

Established in 1999 and converted into a publicly owned company in 2017, the ASE continues to play a pivotal role in Jordan's economic landscape, leveraging strategic initiatives and regulatory reforms to foster market growth.

Jordan, Philippines

Discuss Economic Ties

19/1/2025

The Jordanian Businessmen Association met with Philippine Ambassador Wilfredo Santos to explore ways of enhancing economic, investment, and trade relations between the two countries.

Abdul Rahim Baqaei, member of the association's board of directors, stressed the need to cement Jordanian-Philippine trade and investment relations, noting the Kingdom's numerous free trade agreements with Arab and world countries.

Baqaei also stressed the potential for Philippine investments in Jordan's promising sectors, given that Filipino workers are a significant portion of the expatriate workforce in the Kingdom. He proposed the exchange of trade delegations and showcasing investment opportunities in both countries to boost ties between Jordanian and Filipino entrepreneurs.

He further outlined the privileges to foreign investors in Jordan, particularly in the food industry sector, which offers many advantages.

Wilfredo pledged the embassy will help boost relations and increase trade and investment exchanges.

He said a Philippine delegation will visit Jordan in early February to explore investment opportunities, focusing on the food, trade, industry, and energy sectors. The delegation, he added, seeks to better understand the Jordanian market and consider establishing Philippine food factories.

The trade volume between the two countries was at $13.6 million In 2023, including $8.1 million worth of Jordanian exports and Philippine imports of $5.5 million

Trade exchange between Jordan and Syria (2023-2024):

International trade between Jordan and Syria (2023-2024)				
year	**Export Million $**	**Import Million $**	**Total trade Million $**	**Trade balance Million $**
2023	97.1	64.2	161.3	33
2024	89.1	82.7	171.8	6.4

The most critical Jordanian export to Syria (2024)	Export value Million $
Metal and non-metallic plates and sheets	8
Fertilizers	3.1
Pharmaceutical products	2.1

The most critical Jordanian import from Syria (2024)	Import value Million $
Varieties of nuts, vegetables and dried fruits	16.6
Live animals and fish	13.4
Dairy products, dairy products and cheeses	7.2

***source: Jordanian Department of Statistics.**

JBA, SIBA

sign memo to advance Jordanian-Syrian economic relations

Jordanian Businessmen Association (JBA) and Syrian International Business Association (SIBA Jordan) signed a framework memorandum of understanding (MoU) Sunday to support prospects of economic relations between the two countries' businesspeople.

The memo, which was signed by JBA President, Hamdi Tabba'a, and SIBA Chairman, Mohammad Sha'er, aims to enhance Jordanian-Syrian cooperation and exchange expertise in various economic and investment fields.

According to a JBA statement, the memo seeks to boost joint cooperation in holding events, conferences and forums that serve advancement of bilateral economic relations, document contact channels and provide possible facilitations.

The MoU also encourages and facilitates the two sides' transfer of available expertise and information on opportunities for advancing various economic sectors and establishing "strategic" partnerships at the local, Arab and regional levels.

Under the MoU, the two sides cooperate in holding bilateral business meetings, conducting joint studies, research, statistics and reports in various economic fields and holding workshops.

Tabba'a said arrangements are underway for a Jordanian delegation to visit Syria in the coming period to explore cooperation opportunities, especially in the education, banking, health, information technology, insurance, construction and transportation sectors.

Tabba'a stressed the importance of working to activate Jordan-Syria "transit route" to contribute to stimulating bilateral trade flow.

Meanwhile, Sha'er stressed the importance of developing bilateral relations in many economic, investment and commercial sectors, adding that the memo would enhance cooperation and exchange expertise in various fields, in light of the "diverse" opportunities at the commercial and investment level.

Noting development of bilateral trade relations, he said over 300 Jordanian trucks crossed in one week, and more than 85 vegetable lorries were exported to Syria.

Sha'er stressed the need for Jordanian investments in Syria to benefit from current opportunities, especially reconstruction projects and harness Jordan's expertise to support economic sectors and development projects.

Since 2011, he noted volume of Syrian investments in Jordan has reached more than $1.5 billion, adding that Syrain investors have establsihed more than 380 industrial facilities and 1,400 commercial businesses in the Kingdom.

Al-Gharaibeh

enhanced business environment, deregulation key to economic modernization

An improved business environment, updated legislation and reduced red tape are key to implementing the economic modernization scheme, said Investment Minister Muthanna Gharaibeh, also stressing a developed infrastructure and enhanced transparency toward sustainable growth.

The minister reviewed the investment landscape and public-private partnership projects during a seminar organized by the Jordanian Businessmen Association (JBA).

He said the government is forging ahead with the Red Sea-Dead Sea water conveyance project, which will be "a qualitative leap" in infrastructure and water supply in Jordan, given that the Kingdom is one of the world's most water-scarce countries.

Gharaibeh highlighted His Majesty King Abdullah's interest in enhancing the partnership between the public and private sectors, urging simplified procedures and cutting cost for local and foreign investors.

The government is committed to taking down barriers to investment through updating the paths of the economic modernization vision and upgrading performance indicators in the public sector in cooperation with foreign companies, noting Jordan's competitiveness and quality products in global markets.

He stressed the need to stimulate investment in the key technology, energy and industry sectors to prop up the economy.

For his part, JBA President Hamdi Al-Tabbaa said attracting local and foreign capital is a key pillar in the implementation of the economic modernization scheme, stressing tax facilities and deregulation to turn the Kingdom into a regional and international investment magnet.

He urged attracting expatriate Jordanian investors, drawing up a "clear investment map", validating the one-stop-shop window for investors and providing tax incentives in priority sectors.

JBA, Indian Ambassador

discuss strengthening economic relations

The Jordanian Businessmen Association (JBA) and the Indian Ambassador to Jordan discussed ways to strengthen economic ties and explore new partnerships between the two countries.

Hamdi Tabbaa, Chairman of JBA, emphasized the importance of deepening economic cooperation between Jordan and India to boost mutual benefits. He highlighted opportunities to attract more Indian investments to Jordan and increase trade by fostering greater engagement between private sector companies.

Tabbaa pointed to promising investment prospects in key sectors such as information technology, artificial intelligence, energy, transportation, and tourism, backed by Jordan's new investment environment law.

Indian Ambassador Manish Chauhan called for expanded cooperation, particularly in technology transfer, training, and investment integration. Chauhan noted that Indian investments in Jordan are among the largest in the region.

Trade between Jordan and India reached approximately $3.3 billion in 2023, with Jordan's key exports including chemical products, fertilizers, aluminum, and pharmaceuticals.

Businessmen Explore Investment Opportunities in Jordanian-Syrian Free Zone

6/1/2025

The Jordanian Businessmen Association (JBA) organized a visit to the Jordanian-Syrian Joint Free Zone , with several Jordanian businessmen in attendance.

The visit aimed to assess the investment environment and explore opportunities within the zone, focusing on maximizing the Jordanian private sector's benefits from investment flows and trade exchange between Jordan and Syria.

Hamdi Tabbaa, President of the JBA, emphasized the zone's strategic role in facilitating trade between the two countries, accelerating transportation and shipping operations, stimulating cross-border trade, and fostering industrial integration.

He highlighted the zone's importance in attracting diverse industries and investors, which contributes to diversifying the national economies of both nations.

Irfan Khasawneh, Director General of the Zone, underscored its fundamental role in enhancing economic, investment, and trade cooperation since its establishment in 1975.

He noted the restoration of truck traffic and the resumption of trade activities between Jordan and Syria, which had declined in recent years. He also mentioned the availability of 5,000 dunums for future investments across various sectors.

Despite these opportunities, trade between the two countries has significantly decreased in recent years, with bilateral trade falling from JD472 million in 2011 to just JD129 million in 2023. In 2024, trade volume reached JD92 million in the first ten months of the year.

Hamdi Al-Tabbaa, JBA President, emphasized the urgent need for a comprehensive roadmap to bolster economic and trade relations between Jordan and Syria. He noted that trade is a vital lifeline for both nations and a key connector to European markets.

Al-Tabbaa stressed that Jordan's business community remains committed to strengthening cooperation with Syria, seeking to expand economic, trade, and investment opportunities, particularly amid the current geopolitical challenges.

He called for increased private sector engagement to foster collaboration and maximize the economic potential of both countries. Furthermore, he underscored the importance of activating business councils and enhancing communication between the private sectors of Jordan and Syria to unlock new opportunities.

Al-Tabbaa concluded by reaffirming Jordan's openness to Syrian investments and its success in attracting high-quality investments in various sectors, contributing to the national economy. He urged prompt action to build stronger economic ties and facilitate closer collaboration between the two nations.

Economists Discuss Trade and Investment Opportunities in Syria

Economic experts have highlighted the strategic significance of Jordan's involvement in Syria's economic recovery, emphasizing the Kingdom's geographical proximity, historical ties, and shared interests.

In a discussion hosted by the Jordanian Businessmen Association (JBA), the experts outlined the potential benefits of enhancing bilateral trade and investment, particularly in light of Syria's ongoing reconstruction, valued at approximately $300 billion.

The session underscored the importance of improving transportation links between the two nations to reduce trade costs, making trade more efficient and cost-effective.

The experts also called for a stronger diplomatic push from Jordan to engage with key international stakeholders in an effort to lift sanctions, such as the "Caesar Act," and facilitate Syria's return to the regional economic fold.

Additionally, the session emphasized the need to activate the Jordan-Syria free trade zone, foster collaboration with international partners, and explore new opportunities in the reconstruction sector.

Key sectors identified for potential growth include construction, cement, building materials, pharmaceuticals, organic chemicals, information technology, and banking services.

Jordan, U.S. talk economic cooperation

President of Jordanian Businessmen Association (JBA), Hamdi Tabba'a, discussed with Deputy Economic Counselor at the US Embassy in Jordan, Christopher Leslie, ways to enhance cooperation in multiple bilateral economic, trade and investment issues of common interest.

During the meeting held Tuesday, Tabba'a presented the association's efforts to enhance Jordanian-U.S. relations, expressing his aspiration to establish joint business councils that strengthen economic relations between the two countries' business communities.

Tabba'a said this future effort should focus on supporting investment projects in Jordan's "promising" economic sectors to achieve joint economic and social interests, Tabba'a also stressed the importance of developing an action program to develop mutual investment and economic relations during the coming year and work to remove obstacles facing the two countries' investors.

The volume of U.S. investments in Jordan amounted to approximately $196 million in 2023, marking an increase of 2.3%, compared to 2022, while the volume of U.S. investments in the Amman Stock Exchange amounted to approximately $94.8 million in 2023, he pointed out.

Meanwhile, Leslie stressed that Jordanian-U.S. relations always offer "rich" economic, commercial and investment cooperation, adding that the success of the free trade agreement signed by the two countries reflected extent of Jordan's commitment to its obligations to develop and provide a legislative environment that stimulates trade and investment.

Leslie noted the importance of working to increase the volume of trade exchange, Leslie pointed out that the Kingdom's recent economic, administrative and political reforms contributed to supporting the Jordanian economy, Furthermore, Leslie hoped that the Kingdom will become a "pioneer" in the region and the first destination in the business environment and "advanced" investment projects.

For their part, the JBA's board members went over a set of issues of interest to the Jordanian business community, affirming need to enhance investment opportunities in the medical, industrial, energy, mining and financial sectors, and intensify meetings for Jordanian and American businesspeople.

جمعيـــة رجـال الأعـمـال الأردنييـن
Jordanian Businessmen Association

BUSINESS COMMUNITY

QUARTELY ECONOMIC MAGAZINE ISSUED BY THE JORDANIAN BUSINESSMEN ASSOCIATION
Year 28 - April 2025

40 Years OF GROWTH

الإصدار الأول
2025

نقدّم لكم هويتنا المؤسسيّة المحدّثة

البنك العربي
ARAB BANK

الوصول بداية

arabbank.jo

جمعيـــة رجـال الأعـمـال الأردنييـن
Jordanian Businessmen Association

BUSINESS COMMUNITY

QUARTELY ECONOMIC MAGAZINE ISSUED BY THE JORDANIAN BUSINESSMEN ASSOCIATION
Year 28 - April 2025

40 Years OF GROWTH